العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد

إعداد

خالد حسين جمعة

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول، ٢٠٠٨

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد) وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥.

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــــــــع
الدكتور فيصل عودة الرفوع ، مشرفاً أستاذ – العلوم السياسية	.....
الدكتور سعد سالم أبو دية، عضواً أستاذ – العلوم السياسية	.....
الدكتور غازي إسماعيل الربابعة، عضواً أستاذ مشارك– العلوم السياسية	.....
الدكتور فايز شرار زريقات ، عضواً أستاذ– العلوم السياسية (جامعة آل البيت)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى والدتي أطال الله في عمرها التي غرست في قلبي حب العلم

والمعرفة

أهدي رسالتي....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور فيصل الرفوع عرفاناً بما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاح هذا الرسالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	١
مقدمة	١
أهمية الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٥
منهجية الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٧
الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للدراسة	٩
المبحث الأول: مفهوم النسق في العلاقات الدولية	٩
المبحث الثاني: ظهور النظام الدولي الجديد	٢٣
الفصل الثالث العلاقات الدولية لمنطقة الخليج العربي	٤٥
المبحث الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٤٦
المبحث الثاني:الخليج العربي في الميزان الدولي والنظام الدولي الجديد	٥٩
المبحث الثالث: العلاقات الخليجية الدولية	٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع السياسة الخارجية الصينية وموقعها في النظام الدولي الجديد	٨١
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية	٨١
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد	٩١
الفصل الخامس العلاقات الصينية الخليجية	١٣٣
المبحث الأول: إستراتيجية الصين تجاه منطقة الخليج	١٣٨
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية الصينية	١٦٤
الخاتمة	١٨٠
النتائج	١٨١
التوصيات	١٨٦
المراجع	١٨٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد

إعداد

خالد حسين جمعة

المشرف

الدكتور فيصل الرفوع

الملخص

دفعت التحولات في ظل النظام الدولي الجديد بعض الفاعلين في العلاقات الدولية إلى تبني سياسات وأطر جديدة في علاقاتهم، وتقوم هذه السياسات والأطر على الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح.

ويمثل تطور العلاقات الخليجية الصينية إدراكاً حقيقياً من الجانبين لمعطيات الظروف الدولية والإقليمية، وأهمية تطوير هذه العلاقات لوجود مصالح وقواسم مشتركة بين الجانبين، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الصينية والمتغيرات الدولية وخاصة احتمال أن تصبح الصين قوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، وذلك للإجابة على مشكلة الدراسة الرئيسة المتمثلة بمدى تأثير المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية على هذه العلاقات، وللوصول إلى أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث منهج النظم السياسي ومقترب الاعتماد المتبادل.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن العلاقات الصينية الخليجية تقوم على سياسة الاعتماد المتبادل ذلك أن الدول الخليجية تحتاج الصين سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والصين تحتاج إلى بترول الخليج واستثماراته، وقد أدت إلى هذه النتيجة تحولات السياسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الخارجية الصينية، حيث تبنت الصين سياسة خارجية منفتحة تقوم على التعاون، وتخلت عن منهج تصعيد الثورة والفكر الاشتراكي، ووقفت إلى جانب القضايا العربية في المحافل الدولية، وأخذت تعتبر منطقة الخليج سوقاً لمنتجاتها.

- أن التحولات السياسية في منطقة الخليج العربي واختلال توازن القوى بعد احتلال العراق وصعود إيران كقوة سياسية وعسكرية، وتداعيات برنامجها النووي على المنطقة والعالم قد أثرت على التقارب الخليجي الصيني.

وتتلخص أهم توصيات الدراسة في:

- ضرورة قيام الصين بتقديم خبرتها في مجال الإصلاح إلى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق إصلاحات هيكلية في اقتصاديات من شأنها النهوض بالاقتصاد والتنمية الشاملة.
- ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن عدد الفرص الاستثمارية والتجارية وحجم هذه الفرص ونوعها لدى الشركات الصينية والقطاع الخاص في دول مجليس التعاون الخليجي، وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري بين الاقتصاديين وتطويره كماً ونوعاً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تملك الصين مقومات كثيرة تؤهلها لأن تكون المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، تلك القوة المهيمنة على النظام العالمي, بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وهو الأمر الذي أدى إلى هيمنة نظام القطب الواحد على العالم، واختل توازنه، فالصين عدد سكانها أكثر من ملياري نسمة وهو عدد يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتلر الصين من الناحية العسكرية قوة بالغة التأثير فهي تملك أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا. ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال السنوات الأخيرة، حيث حقق نمواً (٨-٩%) سنوياً، وتحتفظ الصين بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي. وأصبحت البضائع الصينية من الناحية التجارية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة.

وقد أصبحت اعتمادية الصين على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمراً. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والصين نحو ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وتعتبر فكرة الاحتياج الإستراتيجي وحد أول المحددات الحاكمة للعلاقات الصينية- الخليجية، ويقصد بذلك وجود إدراك متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له حتى وإن لم يظهر ذلك بشكل كبير. فعلى الجانب الصيني، تبرز أهمية نفط الخليج، إذ تعتمد الصين بشكل كبير على نفط المنطقة، حيث يبلغ الاحتياطي النفطي الصيني (١,٨%) من الاحتياطي النفطي العالمي في حين يبلغ عدد سكان الصين (٢٢%) من إجمالي سكان العالم. فالصين هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث استهلاك النفط، وقد استوردت في عام ٢٠٠٠م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استوردت الصين (٥١%) من احتياجاتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي. وبذلك تحتل تجارة النفط مكانة بالغة الأهمية في التجارة الصينية- الخليجية، وهو الأمر الذي يعنى أن تعزيز التعاون في هذا المجال بينهما سيساهم في تطوير علاقاتهما التجارية.

وعلى الجانب الخليجي، يبرز الاحتياج الإستراتيجي للصين حالياً ومستقبلاً. فالصعود الصيني يصب بشكل كبير في صالح الدول الخليجية بوجه خاص والدول العربية بوجه عام. ومن ثم، فمن صالح الطرف الخليجي دعم الصعود الصيني نحو بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون فيه مجال أوسع للمناورة والحركة وتحقيق تسويات عادلة. وبمكن القول أن كلاً من الطرفين لديه الرؤية ذاتها في مجال دعم الصعود الصيني، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نجحت الصين في تهيئة مناخ استثماري ذي جاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب اعتمادا على ظروفها السياسية والاقتصادية المتميزة، وخاصة في ظل ركود الاقتصاد العالمي، ومن ثم تبرز حاجة الدول الخليجية للصين كمقصد لتوجيه استثماراتها من أجل الحفاظ على سلامتها خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها الخطيرة على اقتصاديات الدول الخليجية. فدول الخليج المنتجة للنفط بدأت تفكر في إدراج الصين في قائمة مقاصدها الاستثمارية، وخاصة أن السوق الصيني يتمتع بجاذبية كبيرة في ضوء الاستقرار السياسي في الصين، ويوفر إمكانية هياكله أو مستقبلاً واعداً للاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة :

تكتسب العلاقات الخليجية الصينية أهمية خاصة في السياسة الدولية بسبب تأثيرها على المستوى الدولي والإقليمي، وذلك بما تمثله هذه العلاقات من ثقل سياسي في السياسة الدولية، وخصوصاً في الفترة الحالية في ظل تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي فقد تحررت السياسة الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامش واسع وفرص جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكراً على القوتين العظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق. لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية.

لقد أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية؛ ولهذا تحركت باتجاه الانفتاح الاقتصادي، وقد انعكست المتغيرات المرتبطة بتراجع الدور الأيديولوجي والطبيعة الإقليمية لسياسات الصين الخارجية على علاقاتها مع الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وقد بدأ ذلك يتضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، حيث بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو توطيد علاقاتها مع دول آسيا في ضوء ظهور سياسة " التوجه شرقا" في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. والأنظار في العالم الأحادي القطبية أخذت تبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي, ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين – حتى الآن– هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين مليار وثلاثمائة مليون نسمة، أي ما يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا.

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد عالمي حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية فقد حقق نمواً سنوياً بنسبة (٨-٩%)، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وأن تضاعف دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة، فهي تحاول إبراز الكثير من الجوانب والأبعاد للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين وتدرس وتحلل هذه العلاقة لمعرفة أهم خصائصها ومزاياها، وأبرز الجوانب الإيجابية والسلبية فيها، وكذلك معرفة وفهم التحول في المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين ، ومستقبل هذه العلاقات من منظور حالي ومستقبلي .

مشكلة الدراسة:

تمتلك الصين إمكانيات تؤهلها لأن تكون قوة مؤثرة وراء حدودها من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة في ظل النظام الدولي الجديد، من الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، ولاعباً مؤثراً في العلاقات السياسية الدولية في ظل هذا النظام، فالصين تمتلك عناصر القوة للتأثير على النسق الدولي، فاعل ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولعب دور سياسي فاعل ومؤثر على النظام الدولي. ويتطلب ذلك كله فهم طبيعة علاقات الصين مع الوحدات الدولية ومنها منطقة الخليج العربي، وتكمن مشكلة الدراسة في إجابتها على التساؤلات التالية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ما هو تأثير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين على المستوى الإقليمي والدولي .

٢. ما هي أهم الجوانب السياسية المؤثرة في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين .

٣. ما هي الظروف الدولية التي أدت إلى تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، وتحديداً تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت إلى تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

٢. تحليل واقع هذه العلاقات خلال فترة إعداد الدراسة .

٣. تحليل البعد الاستراتيجي في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

٤. تحليل مستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين في ظل النظام الدولي الجديد.

منهجية الدراسة:

يعتبر منهج صنع القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وسواء كانت حديثة أم تقليدية، ديمقراطية أم مستبدة، وأيا كانت الإيديولوجية التي تؤمن بها، وتأخذ هذه الدراسة باعتبارها في دراسة هذا المنهج مقتربات ومفاهيم أهمها:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مقترب الاعتماد المتبادل interdepencence**

يفترض هذا المقترب أن تداخل وتشابك العلاقات والمصالح بين دولتين أو أكثر، والوصول بها إلى مستوى معين، يؤدي بالضرورية إلى زوال حالة الحرب والصراع بينهما. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، المساواة بين الأطراف، لأن العلاقات الدولية لا تقوم على مبدأ التكافؤ والمساواة بين الاطراف، بل على مبدأ القوة وموازين القوة.

- **مقترب النظم الإقليمية Regionalism**

وتعد الإقليمية من الميادين الرئيسة في النظم الدولية، ويعتقد اصحاب هذه المدرسة أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق المثلى لتحقيق الأمن والسلام الدوليين. ويذكر هنا أنه نتيجة للتحولات على الساحة الدولية برزت بقوة فكرة التضامن بين الأقاليم Inter-regional solidarity. وتهدف هذه الفكرة إلى تعزيز وتنظيم التعاون بين الأقاليم الفرعية التي تتجاور معاً بحكم الجغرافيا والتاريخ، أو التي يجمعها عمق المصالح الاقتصادية والأمنية.

- **مفهوم صنع القرار السياسي**

تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

ويعرف القرار السياسي بأنه نوع من الإعلان السلطوي عن أسباب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة. وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

١. بنية القرار وطبيعته.

٢. المشاركون في القرار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. المنظمة التي اتخذ فيها القرار.

٤. عملية صنع القرار.

٥. نتائج القرار.

وهناك من يعتبر القرار سياسياً إذا كان صناعه ممن يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، وبالتالي لا يسمى القرار قراراً سياسياً إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف في أن يتنصل مما يفرضه القرار من التزامات. ويتضمن صنع القرار مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً ومرناً يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها أيضاً في سلوك صانع القرار.

وسيتم استخدام هذا المنهج التحليلي والاستقرائي في تحليل وفهم الواقع الحالي والمستقبلي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، لإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: قام بها عبد القادر محمد فهمي (٢٠٠٠) [١]، بعنوان :"دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، وقد هدفت إلى تحليل دور الصين في النظام الدولي الجديد، ويكشف التحليل المرتبط بجدليات الاستراتيجية الصينية عن بعض أنماط تفكير القيادة الصينية إزاء أكثر الموضوعات أهمية، وهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الصين في المحيطين الإقليمي والدولي، وطبيعة قدراتها

(1) فهمي، عبد القادر محمد، (٢٠٠٠). دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٤٢)، ص ٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أن تشكل مركز للاستقطاب الدولي. ولا يبدو في ضوء النقاش الذي تقدمنا به، وفرضياته الأساسية أن ما يشغل التفكير القيادي للصين هو أن تؤدي دور الدولة القائد على الصعيد الأيديولوجي، إذ لم تعد الأيديولوجية تتمتع بالجاذبية في عالم أخذت فيه الولاءات العقائدية للماركسية اللينينية بالتراجع على نحو واضح، في حين أن الصين أخذت تكيف فلسفتها الاجتماعية، وتجري عمليات إعادة تقييم ومراجعة لسياساتها الاقتصادية بما يتوافق والتحولات العالمية للأخذ بمفاهيم السوق الحرة والمنافسة الاقتصادية.

الدراسة الثانية: قام بها ضاهر، مسعود، (٢٠٠٦) [1]**، بعنوان:"الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح**، وقد هدفت إلى التعرف على التغييرات الأيديولوجية في السياسة الخارجية الصينية، وقيام الصين بالتخلي عن سياسة الأيديولوجية كإطار عمل في سياستها الخارجية الدولية واستبدال سياسة الانفتاح السياسي والإصلاح بها، لكي تكون هذه السياسة الجديدة إطار عمل في سياساتها على مستوى العالم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها في أنها تحاول استقراء معالم التحول في العلاقات الخليجية الصينية في النظام الدولي الجديد ، وفهم المعطيات السياسية التي أدت إلى هذا التحول في العلاقات لتأخذ أبعاداً جديدة في مختلف المجالات .

(1) ضاهر، مسعود، (٢٠٠٦). الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح، مجلة حوار العرب، العدد ١٦، مارس، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم النسق في العلاقات الدولية:

يرى الفرنسي "ريمون آرون" أن علم العلاقات الدولية إنما هو علم : "يهتم بعلاقات ليست اجتماعية إلا جزئياً، لأنها تجري في وسط يتميز بالفوضى (أي لا يخضع لسلطة مركزية) وبحث كل دول (فعلياً) في اللجوء إلى القوة عند الاقتضاء" وهو ما يعني أنه يفصل علم العلاقات الدولية (بالمعنى المعرفي) عن حقول العلوم الأخرى المهتمة بالعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المنظم[١].

كذلك فإنه يميل إلى التعريف الذي يركز على الدولة وعلى السياسة الخارجية، وحصر موضوع العلاقات الدولية في دراسة علاقات "السلم والحرب" بين الأمم (الدول)، مع أن تعريف المدرسة الواقعية للأنجلو ساكسون لا يقيم أي فصل نوعي بين السياسة الداخلية (في مجتمع منظم) والسياسة الدولية (في مجتمع فوضوي) فهو يعترف بأن الصراع على السلطة في الوسط الدولي هو صراع يخضع لظروف مغايرة، إذ يدور بين وحدات تتمتع بالسيادة وتستخدم العنف، غير أنه ينفي أن يكون لذلك تأثير على طبيعة السياسة في حد ذاتها[٢].

ومن هنا فإن تعريف الفرنسي ريمون آرون وتعريف المدرسة الأنجلو سكسونية، وبغض النظر عن اختلافهما في الانطلاقة من الفوضى (آرون) أو من مفهوم "السلطان" لدى مورغنتاو، فإنهما يتفقان عند المقولة الرئيسية وهي أن السياسة الدولية (أو الخارجية) هي بالضرورة سياسة "السلطان"[٣].

(1) توفيق، سعد حقي (١٩٩٩)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٨.
(2) بدوي، محمد طه (١٩٧٢)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٧٥.
(3) الدقاق، محمد السعيد (١٩٨٠)، مذكرات في العلاقات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا جاء تحديد موضوع مادة العلاقات الدولية لدى "ستانلي هوفمان" جامعاً بين المفهومين، فهو يعرف العلاقات الدولية بأنها "تعنى بالعوامل والأعمال التي تؤثر في السياسات الخارجية والقوة للوحدات الأساسية التي ينقسم إليها العالم".

وتختلف المدرسة الماركسية كل الاختلاف عن هذه هي النظرة الغربية إلى علم العلاقات الدولية إذ تنطلق المدرسة الماركسية من نظرية تقول : "إن السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لا انفصام فيه بالسياسة الداخلية، وتعكس طابع النظام السياسي والاجتماعي للدولة"(١).

ومن هنا فإن الماركسيين لا يقبلون التركيز على الصراع والقوة والدولة فحسب، وحصر الموضوع في الدبلوماسية والحرب، وفصل السياسة الدولية عن السياسة الداخلية والتشديد على الانقسام الدولي وضعف الاعتماد المتبادل والمؤسسات والقانون، وإهمال الاقتصاد وتعقيداته، وغياب النظرة الشمولية، وإنما يتعاملون مع العلاقات الدولية بمفهومها الشامل الواسع.

وهناك من يذهب في تعريفه للعلاقات الدولية إلى القول: "إن العلاقات الدولية هي المادة العلمية التي تبحث وتحلل مختلف العلاقات التي تربط دول المجموعات الدولية بعضها ببعض"(٢).

وقد جاء في تقارير المؤتمرات الدولية التي تنظمها المنظمة الدولية للثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة "اليونسكو" والخاصة بالعلوم السياسية: "أن مادة العلاقات الدولية تشمل في الحقيقة ثلاث مواد فرعية، ولكنها متصلة، وهي على التوالي(٣):

(1) حتى، ناصيف يوسف (١٩٨٥)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٥.
(2) دورتي، جيمس (١٩٨٥)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ص ٣٤.
(3) نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٧)، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السياسة الدولية.
- القانون الدولي.
- التنظيم الدولي.

ويميل هذا التعريف في ظاهره إلى التعميم والشمول ولكن الاتجاهات الحديثة التي تعالج مادة العلاقات الدولية ترى ضرورة الاهتمام بتاريخ العلاقات بين الشعوب بدلاً من البحث عنها في تاريخ العلاقات بين الحكومات [١].

ويجب أن توضع دراسة تاريخ العلاقات الدولية في إطار التاريخ العام بأبعاده الزمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتاريخ المؤسسات، وتأخير العوامل الجغرافية والمصالح التجارية والمالية والتسلح والحركات الديمغرافية والتيارات الفكرية [٢].

يعرف "الدكتور علي شفيق" علم العلاقات الدولية بأنه : "العلم الذي يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي"[٣].

ويعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج –بنقيض السياسة الداخلية– مشكلات تطرح ما وراء الحدود"[٤].

والسياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشكلات تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة.

(1) فوق العادة، سموحي (١٩٦٠)، الديبلوماسية والبروتوكول، دمشق، ١٩٦٠، ص ١٥٤.
(2) زهرة، عطا محمد صالح (١٩٩٣)، في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ص ١١.
(3) خلف، محمود (١٩٨٩)، النظرية والممارسة الديبلوماسية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص ١٥.
(4) الجندي، غسان (١٩٩٨)، الدبلوماسية متعددة الأطراف، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، ص ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسياسة الخارجية إذن تتضمن أهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على هذه المصالح [١].

ويعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول"[٢].

ويبين التعريف السابق أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول، بدليل تطرق فرانكل إلى المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، وبالتالي فإن محصلة هذا التفاعل السياسي الدولي يطلق عليه ما يسمى بالسياسة الدولية[٣].

فالطالب الذي يحلل أفعال الدولة تجاه البيئة الخارجية والظروف –غالباً هي داخلية– والتي تصاغ في ظلها تلك الأفعال فإنه يتعامل مع السياسة الخارجية، في حين أن الشخص الذي يدرك هذه الأفعال من قبل دولة واحدة وردود الفعل من قبل الآخرين فإنه ينظر إليها بوصفها سياسة دولية، أو عملية تفاعل بين دولتين أو أكثر[٤].

أن السياسة الدولية تهتم بفعاليات الأفراد والجماعات الخاصة مثل الشركات الخاصة المنتجة للنفط في أقطار الخليج العربي، أو الفرق الرياضية حينما تتنافس ضمن الألعاب الأولمبية. ففعاليات هؤلاء الأشخاص والجماعات تتعلق بالسياسة الدولية، طالما أنها عناصر في البيئة التي تسير فيها السياسة الدولية إذ قد يكون هؤلاء مرتبطين بتفاعلات وعلاقات المجتمعات السياسة المنظمة[٥]. و إلى مدى

(1) أبو هيف، علي صادق (١٩٧٢)، القانون الدولي العام، دار المعارف، الاسكندرية، ص ١١٠.
(2) الرمضاني، د. مازن (١٩٩١)، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ٥٠-٥٦.
(3) هارت، ليدل (١٩٧٨)، الاستراتيجية في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ص ١٣.
(4) مقلد، إسماعيل صبري (١٩٩١)، العلاقات السياسية الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، المكتبة الأكاديمية، ص ٣٥.
(5) نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٨)، الوجيز في الاستراتيجية، جامعة بغداد، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدد، قد يعمل الأفراد والجماعات الخاصة –بصفة شبه رسمية– كوكلاء وقتيين للمجتمع القومي الذين ينتمون إليه. كما قد يؤثرون بشكل بارز على هيبة ومكانة ذلك المجتمع وبالتالي على قدرة المجتمع ككل لإنجاز أغراض معينة إزاء مجتمعات قومية أخرى. وفي كل حالة يكون الاختبار في ما إذا كانت المجتمعات القومية المنظمة تتفاعل، فإذا ما كانت كذلك فإن التعامل والوضع البيئي الذي يظهر فيه (إذا ما شمل التعامل بعض تعارض الغرض والمصلحة)، يقع ضمن محيط السياسة الدولية[١].

وتتميز دراسة السياسة الدولية عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة، وبإطلاق الغايات المشتركة الضاغطة، ويرجع ذلك إلى خصوصية الهياكل المؤسسة للسياسة الدولية في عدة فترات من التاريخ. وقد كانت الدول ذات السيادة الإقليمية خلال القرون الثلاثة الماضية هي الجماعات الرئيسة المشخصة في المنظومة وقد وجدت مثل هذه المنظومة قد وجدت في أزمان أخرى من التاريخ، وعرفت باسم المنظومة الدولية أو منظومة السياسة الدولية[٢].

وتعتبر دراسة السياسة الدولية أكثر تعقيداً من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها. وإجراء مقارنة بين السياسات الخارجية للدول إنما هي مسألة معقدة طالما لا يمكن دراستها بشكل منفرد، وإذا كان ذلك ممكناً في تحليل السياسة الداخلية المسألة صعبة في ميدان السياسة الخارجية[٣].

---

(1) Sprout, Harold and Margarte (1962):"Foundations of International Poltics" D. Van Nostrand Company, Inc. U.S.A., p75.

(2) الرمضاني، د. مازن (١٩٩١)، "السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ٥٠-٥٦.

(3) فرج الله، سمعان بطرس (١٩٧٤)، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات أو اللاعبون أو مجموعة الأمم في القوة والموارد والأنظمة، أو في الغايات المرغوبة الأخرى وتسعى لحل خلافاتهم بأي وسيلة مختلفة ومقبولة[١].

ولما كان الاتجاه الحالي في تحليل الاتجاهات المؤثرة في السياسة الدولية يميل إلى اعتبار أن هناك عدداً من القوى تستأثر بالقسط الأكبر من المشاركة في الحياة السياسية، فإن الأساس الموضوعي الذي يستند إليه مفهوم القطبية الأحادية آخذ بالاضمحلال الواضح؛ إذ لم يعد هناك سبيل لإنكار بروز قوى دولية تحدد معالم البنية الهيكلية للنظام الدولي مستقبلاً، وما الصين بإمكاناتها وقدراتها الذاتية إلا واحدة من هذه القوى الواعدة [٢].

ويمكننا القول إن ما تحققه الصين من إنجازات اقتصادية سيترك تأثيراً واضحاً في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحرراً من القيود العديدة التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية والدولية. وليس من شك في أن تصويب السياسات الداخلية وما رافقها من عمليات الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة مشكلات واقعها الإقليمي، وتكييف سلوكها السياسي الخارجي، جاء متوافقاً وتطلعات الصين إلى حقيقة دورها وطبيعته؛ لأن تكون قوة ذات شأن في مجريات السياسة الدولية[٣].

تعريف النظام الدولي:

انطلق العديد من كتاب العلاقات الدولية منذ الخمسينيات من القرن الماضي في دراستهم وتحليلهم للعلاقات السياسية الدولية من مفهوم النسق. وقد كان من مزايا الأخذ بمنظور التحليل النسقي (systemic analysis) أنه أتاح تخطي الفاصل بين

---

(1) Edward David V. (1969) "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston, Inc. U.S.A,P 10-11.

(2) الحسن، حسن (١٩٩٣)، التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت، ص ١١.

(3) أبو عامر، علاء (٢٠٠١)، الوظيفة الدبلوماسية "نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها"، دار الشروق، عمان، ص ١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاعلات السياسية الوطنية وبين التفاعلات السياسية الدولية الإقليمية والعاملية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أمكن في ظل الارتباط بهذا المنظور التوافقي بين عدة اتجاهات نظرية كانت تستخدم منفصلة في تحليل تلك العلاقات الدولية، من بينها على سبيل المثال نظريات القوة، ونظريات التوازن، ونظريات صنع القرار ونظريات الاتصال. كذلك فقد أمكن – في إطار استخدام مفهوم النسق – استخدام مجموعة أخرى من المفاهيم التحليلية كمفهوم البنية والوظيفة، وقد ساهم مفهوم النسق في الارتقاء بدراسة العلاقات الدولية إلى مستويات عالية من التجريد أتاحت التوصل إلى نظريات عديدة لتحليل هذه العلاقات، وهي ما يعرف بالنظريات النسبية (systemic theories) وقد ساهمت تلك النظريات بدورها في استحداث العديد من المفاهيم التحليلية الجديدة التي ترتبط بمفهوم النسق وبالتحليل النسقي.

وقد ظهر العديد من التعريفات للنسق الدولي منها:

* **النسق الدولي** هو جمع من الكيانات السياسية المستقلة.. التي تتفاعل مع بعضها بصورة متكررة ووفقاً لعمليات منتظمة(١).

* **النسق الدولي:** هو جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات أو اللاعبين (الفاعلين) الأعضاء في النسق".

* **النسق الدولي:** هو مجموعة من الوحدات السياسية (الدول) المتدرجة من حيث القوة المتفاعلة فيما بينها على نحو يهيئ لاتزان وانتظام علاقاتها، بعيداً عن حالة الفوضى الدولية من ناحية، وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها– مكونة إمبراطورية عالمية – من ناحية أخرى(٢).

ويتضح من التعريفات السابقة للنسق الدولي عدة أمور أهمها(٣):

---

(1) …" any collection of indepencden political entities… that interact with considerable frequency and according regularized processes. (k.j. Holsti)

(2) Deutsh, Karl (1987); "Peace, Violence and War "in Vayrynen, R. A others; The Quest for Peace (Sage Publications, London), p. 179-203.

(3) محمد طه بدوي (١٩٧٦)، مدخل إلى معلم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ص ٢٤٦-٢٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن النسق الدولي مكون من مجموعة من "عناصر" نتمثلها- فيما يتعلق بمجال دراستنا (العلاقات الدولية)- في الوحدات السياسية (الدول) التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أي التي تمثل أعضاء النسق الدولي.

ويمكن تعريف العضو (أو الفاعل) Actor في النسق الدولي بأنه أحد عناصر أو مكونات النسق الدولي (acomponent of system) ويشترط لاعتبار كيان ما بمثابة عضو أو لاعب في النسق الدولي أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

(١) أن تكون لهذا العضو ذاتية متميزة.

(٢) أن تكون له درجة كافية من القدرة على اتخاذ القرار بحرية.

(٣) أن يتفاعل مع الأعضاء الآخرين، وأن تكون له القدرة على التأثير في نشاطاتهم وافعالهم، وكذلك التأثير في حساباتهم وتقديراتهم.

(٤) أن تتحقق له استمرارية لمدة زمنية كافية.

وبمعنى آخر يعتبر اللاعب (Actor) في نسق دولي معين، هو القوة القادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق الدولي وكطرف فيها.

وفي حين يرى بعض كتاب العلاقات الدولية أن عناصر الأنساق الدولية ليست قاصرة على الدول القومية فقط، وإنما هي تمتد لتشمل كذلك المنظمات الدولية وبعض الكيانات فوق القومية، والشركات متعددة الجنسيات (Multi-national Corporations (MNC's)) وبعض المنظمات غير الحكومية (Non-governmental Organizations (NGO's))، بل والأفراد أحياناً، يرفض بعضهم الآخر هذا الرأي، ويرى قصر استخدام مفهوم اللاعبين في العلاقات الدولية على الدول القومية فقط، نظراً لكونها وحدها التي تمتلك قوة ذاتية تجعلها قادرة على المشاركة في علاقات القوة الدولية، وباعتبارها تمثل مركزاً متميزاً ونهائياً لاتخاذ القرارات أو ما يسميه (Aron) بـ ((Cneter autonome de decision في حين أن ذلك لا يتأتى للمنظمات أو للكيانات الدولية الأخرى بصورتها الراهنة- رغم تمتع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعضها بشخصية قانونية دولية متميزة عن شخصيات أعضائها- وذلك نظراً لقيامها على دول مستقلة تتمسك بسيادتها وحريتها المطلقة في اتخاذ قرارها الخارجي.

ويتعين – في إطار تناولنا لمفهوم العضو في النسق الدولي – أن نشير إلى مفهوم آخر – هو مفهوم "البنية (Structure)– لما بين المفهومين من ارتباط. ويعني مفهوم البنية بالنسبة لنسق ما الصورة التي عليها ترتيب العناصر أو الأجزاء المكونة لهذا النسق.

وبنية النسق بمعنى آخر هي الصورة التي تتخذها عناصر نسق معين في لحظة زمنية معينة من خلال تفاعلها مع بعضها[١].

وهكذا يتضح ان بنية النسق تعني عدد اللاعبين الرئيسيين فيه وصورة توزيع القوة فيما بينهم. ومن هنا فمن المتعين – حتى يمكننا أن ندرك بنية نسق ما على نحو دقيق – أن تستقر العلاقة بين مكونات أو عناصر النسق لفترة زمنية كافية تتيح إمكانية ملاحظتها ورصدها.

وثمة مفهوم آخر يرتبط بمفهوم النسق هو مفهوم "البيئة" (Environnement)، حيث تقتضي دراستنا لأي نسق أن نحدد ذلك النسق، أن نحدد ما يدخل في نطاق ذلك النسق من عناصر أو تفاعلات تمييزاً لها عن بقية العناصر والتفاعلات الأخرى التي تقع خارج إطار النسق، والتي تمثل بيئته. ويتضح من ذلك أن تحديد الحدود الفاصلة بين النسق وبين بيئته يتطلب الاحتكام إلى معيار معين (وهو غالباً ما يكون معياراً تحكمياً تقتضيه أغراض التحليل) يمكننا الاستناد إليه في التمييز بين ما يقع في أطار النسق ذاته وبين ما يخرج عنه، وبناء على ذلك فإن ما يعتبر في أطار النسق وفق معيار معين، قد يعتبر خارجاً عنه وفقاً لمعيار آخر.

(1) "The structure of an intenationa system is define4d by the numbe of major actors in the system, and the distribution of military power and potential amon them."

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فإن دراسة التفاعلات السياسية في نسق إقليمي معين، على سبيل المثال، لا يمكن ان تتم على الوجه الصحيح، دون النظر إليها في إطارها أو سياقها الأعم والاشمل والذي يتمثل في النسق العالمي، ويتضح مما سبق أن التفاعل (interaction) يمثل الخصائص الجوهرية في دراسة الأنساق[١]. ويمكن من خلال استخدام مفهوم النسق في دراسة الواقع الدولي، يمكن القول بأن العلاقات بين الدول لا تخضع لأي مبادئ عامة، وإنما هي تتشكل من خلال تفاعل المصالح والقدرات الوطنية لمختلف الدول أعضاء النسق[٢].

ومن هنا يمكن النظر إلى العلاقات الدولية باعتبارها سلسلة من العمليات (transactions) أو التفاعلات (interactions) أو الروابط (Linkages) أو باعتبارها سلسلة من المنبهات والاستجابات (Stimuli and response). وتتخذ هذه التفاعلات عادة إحدى صورتين: تتمثل الاولى في التفاعلات الداخلية التي تتم في إطار النسق ذاته بين عناصره أو أعضائه، بينما تتمثل الثانية في التفاعلات التي تتم بين النسق وبين بيئته. وعادة ما تتخذ هذه التفاعلات شكلاً معيناً متكرراً (patterned interactions) نتيجة لوجود مجموعة من قواعد العمل (operating rules) التي تحكم تفاعلات النسق.

التفاعلات المتبادلة بين أعضاء النسق من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق حالة من الاتزان (equilibrium) بين قواه.

ويمكن النظر إلى النسق الدولي باعتباره مجموعة من الدول (أو القوى) التي تتحقق لها حالة من الاتزان تمكن من انتظام علاقاتها. وهكذا يمكن القول بأن ثمة ارتباطا بين مفهومي "النسق" و "الاتزان". ويتحقق اتزان الأنساق من خلال ما يسمى

---

(1) Roskin, M. & Berry, N (1990); an interdiction to Internationa Relations (prenctice-Haal, Englewood Cliffs, N. J) P. 492.

(2) Thhe Relations of States are detemined not by the application of any general principles, but by the expedintial interaction of hteir rrespective capabilities.

ورد في:

Lerche, Jr., C. & Said, A (1979); Concepts of International Politices (prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N. J.) p. 105.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالعمليات الديناميكية للانتظام الدولي (الذاتي) (pocessus dynamique d'autoegulation).

التحليل النسقي للعلاقات الدولية:

ويمكن القول بأن ثمة اتجاهين رئيسيين في دراسة الأنساق السياسية الدولية:

الاتجاه الأول: يقوم على دراسة هذه الأنساق دراسة آنية (simultaneous)، وذلك من خلال دراسة الأنساق الدولية المتزامنة (synchoronique) (أي تلك التي توجد في الفترة الزمنية نفسها) كأن نقارن مثلاً بين نسقين فرعيين متزامنين، أو بين نسق عالمي ونسق تحتي (فرعي في إطاره).

الاتجاه الثاني: يقوم على دراسة الأنساق الدولية مع إدخال البعد الزمني (La dimension diachoonique) في الاعتبار، كأن نقوم بدراسة نسق دولي معين خلال مراحل تطوره التاريخي، أو كأن نقارن بين مجموعة من الصور التاريخية للأنساق الدولية المتتابعة زمنياً. وتجدر الإشارة إلى تعدد وتباين المعايير التي يتم استناداً إليها تصنيف الأنساق الدولية، ويمكننا أن نسوق بعض الأمثلة في هذا الصدد فنذكر على سبيل المثال[١]:

(١) وفقاً لمعيار عدد أقطاب النسق يمكننا أن نميز بين:

أ- الأنساق ثنائية القطبية (Bipolar Systems): التي تقوم على قوتين قطبيتين رئيسيتين.

ب- الأنساق متعددة الاقطاب (Multipolar Systems): التي تقوم على اكثر من قوتين قطبيتين(٢).

---

(1) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٥/٣١، ص٥.

(2) لمزيد من التفصيل عن خصائص هذه الأنساق كما وردت في النماذج التي قدمها مورتون كابلان يمكن الرجوع إلى :

Kaplan, M.(1969) ; "Vaiants on six models of the international systems." In Rosenau, J. (ed).; International Politics and foreign Policy (The Free press, new York), p. 291-303 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) وفقاً لمعيار النطاق الجغرافي الذي تشمله الأنساق يمكن التمييز بين:

أ- الأنساق الوطنية (National Systems): وهي الأنساق التي تشمل المجتمع الوطني الواحد (دولة واحدة).

ب- الأنساق الإقليمية (Regional Systems): وهي التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول الواقعة في منطقة جغرافية محددة، ذات خصائص متميزة، والتي تتسم تفاعلاتها بمستوى معين من الكثافة يميزها عن بقية تفاعلاتها مع الدول الواقعة خارج نطاق هذه المنطقة الجغرافية. وثمة من يشترطون أن يكون هناك تجانس ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي بين هذه الدول.

جـ- الأنساق العالمية (Global Systems): وهي الأنساق التي تضم في عضويتها جميع دول العالم.

(٣) ووفقاً لمعيار التجانس أو عدم التجانس الأيديولوجي يميز (Aron) بين:

أ- الأنساق المتجانسة (Homogesneous): وهي التي تضم مجموعة من الدول التي تشترك في قيم واحدة ترتكز إليها في كيانها السياسي والاجتماعي.

ب- الأنساق غير المتجانسة (Heterogeneous Systems): وهي التي تضم في عضويتها مجموعة من دول ترتكز في تنظيم كيانها السياسي والاجتماعي إلى قيم وأيديولوجيات متباينة متصادمة.

(٤) ووفقاً لدرجة استقرار الأنساق ومدى وجود قواعد سلوكية متفق عليها من جانب أعضاء النسق يميز (S.Hoffmann) بين:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الأنساق المستقرة (Stable Systems): وهي التي يسودها الاتفاق بين الأعضاء على القواعد التي يتعين أن تحكم تفاعلاتهم، والتي تتسم علاقات اعضائها بالاعتدال (moderation).

ب- الأنساق الثورية (Revolutionary Systems): وهي على عكس النوع السابق تفتقر إلى عنصر الاتفاق بين اللاعبين حول القواعد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، ومن ثم فهي تفتقر أيضاً إلى عنصر الاعتدال وتسودها حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار.

(٥) ووفقاً لطبيعة العلاقات السائدة بين الأعضاء يمكن التمييز بين:

أ- الأنساق التعاونية (Collaboative Systems): وهي الأنساق التي يغلب على علاقات الأعضاء فيها طابع التعاون.

ب- الأنساق الصراعية (Conflict Systems): وهي الأنساق التي يغلب على علاقات الأعضاء فيها طابع الصراع.

جـ- الأنساق الحيادية (Neutral Systems): وهي الأنساق التي لا يغلب على علاقات الأعضاء فيها أي من الطابع الصراعي أو الطابع التعاوني[١].

(٦) ووفقاً لمعيار الوظيفة يمكن أن نميز بين العديد من الأنساق النوعية (specific systems) ومنها:

أ- الأنساق الأمنية: كأنظمة الدفاع أو الأحلاف العسكرية أو ما يسمى بمجتمعات الأمن.

(1) Blumenthal, Dan, (2005), Providing Arms China and the Middle East, Middle East Quarterly, spring, P20

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الأنساق الاقتصادية: كالتجمعات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية التي تضم مجموعة من الدول التي تتسم العلاقات فيما بينها بخصائص معينة تميزها عن بقية علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى الخارجية عنها.

(٧) ووفقاً لمعيار الايديولوجية يمكن التمييز بين:

أ- الأنساق الليبرالية (Liberal Systems): وتضم الدول التي تدين بالايديولوجية الليبرالية.

ب- الأنساق الشيوعية (Communist Systems): وتضم الدول التي تدين بالايديولوجية الشيوعية.

(٨) ووفقاً لمدى القدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي:

الأنساق المسيطرة (Dominant Systems): وتضم الدول الأكثر تأثيراً في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي، وهي التي تؤثر في النسق العالمي أكثر مما تتأثر به، أو بمعنى آخر فهي تفرض قيوداً على بقية أعضاء النسق العالميين أكثر من تقيدها هي بأفعال هؤلاء الأعضاء. ويترتب على ذلك، أنه إذا أمكن لنسق فرعي ما، أن يتأثر بمثل هذه القدرة على التأثير، فإنه سيدفع بالنسق العالمي في الاتجاه الذي يخدم مصلحته الذاتية ويخفف من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقه، كما سيعمل على مضاعفة المزايا التي يحصل عليها من النسق العالمي حتى ولو ترتب على ذلك تزايد الأعباء الواقعة على الأنساق الفرعية الأخرى أو تقليص حجم المزايا المتحققة لها[١].

(١) بيير رينوفان (٢٠٠٠). مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش، منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ص ١١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ظهور النظام العالمي الجديد

كان التغيير الذي حصل بظهور النظام العالمي الجديد تغييراً ضرورياً آثاره، وكانت نتائجه سلبية على العالم، وربما تكون هذه الآثار والنتائج ما تزال في بدايتها وظهور هذا النظام كغيره من الأحداث التاريخية – لم يكن ليتحقق لو لم تتهيأ له – إضافة إلى التغيرات في الدول الاشتراكية السابقة– ظروف خاصة بالقطب الآخر، أي أن التغير في طرف رافقه ظروف مواتية في الطرف الآخر، وهذا جوهر القضية، فبانتهاء النظام الاشتراكي اختفى نظام ليولد بعده نظام جديد قد يحمل في داخله ملامح المرحلة السابقة [١].

وعندما نتحدث عن توازن القوى الدولي بشكل عام فإنما نقصد توازن القوى (Balance of Power) القائم بين الدول الرئيسية الكبرى في النظام الدولي وما يتبع ذلك من سلم واستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة أو (الميكانيزم) التي تستطيع الدول بوساطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية (Multi-State System) (٢)، وأن تحمي استقلالها، وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية أخرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك عدة وسائل يأتي في مقدمتها سياسات التحالف التي تعكس – إلى حد ما – الصورة الحقيقية لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية [٣]:

ذلك أن نزاعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متراكم من إمكانات القوة يزيد على متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول، ولا يمكن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية إلا بأسلوب القوة المضادة سواء في مستوى مقارب لها أم متفوق عليها، وإذا كان من المتعذر واقعياً على بعض الدول التي

(١) رشيد، حيدر (١٩٩٥)، العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد، جريدة الدستور، العدد رقم ٩٩٦٤، ١٩٩٥/٥/٢٣.
(٢) الجميل، سيار، (١٩٩٧). العولمة، أهداف الغرب والقوميات الآسيوية ومتغيرات النظام العالمي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، ص٦٦.
(٣) العبدالله، رضوان راضي، (١٩٩٤). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة، فإنه يصبح لا مفر أمامها من التحالف مع غيرها لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول له وذلك بمقاييس القوة وموازينها المجردة[١].

وعلى هذا فإن التوازن الدولي لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوباً فيها بقدر ما تحفظه للدول من استقلال وسيادة، وبقدر ما يتيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها. وقياساً على هذه النتيجة وانطلاقاً منها، يصبح التوازن في تصور الدول التي تعتنق مبدأ الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية مما يتحكم به قانون القوة وشريعة الغاب[٢].

لقد كان نظام القطبية الثنائية يتيح إمكانية لحرية حركة نسبية وهامش معين في المناورة أمام الدول العربية، وهذه الإمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع والتوازن والتباين بين قطبي النظام؛ فلأنهما كانا متصارعين كانا يبحثان عن الحلفاء والأصدقاء، وكانا مستعدين بالطبع لدفع ثمن ما لعلاقات التحالف والصداقة، ولأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف أو صديق جديد إلى هذا المعسكر أو ذاك تفوق بكثير الوزن الحقيقي لهؤلاء الحلفاء أو الأصدقاء[٣]،ولأنهما كانا متباينين كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أمام دول العالم غير المنتجة لأي منهما، وبالفعل نجحت الدول العربية في الاستفادة الحقيقية من هذه الإمكانية المتاحة لحرية الحركة النسبية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي[٤]، خصوصاً عندما كانت القطبية الثنائية تتسم بالمرونة [٥].

---

(١) حتي، ناصيف يوسف، (١٩٩٩) التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في : العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٦٥.
(٢) مقلد، إسماعيل صبري، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.
(٣) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.
(٤) مقلد، إسماعيل، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.
(٥) حافظ، محمد شوقي عبد العال، (١٩٩٣). موقع العرب من النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، العدد (٧٥): ص ص ٧٨-٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن انهيار التوازن الدولي في ظل النظام الدولي الجديد أدى إلى المزيد من تهميش دور دول العالم الثالث بعامة والدول العربية بخاصة، وقد برز ذلك في[١]:

- ضيق انتهاء الحرب الباردة بانتهاء تعدد الاقطاب بتفكك الاتحاد السوفيتي من هامش المناورة المتاح أمام دول العالم الثالث، ومن ثم أغلق المجال أمام النظام العربي للإستفادة منه، وبالتالي تلاشت الفرص المترتبة على مناخ القطبية الثنائية[٢].
- لقد أدى انتهاء دور القطب السوفيتي الموازن للولايات المتحدة ووراثة روسيا الاتحادية الشخصية القانونية الدولية، متخلية تماماً عن ميراث المرحلة السوفيتية وارتباطاتها، بل وخضوع السياسة الروسية للضغوط الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً المقترنة بالمساعدات الموجهة لروسيا[٣]، أدى إلى توقف الدعم السوفيتي السابق الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الذي كان يتجه للدول الموالية له في المنطقة، التي تأثرت بطبيعة الحال أكثر من غيرها، الأمر الذي أخضع تدفق التكنولوجيا العسكرية والمساعدات الاقتصادية ومبيعات السلاح لضبط غربي أكثر إحكاماً وبشكل يكاد يشمل المنطقة كلها، وقد قلل ذلك من احتمالات تطوير النظام العربي لإمكاناته الذاتية في مواجهة دول الجوار فضلاً عن تطورات النظام الدولي[٤].

وهناك مجموعتان من المتغيرات التي تلعب دورا أساسيا في (تحول) أو (تغير) أو (انتقال) النظام الدولي من شكل لآخر، وهما:

(١) حافظ، محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٨.
(٢) السعيد، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٢.
(٣) العبدالله، رضوان راضي، مرجع سابق، ص٦٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المتغيرات البنيوية:

وهي المتعلقة بالتكوين الداخلي للنظام الدولي، والتي من الممكن أن نطلق عليها المتغيرات الداخلية، ومنها على سبيل المثال:

١. المتغيرات المتعلقة بمركز النفوذ، أو ما يسمى بهيكل النظام، ويقصد بها خصائص ومكونات القوة أو النفوذ داخل النظام، وطبيعة وخصائص العلاقات القائمة بين وحدات النظام، وتتطلب دراسة هذه الخصائص دراسة الأقطاب داخل النظام، وتحديد القوى العظمى والكبرى وعلاقة التفاعل بينهما، وكذلك تحديد مراكز القوة في النظام الدولي وطبيعة وأساليب التفاعل بين وحداته [١].

٢. المتغيرات المتعلقة بالقوى الفاعلة في النظام السياسي الدولي والتي تسمى وحدات النظام.

٣. المتغيرات المتعلقة بعلاقات التفاعل بين وحدات النظام، حيث يتأثر كل نظام سياسي دولي ويؤثر في حركة التفاعل بينه وبين وحداته مع بعضها، في صورة نماذج سلوكية.

٤. المتغيرات المتعلقة بحدود النظام الجغرافية والتي تميزه عن الأنظمة الأخرى ويطرح الحديث عن المتغيرات التي أدت إلى التحول في النظام الدولي، إلى نظام دولي جديد، يطرح الكثير من التساؤلات، تتعلق بموضوع تحول النظام السياسي الدولي من قطبية ثنائية مفككة الأطراف، وهي صورة النظام السابق قبل انهيار الإتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية الأوروبية، وذلك النظام القائم على أساس اقتسام القيادة في النظام بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، باعتبارهما الدولتين العظميتين، إلى نظام توحي ملامحه الأولية، بأنه نظام قطبية منفردة، أو كما يسمى "نظام هيمنة المركز الواحد"، وذلك

(1) أمين سمير (١٩٩٠)، تأملات النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣٥، ص ٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس بسبب انهيار الإتحاد السوفيتي وتفككه المتزامن مع انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية فقط، وإنما بسبب التفوق النوعي وهكذا (حاولت) وتحاول الولايات المتحدة التربع منفردة على قمة هرم النظام السياسي الدولي بوسائل، وطرق وأساليب مختلفة.

وقد علق كيسنجر على (قمة مالطا) بقوله "على الولايات المتحدة التي فعلت كثيرا لبناء حقبة ما بعد الحرب، أن تساعد الآن في التهيئة لنظام دولي جديد.. وعلى لقاء مالطا أن يكون الخطوة الأولى لمسيرة طويلة نحو ما نأمل ان يكون عالما أفضل".

وهكذا، لأول مرة في التاريخ، بعد أن كانت الحرب، احتواء الخيار الأكثر تحكما في تحولات النظام الدولي إلى جانب عوامل أخرى سبق الحديث عنها، ورغم أن البعض أشار إلى استحالة ذلك لأن "تغليب نظام ومذهب على الآخر لا يمكن أن يتحقق، وبالتالي لا يمكن أن يحدث تحول في النظام العالمي إلا بوساطة وعبر حرب عالمية ثالثة". تؤدي إلى الدمار المؤكد الشامل للقطبين جراء فكرة الفناء المتبادل الذي فرضته الأسلحة النووية، فإن عوامل أخرى لعبت دورا في تحول النظام الدولي سلميا[١].

وعلى الرغم من أن الخطاب الأيديولوجي الليبرالي يخفي – مع ادعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان– حقيقة الاستفراد الأمريكي في النظام الدولي، فإن سمات هذا النظام لا زالت في طور التكوين محاطة بالغموض والضبابية، بسبب تفاعل ثلاثة عوامل، هي: [٢]

(1) كيسنجر، هنري، مرجع سابق، ٦٧.
(2) السيد، سليم محمد (١٩٩٨)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، بروفشنال للإعلام والنشر، ص ٢١..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخلات النظام العالمي:

يهدف هذا الجزء إلى رسم صورة مستقبلية لهيكل النظام العالمي، وذلك بتحديد الفاعلين الرئيسين ونمط التكنولوجيا المستخدم، والتوازنات السائدة فيه، وتوزيع الموارد بين هذه الفاعلين، بغرض ان تسهم هذه الصورة في تحديد التطورات المستقبلية للمكونات الرئيسية للنظام العالمي، وذلك كمقدمة ضرورية لمعرفة انماط التفاعلات فيما بينها.

يُقصد الفاعلين النظام الدولي، تحديد تلك الوحدات السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على النظام العالمي بأسره. وبشكل عام، فإن هذه الفواعل تنقسم إلى نوعين: أولهما، الدول، وهي الفاعلية التي سيطرت على النظام الدولي منذ ما يقرب من ثلاثة قرون مضت بنشأة الدول الحديثة، وثانيهما، فواعل أخرى أخذت تتمتع بدرجات مختلفة من الاستقلالية عن الدول بل وتؤثر فيها في أحيان كثيرة وأهمها المنظمات الدولية بنوعيها الحكومي وغير الحكومي، والشركات الدولية النشاط.

ويطرح تحديد الدول الرئيسية في النظام العالمي، عدداً من المشكلات نظراً لتعدد المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد تلك الدول. وقد وجد الدارسون الذين اهتموا بعناصر قوة الدولة، صعوبة بالغة في تحديد هذه العناصر، فعلى سبيل المثال حاول كليفورد جيرمان في عام ١٩٦٠ إقامة مقياس كمي يتضمن عدداً من العناصر مثل المساحة والسكان والقوة الصناعية والعسكرية[١]، ووصل في النهاية إلى أن القوى الرئيسة في النظام العالمي هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين الشعبية وألمانيا الغربية. وفي عام ١٩٦٨، قام هيرمان كان وانتوني وينر بدراسة اعتمدت على معياري إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من هذا الدخل،

(1) Bruce M. Russett and Harvey Starr, World Poitics: the Menu fo Choice (Sn Francisco: W. H. Freeman and Co., PP. 148-149, and Chifford German, "A Tentative Evaluation of World power" journal of conflict Resolution, Vol. 4 no. 1 (1960), PP, 138-144.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووصلا إلى أن هذه القوى بالترتيب – هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والصين وبريطانيا والهند وإيطاليا وكندا[١].

والواقع أنه رغم تعدد الدراسات حول قياس عناصر قوة الدولة، وما تؤدي إليه من ترتيب للقوى الرئيسية في النظام العالمي، فإنها تصل في معظم الاحوال إلى نتائج واحدة مع بعض الفروقات الطفيفة. وفي كل الحالات، تشغل الولايات المتحدة المركز الأول، وبعد ذلك نجد، وإن اختلفت في الترتيب، فرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا الغربية واليابان[٢].

ولما كانت الدراسات تتفق على أن القدرات النووية لأي دولة هي انعكاس لقاعدتها الصناعية والعلمية فإنه وفقاً لمعيار إمكانات السلاح النووي يمكن تقسيم الدول ذات النفوذ إلى ثلاث مجموعات:

اولاً، الدول العظمى الإستراتيجية: وهي تلك الدول التي تمتلك سلاحاً نووياً قادراً على تحمل ضربة نووية أولى إستراتيجية من الخصم، مع الاحتفاظ بمخزون كاف من الأسلحة النووية لتوجيه ضربة ثانية، ومن ثم فإن هذه القوى لها صفة القدرة عل الردع الشامل. وتضم هذه المجموعة الولايات المتحدة وروسيا فلديهما اكبر مخزون من الأسحلة النووية في العالم.

ثانياً، وتليهما ثلاث دول كبرى تمتلك قدرات إستراتيجية محدودة هي: بريطانيا وفرنسا والصين. ويلاحظ أن هناك فارقاً هائلاً بين القوتين الأعظم والدول الكبرى الثلاث التالية لهما، ليس فقط من حيث صناعة السلاح وطاقاتها التدميرية، ولكن ايضاً من حيث خصائصها.

---

(1) Herman Kahn and Anthony J. Wiener (2000), "The Next thirty-Three years: A Framework of Speculation" In: Daniel Bell, Ed. Toward the Year: Work in Progess (Boston: Houghton Mifflin, 1968), P. 98,
(2) Russett And Staar, Ibid, P 149, and Thomas L. Saaty and Mohamad W. Khouja, "A Measure of World Inflllluence" Journal of peace Studies, no. 2 (1976) PP. 51-48.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك في أن القدرة على إنتاج السلاح النووي شيء، وانتاجه بالفعل شيء آخر، حيث يتوقف على ضرورات سياسية وجيوسياسية وقدرات اقتصادية الدول التي تنتجه[١].

وثالثاً، الدول ذات القدرات النووية، وهي الدول التي تمتلك قدرات نووية ولكنها لا تنتج السلاح النووي، وتتمتع بنفوذ وتأثير دوليين نظراً لقاعدتهما الصناعية والعلمية والاقتصادية، وتضمن – من دون ترتيب – النمسا وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ومصر وفنلندا وألمانيا الشرقية والغربية وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا ويوغسلافيا[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه – بعد أن وضعنا تقسيماً هرمياً لفواعل الدولية الرئيسية في الوقت الراهن وخلال المستقبل القريب– هو عن احتمالات التغيير المتوقعة في هذا الهرم، خلال الفترة التي تمتد حتى عام ٢٠١٥. مثلاً: هل سيظل تعبير القوة الاعظم حكراً على الولايات المتحدة، ام أن هناك قوى أخرى سوف تنافسها في هذه المكانة؟ وطبقاً لعدد من العوامل التي سوف نفصلها فيما بعد، فإن التحدي الحقيقي للقوتين الأعظم، ربما مع بدايات القرن الواحد والعشرين، سوف يكون من مصدرين أساسيين هما اليابان وأوروبا الموحدة، فرغم أن اليابان لم تنتج السلاح النووي بعد، فضلاً عن القيود الواردة في دستورها على حجم الإنفاق العسكري، فإن القدرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي لديها تؤهلها للتحول من قوة أعظم، اقتصادياً، إلى قوة أعظم بالمعنى الأمني والعسكري والسياسي، فهي الدولة الثالثة في العالم [٣]. إن اليابان على الرغم من محافظتها– حتى منتصف الثمانينات – على أن يقل انفاقها العسكري عن نسبة ١% من إجمالي

---

(1) انظر بالنسبة إلى باكستان:
Colin Smith and Shyam Bhatia (1980), "Stealing the Bomb for Pakistan" World Press Rreview (27 March 1980), pp. 26-28 .
(2) Kegley and Wildopf (1980), World Politics: Trend and Transformation, pp. 325-326, and "World Armament and Disamament," in : SIPRI Yearbook, p. xxii. .
(3) World Bank, Word Development Report, 1987 (Washignton, D.C.: The Bank, 1987), Table 3, p. 207 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخلها القومي، فإن ميزانيتها العسكرية قد تصاعدت بمعدلات كبرى، حيث ارتفعت من ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٧٣ [١]، وتشغل بذلك المكانة السادسة في الإنفاق العسكري العالمي بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا. وفي ظل النمو الاقتصادي المتوقع لليابان، فإنه سوف يكون بمقدورها زيادة هذا الانفاق.

وتتميز اليابان، فضلاً عن ذلك، بتكنولوجيا متقدمة وخاصة في مجال الالكترونيات والصناعات ثنائية الاستخدام، (أي التي تصلح للاستخدام المدني والعسكري معاً) [٢]. وقد بدأت اليابان بالفعل – وإن كان ذلك لا يزال في أطواره الأولى – بالتحول من عملاق اقتصادي إلى عملاق سياسي وعسكري عن طريق التوسع في مفهومها لسياستها الدفاعية، التي حددها رئيس وزرائها في كانون الثاني ١٩٨٣ في أن تصبح اليابان كحاملة طائرات غير قابلة للغرق، وأن تكون لديها القدرة الدفاعية لمواجهة القاذفات السوفيتية الإستراتيجية متوسطة المدى وكذلك القدرة على التحكم في الممرات الأربعة التي تتخلل الجزر اليابانية، بحيث لا تسمح للغواصات والسفن السوفيتية بالمرور. وأخيراً فإن قوات الدفاع اليابانية لا بد أن يكون لها القدرة على لحفاظ على امن خطوط المواصلات لمسافة ١٠٠٠ ميل تقريباً من الجزر اليابانية. ويتخطى هذا التعريف لأمن اليابان كل المفاهيم اليابانية السابقة في الدفاع عن اليابان.

أما الاتحاد الأوروبي، فإن بزوغه كقوة عالمية سوف يعتمد بدرجة أو بأخرى، على قدرته على التكامل السياسي والاقتصادي خلال الفترة المقبلة. وفيما يتعلق بالوضع الحالي، تواجه تجربة الجماعة الأوروبية صعوبات جمة، بل إن الاقتصادات الخاصة بدول الجماعة تواجه ضغوطاً قوية من كل من الولايات المتحدة واليابان، وبخاصة في ما يتعلق بعدد من تكنولوجيات الثورة الصناعية

(1) "Japan Land of Rising Aerospace (1983):" Astronautics and Aerronautics (September 1983), p. 20.
(2)Asian Security Handbook 2000, By William M. Carpenter, David G. Wiencek Published by M.E. Sharpe, 2000, pp. 43-36.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالثة. ولكن، ربما ينبغي عدم تهويل هذه العقبات، ذلك أن أوروبا الغربية واجهت صعوبات أكثر حدة في الماضي واستطاعت تجاوزها، وبعد أن كانت هذه الجماعة تضم ستة أعضاء في بدايتها، أصبحت الآن تضم اثنتي عشر عضواً، وهو مؤشر على استمرار فاعلية الجماعة. ولذلك، فإن أوروبا الموحدة، إمكانات الأكثر سكاناً تشكل سوقاً أكثر اتساعاً، من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليابان. كذلك، فإن نصيبها من التجارة الدولية يزيد من مجموع نصيبي كل من الولايات المتحدة واليابان. وتنفق الحكومات والشركات الأوروبية على البحث العلمي ضعف ما تنفقه اليابان، ونصف ما تنفقه الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يمكن – في ظل ظروف تكثيف التكامل الأوروبي – أن يعكس نفسه على القوة الأوروبية في المستقبل(١).

أما في إطار القوى الكبرى في النظام العالمي، فإن الصين سوف تستمر في هذه المكانة وسوف تعززها، بخاصة مع تدعيم قاعدتها التكنولوجية بالتعاون مع اليابان والولايات المتحدة، وخصوصاً أن الصين دخلت مجال الفضاء، حيث تمتلك وسيلة إطلاق فضائية، ولها ما يقارب ١٣ قمراً صناعياً في الفضاء الخارجي(٢). ومن المنتظر أن تنضم الهند إلى مجموعة القوى الكبرى خلال العقود الثلاثة المقبلة. فرغم أن الهند – مثل الصين – تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض بنسبة دخلها القومي إلى عدد السكان، إلا أنها خطت خلال العقد الأخير خطوات واسعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، عن طريق الاستفادة من الثورة التكنولوجية في مجال الهندسة الوراثية، كما أنها نجحت في امتلاك السلاح النووي، وامتدت أذرعتها العلمية والتكنولوجية إلى مجال الفضاء، حيث استفادت من الانفتاح العلمي على كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا وأوروبا، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والتدريب والعمل في مشاريع مشتركة، واستطاعت الهند أن تطلق عدداً من الأقمار الصناعية عن طريق مركبات إطلاق هندية. وبذلك أصبحت الهند القوة السادسة التي تمتلك وسيلة إطلاق للأقمار الصناعية (بعد روسيا وأمريكا وأوروبا واليابان

(1) Scott Sullivan, "The Decline of Europe" newsweek (9 April 1984), p. 18 .
(2) Robert Wright and W. Ray Hook (1981), "Forecasting the 80's – Space Systems," (July-August 1981), p. 32.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصين)، ومن المنتظر ان ينعكس هذا التقدم العلمي الذي أحرزته الهند على مكانتها الإقليمية والدولية[١].

التوازن في النظام العالمي:

يتعرض هذا الجزء لتوزيع القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية داخل النظام العالمي، ليس على أساس الدول، ولكن من خلال تكتلات بعينها، بحيث يكون من المستطاع استشفاف اتجاهات التوازن بينها، وتقدير القوى القائدة في هذا النظام. وسوف يتم التعرض لهذا التوازن من خلال ثلاثة محاور: أولها، توزيع القدرة العسكرية والسياسية، وثانيها، توزيع الموارد الاقتصادية بين القوى الرئيسية في النظام، وثالثها، توزيع الموارد بين القوى الرئيسية وتلك غير الرئيسية في النظام العالمي.

أ- التوازن العسكري والسياسي في النظام العالمي:

السؤال المطروح هنا، هو كيفية توزيع القوى السياسية والعسكرية في النظام العالمي. بمعنى آخر، كيف يكون شكل التكتلات الدولية التي تحرك وتدير عمليات الصراع السياسي والعسكري في هذا النظام وفي ضوء الاحتمالات التي يطرحها مفكرو النظام العالمي[٢]، فإن عدداً منها يمكن استبعاده، مثل احتمال نشوب حرب عالمية نووية شاملة، وذلك على أساس أن الدول العظمى لديها من الوعي والعقل ما يجعلها تدرك أن حرباً بهذا الشمول سوف تكون نوعاً من الانتحار الذاتي لكل البشرية، كما يستبعد احتمال قيام نظام يستند إلى إمبراطورية عالمية واحدة بالنظر إلى توازن القوى القائم والمحتمل. ويمكن ايضاً استبعاد قيام نظام للأمن الجماعي الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، فلا يزال أمام العالم شوط طويل، عليه أن يقطعه في هذا الاتجاه. وفي النهاية، يمكن كذلك استبعاد احتمال قيام تجمع مؤثر وفعال

(1) Sidney Shapiro, (1982): "India-Number 2 in Reusable Beesters' Astronautics and Aeronautics (April 1982), p. 16
(2) Herman Kahn and Anthony J. Wiener, The Year 2000: A Framework for Speculation on the Next Thirty Three years (London: Macmullan, 1969). .pp. 374-384

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم على الدول الصغرى؛ فرغم ان النظام الدولي عرف إمكانية وجود هذه التجمع من خلال حركة عدم الانحياز، وتجمع الجنوب في منظمات الامم المتحـــدة، فـــإن ضعف عناصر القوة لدى هذه الدول جعل تأثيرها – من الناحية العملية – محـــدوداً للغاية.

يبقى بعد ذلك الأفكار المطروحة الخاصة بنظام التكـــتلات واتفـــاق القـــوى الكبرى، والتي نجد نماذج لها في صميم النظام الدولي الذي نشأ وتطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث انقسم العالم إلى المعسكر الرأسمالي ممـــثلاً فـــي دول حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، واندرج فيه عدد من الأحـــلاف العسكرية التابعة، مثل حلف بغداد (الحلف المركزي)، وحلف جنوب شـــرق آســـيا، والمعسكر الاشتراكي ممثلاً في دول حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي. وظل هذا الانقسام العالمي بتكتليه الرئيسيين، هو السمة المميزة للنظام العالمي. ورغم وجـــود عد من التجمعات والتكتلات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة الوحدة الأفريقيـــة، ومنظمـــة الـــدول الأمريكيـــة، والجماعـــة الأوروبية، فإنها جميعاً إما عجزت حتى الآن عن القيام بوظائفها في حل المنازعات بين أعضائها والحفاظ على أمنها الجماعي، وإما أنها انتسبت بدرجة أو بأخرى إلى أحد التكتلين[١].

(1) كيسنجر، هنري (١٩٩٠)، العلاقات بين الشرق والغرب، مجلة المنار، باريس، العدد (٦١)، ص ٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التوازن الاقتصادي

إذا كان النظام الدولي الذي أعقب هزيمة قوات المحور عام ١٩٤٥ قد قام على وجود معسكرين تقودها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وإذا كان المعسكر الغربي قد تمحور حول العلاقات الاقتصادية والأمنية بين واشنطن وعواصم أوروبا الغربية، بحيث شكلت الثقل الرئيسي داخل هذا المعسكر – رغم امتداد المظلة الأمنية الأمريكية لكي تشمل عدداً من الدول في أقاليم أخرى من العالم – فإن عقد السبعينات والسنوات الأولى من الثمانينات من القرن الماضي تشير إلى أن تطور علاقات أمريكا بدول الباسفيك (وتشمل اليابان واستراليا ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وتايوان وتدرج ضمنها سنغافورة ايضاً) قد أدى إلى تحول جوهري في التوجه الأمريكي من أوروبا إلى منطقة شرق آسيا. وتشير معظم المؤشرات إلى أن هذا التحول سوف يتدعم خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين، ويصبح أحد المعالم الرئيسية للقرن المقبل[١].

إن هذا التصور يستند إلى ثلاث مقولات أساسية: أولاها، إن الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت بوادرها في الظهور تعد سمة رئيسية لاقتصادات كل من أمريكا واليابان والدول الصناعية في شرق آسيا. وفي هذا المجال، فإن هناك فجوة كبرى بين هذه المجموعة من الدول وكل من مجموعة الدول الاشتراكية وأوروبا الغربية في الجانب الآخر. وثانيتهما، أن هناك تدهوراً نسبياً في القدرة الاقتصادية والتكنولوجية الأوروبية الغربية، والسوفيتية الاشتراكية، على اللحاق بهذه المجموعة السابقة. وثالثتهما، أن هناك اسساً قوية لتكثيف التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الولايات المتحدة واليابان، على وجه الخصوص، تسمح بتدعيم هذا الاتجاه.

---

(1)Herman Kahn. op cit. p. 285

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنماط التفاعلات الدولية:

بعد أن عرضنا للمدخلات الرئيسية في النظام العالمي، نناقش التفاعلات بين هذه المدخلات، فنتناول التفاعلات السياسية والعسكرية في النظام، واحتمالات التعاون والتوتر والصراع فيه، ثم التفاعلات الاقتصادية واحتمالات التنمية في العالم، مع عرض لمستقبل ظواهر الاعتماد والتبعية، ثم التفاعلات القيمية الدولية التي سوف تنجم عن الثورة الهائلة في وسائل الاتصال العالمية.

التفاعلات السياسية والعسكرية:

حتى يمكن بناء أي تصور مستقبلي للعقود المقبلة، في ما يتعلق بالتفاعلات السياسية والعسكرية، لا بد من استبعاد الاحتمالين الأكثر تطرفاً وهما: إمكانية نزع السلاح الشامل، وإمكانية الحرب النووية الشاملة. فإذا كانت الثانية شبه مستحيلة، نتيجة الآثار التي تترتب عليها للمنتصر والمهزوم، فإن الأولى تناقض الواقع الذي يشير إلى أن معدلات الزيادة في كمية ونوعية الأسلحة في العالم تسير بشكل أسرع بكثير من معدلات التفاوض والاتفاق على تقييد التسلح. ويبقى السؤال: أي مزيج من التعاون والصراع سوف يكون عليه شكل العلاقات الدولية خلال فترة البحث؟ وحتى يمكن الإجابة عن هذا السؤال، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة للتفاعلات بين الدول، أولها سوف نطلق عليه نظام التعاون والتنافس، وثانيها نظام التوتر والردع، وثالثها نظام العنف والحرب. ومن الأرجح أن هذه الأنظمة الثلاثة للتفاعلات سوف تتعايش مع بعضها، خلال الفترة المقبلة، ويمكن تفصيلها على الوجه التالي[١]:

نظام التعاون والتنافس:

سوف يشمل هذا النظام الدول التي يزداد فيما بينها الاعتماد المتبادل وتتشابك مصالحها الاقتصادية والمالية، وتتميز بدرجة كبيرة من التقدم التكنولوجي الصناعي. وهي الدول التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا الغربية

(1) بيير رينوفان. مرجع سابق، ص ١٢٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمريكا الشمالية، وغرب الباسفيك. وهذه الدول ليس من المتصور أن تستخدم القوة العسكرية فيما بينها، فلعله من المستبعد تماماً أن تشن الولايات المتحدة حرباً ضد كندا، أو أن تسعى اليابان مرة أخرى لإخراج الولايات المتحدة من المحيط الباسفيكي بتدمير أسطولها، أو أن تعود أوروبا الغربية إلى مرحلة العنف المسلح الشامل، كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، في هذا النظام، سوف تكون السياسة السائدة في إطار التكامل، وليس الصراع. وليس معنى ذلك أن الخلاف (والتنافس) فيما بينها سوف يختفي، وإنما سوف يتركز في معظم الأحوال على المجال الاقتصادي، حيث تسعى كل دولة لتحقيق أقصى الفوائد الممكنة، والمهم أن جوهر النزاعات سوف يكون اقتصاديا، ومن ثم فإنه يتم التعامل معه بصور تدريجية وبوسائل من الطبيعة نفسها، لحياة أفرادها، ويمكن تصور هذه العلاقة أيضاً في العلاقات بين الدول الاشتراكية المنخرطة في حلف وارسو[١].

التفاعلات الاقتصادية من خلال علاقات الاعتماد المتبادل:

وهو النمط الذي يسود العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة، بحيث أن هذه الدول كمجموعة، أو كدول منفردة، سوف يقدر لها معدل مرتفع نسبياً من النمو، وتوزيع شبه متكافئ لفوائد هذه العلاقات، فمن الملاحظ، منذ القرن التاسع عشر، أن هذه الدول ورغم مواجهتها لأزمات اقتصادية حادة أو سياسية وعسكرية كبرى، قد حققت معدلات مستمرة للنمو، وعلى سبيل المثال، لاحظ بيل كيتون، أن الولايات المتحدة خلال فترة ٩٢ عاماً (١٨٩٠-١٩٨٢) قد نمت بمعدل قدره (٣,١٨%) سنوياً، على الرغم من أحداث مهمة وجسيمة على المستويين الداخلي والعالمي. ولا شك في أن هذا المعدل لم يكن ثابتاً، وأنه تعرض للنقصان في بعض الفترات، لكنه عاد مرة أخرى إلى الانتعاش، ما أدى إلى استقرار المعدل العام، وهو أمر يمكن أن يصدق على معظم الدول الصناعية الرئيسية.

(1) تسومسكي، نوعام (٢٠٠٠)، الربح فوق الشعب "الليبرالية الجديدة والنظام العولمي"، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله، ص ١٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأمر الأكثر أهمية هو أن هذا النمو يتم بشكل تشابك العلاقات وكثافتها بين تلك الدول، بحيث أنها تستفيد بشكل شبه متساو من هذه العلاقات. فالنمو في الولايات المتحدة يساهم في انتعاش اقتصادات أوروبا الغربية واليابان، يضاف إلى ذلك أن هذه المجموعة من الدول قد نجحت في إقامة شبكة مؤثرة من المؤسسات التي تسعى إلى حل مشكلات البطالة والتضخم والتجارة والتمويل والاستثمار بشكل جماعي، وتلعب الشركات دولية النشاط دور الأعصاب الحساسة في ربط اقتصادات هذه الدول ونقل التكنولوجيات فيما بينها. ولا يعني ذلك اختفاء المشكلات والتنافس بين تلك الدول، سواء أكانت مشكلات تتعلق بحرية التجارة، أم بصراعاتها على أسواق الدول الأخرى، فسوف تستمر هذه المشكلات كما حدث في السابق، وقد أصبح الاجتماع السنوي لقيادات الدول الصناعية تقليداً مهماً، من الأرجح أن يقدر له الاستمرار، ويكتسب قدرات أكبر على إدارة تلك المشكلات. كذلك، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد نجاحها في التخطيط لسياسات مواجهة أزمة الطاقة، من الممكن أن يمتد تأثيرها لمواجهة مشكلات مشتركة أخرى، كذلك فإن ربط المشكلات بعضها ببعض، ربما يسمح لطرف بتقديم تنازلات معينة في قطاع معين مقابل الحصول على مزايا في قطاعات أخرى، وهكذا. وجوهر هذه العلاقة نفسه يمكن تصوره بالنسبة إلى العلاقات بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) التي تضم أغلب الدول الاشتراكية[١].

والنمط الذي نتصور أن يسود العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة، والشريحة العليا من الدول النامية متوسطة الدخل، ومجموعة قليلة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض، حسب تقسيمات البنك الدولي، فمن الملاحظ أن هذه الدول قد حققت نمواً اقتصادياً وصناعياً ضخماً خلال العقدين الماضيين، بحيث أصبحت هناك مصلحة للدول المتقدمة في استمرار نمو تلك الدول، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية معها، وذلك لاعتماد هذه الدول في صناعاتها على التكنولوجيا الغربية، وقبولها لعدد من الصناعات الأساسية الملوثة للبيئة، التي ترغب الدول

(1) تسومسكي، نوعام، مرجع سابق، ص ١٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتقدمة في التخلص منها. فضلاً عن أن الشركات دولية النشاط وجدت في بعض هذه الدول مصادر للعمالة الرخيصة، ومن ثم فقد رأت أن توسيع قاعدة العمالة فيها، إضافة إلى الأرباح التي يمكن أن تنجم عنها نتيجة انخفاض الأجور، يمكن أن تضعف من موقف نقابات العمال في الدول الصناعية المتقدمة. ولعل أكثر الروابط شيوعاً بين المجموعتين من الدول، هي الروابط المالية بين البنوك في البلدان الصناعية وبين المدنيين من البلدان النامية، بخاصة داخل هذه الشرائح العليا، بحيث أصبح من مصلحة الدول الصناعية أن تستمر قدرة هذه الدول على التصدير عالية، مما سوف يعكس نفسه في مزيد من التشابك في العلاقات التجارية، بخاصة بين دول أمريكا اللاتينية والدول الصناعية المتقدمة.

والسؤال المطروح الآن للمستقبل، هو: هل تستطيع الدولة ذات الدخل المتوسط أن تنتقل من التبعية إلى الاعتماد في علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة؟ وحتى يمكن الإجابة على هذا السؤال، فإن هناك شرطاً أساسياً لذلك وهو قدرة المجموعة الأولى من الدول على تحقيق معدلات للنمو أعلى مما تحققه المجموعة الثانية، وحتى الآن فإن هناك شواهد تدل على ذلك، فقد حققت المجموعة الأولى معدل زيادة سنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٥، يبلغ (٣٠٣%)، في الوقت الذي حققت فيه المجموعة الثانية (٢,٤%) خلال الفترة نفسها[1]. ورغم هذا الاختلاف في معدلات النمو، فإن هناك ثلاث عقبات حقيقية تعوق قدرة المجموعة الأولى على اللحاق بالثانية، أولاها: تتعلق بموضوع الديون، وهنا يجب التمييز ما بين دول شرق آسيا (ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ودول أمريكا اللاتينية (بنما وتشيلي والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا)، فقد استطاعت دول شرق آسيا أن تحقق قدراً معقولاً من النمو، حتى في سنوات الكساد في بداية الثمانينيات، على الرغم من أنها تعتمد على الصادرات المصنوعة، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة لانخفاض التجارة وأخطار الحماية، ومع ذلك، فإن صادراتها الصناعية لم تنخفض، وذلك بالتركيز

(1) البنك الدولي (١٩٨٥)، تقرير عن التنمية في العالم، ص ٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الكفاءة والقدرة على المنافسة. والأهم من ذلك، أن هذا النمو لم يحدث نتيجة مديونية كبرى للبنوك العالمية في العالم المتقدم، وهو الأمر الذي حدث في دول أمريكا اللاتينية، التي بلغ عبء خدمة دينها عام ١٩٨٢، ما يصل إلى (٥٣%) من الصادرات، مقابل (٨,٦%) لدول شرق آسيا، وهكذا، فإنه يمكن القول أن فرص دول شرق آسيا في عبور فجوة النمو بينها وبين الدول الصناعية أكبر من فرصة دول أمريكا اللاتينية، التي ستواجه فترة عصيبة، قد تمتد لأكثر من عقد، حتى تستعيد قدرتها على النمو السريع، مرة أخرى.

وثانيها: أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية السياسية، وما نعنيه هنا هو وصول المجتمع إلى درجة من الاتفاق أو الرضا العام على نظام سياسي بعينه، وهنا سوف نجد أن الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، تتفاوت فيها درجات الاستقرار السياسي، ففي الوقت الذي يبدو فيه أن عدداً من الدول مثل اليونان والبرتغال وسينغافورة وماليزيا، تعيش درجات مختلفة من الاستقرار والاتفاق السياسي، فإن دولاً كثيرة معظمها في أمريكا اللاتينية، وبعضها في آسيا، تعيش في ظل نظم سياسية دكتاتورية تمارس القمع السياسي، وهو الأمر الذي ينبئ بانفجارات ضخمة فيها خلال العقود الثلاثة المقبلة، وخاصة وأن القهر السياسي قد ارتبط في كثير من الأحوال بانعدام العدالة في توزيع نتائج النمو الاقتصادي[١].

وثالثتها: إن هذه المجموعة من الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على الدول الصناعية في التكنولوجيا الخاصة بصناعتها، وهي ما زالت بشكل رئيسي ناقلة للتكنولوجيا، وبالتالي، فإن اعتمادها على مراكز البحث العلمي في الدول الصناعية سوف يستمر، كما أن الشركات الدولية النشاط لعبت دوراً كبيراً في تنمية هذه الدول الصناعية المتقدمة، وهو الأمر الذي أدى إلى كسر شوكة النقابات وقبول العمال تنازلات في الأجور، وهناك مؤشرات على أن عدداً من هذه الشركات قد تتوسع في أنشطتها في الدول الصناعية مرة أخرى، وذلك لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، بل يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على الذات في

(1) البنك الدولي (١٩٨٢)، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنمية تكنولوجياتها، وسوف يتوقف الأمر على ما حققته هذه الدول بالفعل خلال فترة نموها الاقتصادي.

وهذه العوامل الثلاثة تجعل الشكوك قوية في قدرة هذه الدول على اللحاق بالدول الصناعية، ولكن يمكن القول أن الدول الأوروبية الداخلة في هذه المجموعة (اليونان والبرتغال) سوف يكون لديها أفضل الفرص للحاق بالدول الصناعية،بخاصة بعد انضمامها للجماعة الأوروبية، وأما دول شرق آسيا فإن فرصها ستكون أكبر من فرص دول أمريكا اللاتينية في هذا الشأن. وسوف تتوقف قدرة هذه الدول على إحداث مزيد من التنمية على قدرتها على التوسع في تجارتها مع الدول النامية الأخرى، والتي سوف تعني عملياً أن تنشأ علاقات بين الشرائح العليا للدول النامية والشرائح الأدنى، مماثلة لتلك التي توجد حالياً بين الدول الصناعية والشرائح العليا من البلدان النامية.

وسوف يسود هذا النمط من العلاقات العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة (وربما في الشريحة العليا من الدول النامية) من جانب، والدول النامية منخفضة الدخل وغالبية الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، وبخاصة تلك التي تقع في إفريقيا، من جانب آخر. ويعني هذا النمط من العلاقات غير المتكافئة أنه، في الوقت الذي تتزايد فيه أرباح الدول الصناعية من هذه العلاقات غير المتكافئة، فإن الدول المنخفضة الدخل سوف يقل نصيبها، بل سوف تزداد فقراً، فقد أخذ متوسط دخل الفرد في التدهور مع حلول عقد الثمانينيات، وهذا المتوسط أصبح أقل مما كان عليه في الستينيات[1]، وسوف تتعرض هذه الدول لظروف اقتصادية قاسية، ومن ثم فإن حياة سكانها سوف تعتمد بشكل كبير على المعونات الأجنبية، بخاصة الغذائية منها. ونظراً لهذه الظروف ولغياب الكوادر الفنية والإدارية ذات الكفاءة، فإن قدرتها على التعامل مع الشركات دولية النشاط، بخاصة في القطاعات المنخفضة الدخل، تشكل حالة خاصة يصعب التنبؤ بمستقبلها.

(1) البنك الدولي (١٩٨٣)، تقرير عن التنمية في العالم، ص ١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسؤال الآن هو: أين تقع الدول الاشتراكية في أنماط التفاعلات الثلاثة، الاعتماد المتبادل، والاعتماد، والتبعية؟ إن ندرة المعلومات تجعل من الصعب تحديد موقعها، وإن كانت هناك مؤشرات فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية، تجعلها تقع في النمط الثاني من التفاعلات، أي أن علاقتها بالغرب تقوم على الاعتماد، فإضافة إلى أنها، من حيث المؤشرات الاقتصادية العامة، تماثل الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، فإن اعتمادها على التكنولوجيا الغربية آخذ في الزيادة، فضلاً عن ارتفاع مديونيتها تجاه بنوك الدول الصناعية. وأخيراً فإنها بالقدر الذي تعتمد فيه على صندوق النقد الدولي، فإنها سوف تقع تحت تأثير متزايد لمؤسسات اقتصادية دولية تهيمن عليها الدول الصناعية الغربية، مما يشير إلى احتمال زيادة علاقات الاعتماد بينهما خلال العقود الثلاثة المقبلة[١].

التفاعلات القيمية الدولية:

لن تمر التطورات العالمية سالفة الذكر، دون تأثير على القيم الإنسانية، ويقصد بذلك القيم التي تتعلق بهوية الإنسان ذاته وعلاقاته بالجماعة التي يعيش فيها، وموقفه وعلاقته بقوى الإنتاج. ولعل هذه القضايا يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد: أولها: التطور الضخم في تكنولوجيا الإنتاج، وبخاصة مع الاستخدام المتزايد للالكترونيات الدقيقة، وثانيها: في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات التي جعلت عمليات انتقال القيم من مجتمع إلى آخر من السهولة واليسر، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع معلومات عالمي، وثالثها: أن هذه القيم المتاحة لجميع المجتمعات عبر أجهزة الإذاعة والتلفزيون، تعبر في الواقع عن المجتمعات التي تحتكر هذه الصناعة (وهي المجتمعات الصناعية المتقدمة). ولكن عملية انتشارها سوف تكون في مجتمعات تختلف تركيباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اختلافاً كبيراً، ومن ثم فإن ردود فعلها ستكون مختلفة جداً عن الأولى، في الشكل وفي المضمون.

(1) أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٤). مقومات الصعود الصيني، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٩، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حاول كاهن ووينر أن يتصورا الاتجاهات الأساسية في القيم في المجتمع الغربي، التي يتصور لها أن تهيمن على العالم حتى نهاية القرن، ووصفاها بأنها تسير في اتجاه الثقافة الحسية، بمعنى أنها سوف تكون دنيوية وإنسانية وتجريبية وذات طبيعة يومية ومثيرة بشكل عام. كما أنها ستكون سطحية وانتقائية وتظهر في شكل "موضات" تعتمد على التكنيك المعقد، والتأثير المادي التجاري المحترف(١).

وفي محاولة أكثر تعقيداً لتصور مستقبل القيم الاجتماعية، فإن إيان مايلز وآخرين ميزوا بين ثلاثة أنماط من المجتمعات(٢):

أولها: المجتمعات الحسية، وهي المجتمعات الغربية الصناعية أساساً، حيث تتزايد الثقافة الحسية التي أشار إليها كاهن ووينر، والتي يتزايد فيها الاغتراب والفردية وانهيار الأسرة كمؤسسة اجتماعية. وهكذا فإن كل إنسان يصبح وحده في مواجهة عالم التكنولوجيا، الذي يندمج فيه بشكل متزايد. ومثل هذه القيم لن تكون موجودة في المجتمعات الغربية الرأسمالية فقط، وإنما تسود أيضاً في المجتمعات الاشتراكية، التي تصل إلى الدرجة نفسها من التقدم التكنولوجي.

وثانيها: مجتمعات التمرد، وهي التي توجد في الدول النامية ذات الدخل المتوسط (المرتفع والمنخفض على السواء)، وهنا، فإن الصفوة في هذه البلدان سوف تحاول تبني القيم الحسية الخاصة بالمجموعة الأولى من المجتمعات، ولكن دون أصالة، نظراً لأن هذه القيم لا تكون نابعة من علاقة أصيلة مع قوى الإنتاج والتكنولوجيا، وإنما نتيجة انتشار قيم المجتمعات المتقدمة عبر وسائل الاتصال والإعلام، ومن ثم، فإن هذه الصفوة سوف تبالغ في تبنيها لهذه القيم، وفي معظم الأحوال، فإنها ستركز على المظهر دون المضمون، مما يتسبب عنه ردود فعل في

---

(1) Luft, Gal & Anne Korin (2004):"The Sino-Saudi Connection" Commentary Magazine. p. 75.

(2) Ian Milesk Sam Cole and Jay Gershuny (1978): Images of The Future, in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds. World Future: The Great Debate. London: Martin Robertson. pp.290-291.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل أيدلوجيات سلفية ودينية وشوفينية، تركز على القيم الدينية، وترفض المعاصرة، وتراها ملازمة للتبعية والاستعمار.

وثالثتها: المجتمعات التقليدية، وهي التي توجد بشكل عام في الدول منخفضة الدخل. ورغم أنه من المتصور أن تتكون صفوة في هذه البلدان، تماثل تلك الموجودة في المجتمعات المتمردة، إلا أنها سوف تكون ضيقة ومعزولة، ومرتبطة بالنظام الاقتصادي المتقدم، أما باقي المجتمع، فسوف يبقى على حاله أسير القيم التقليدية. وفي أغلب الأحول، فإن الفاعل بين هذه القيم وتلك الغربية التي تصل مع انتشار الاتصالات، سوف يكون ضعيفاً وغير ذي بال[١].

(1) هلال، علي الدين، وآخرون (٢٠٠٥)، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقات الدولية لمنطقة الخليج العربي

الخليج العربي أحد مراكز التجارة البحرية عبر مضيق هرمز للمحيط الهندي منذ ٧ آلاف سنة. وقد ارتبط اسمه بالملاحة والتجارة. ويتصل الخليج العربي ببحر العرب عن طريق مضيق هرمز الذي يؤدي إلى شمال غرب المحيط الهندي، وقد كانت مياه الخليج العربي أكثر عمقاً مما هي عليه اليوم، وانحسار المياه شيئاً فشيئاً، ظهرت أرض خصبة غنية بالرسوبيات، مما جعل المنطقة مصدر جذب للاستيطان، وملتقى للحضارات والثقافات القديمة، أما في الزمن المعاصر فقد أصبحت مياهه غير عميقة نسبياً، إذ يبلغ أقصى عمق فيها ٣٦٠ قدماً. ولذلك لا ترتفع أمواجه. ورغم ارتفاع درجة حرارته وارتفاع نسبة الرطوبة في مناخه. إلا أنه نادراً ما يتعرض لعواصف أو دوامات هوائية، ولذلك فهو يوفر بيئة ملائمة للملاحة البحرية.

وقد كان الخليج العربي و البحر الأحمر من طرق التجارة الأساسية لكثير من التجارات والتبادلات الحضارية فيما بين الحضارات الكبري في الشرق مثل حضارة ما بين النهرين التي قامت في أقصى الشمال الغربي من الخليج العربي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في ٤ فبراير شباط عام ١٩٨١ صدر في الرياض بيان عقب اجتماع وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة يعلن عزم هذه الدول على إنشاء تنظيم إقليمي فرعي تحت اسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقره الرياض، استناداً إلى العلاقات الخاصة والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة بينها،وصولاً إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالات(١).

وفي ٢٥ مايو أيار عام ١٩٨١ عُقد أول اجتماع لزعماء الدول الست في أبو ظبي حيث أعلن رسمياً قيام المجلس وإقرار نظامه الأساسي، ونظام هيئة تسوية المنازعات والنظم الداخلية لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزراي.

وقد سبق قيام مجلس التعاون محاولات واتصالات وزيارات طوال السبيعينات خاصة بعد أن انفرط عقد تجربة إقامة اتحاد بين الإمارات التسع (وهي الإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات إضافة إلى قطر والبحرين) خلال الفترة بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧١، ولكن عدداً من الظروف والعوامل الطارئة هو الذي عجل بقيام المجلس وتحديد فكرته خلال مشاورات زعماء دولة على هامش القمة الإسلامية الثالثة في الطائف في كانون ثاني عام ١٩٨٢. أما الظروف التي ربما عجلت بقيام المجلس فهي قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠، وقد أدت هذه التطوراتت إلى خلل في الأوضاع الإقليمية المحيطة بالخليج، اقترن دخول الخليج دائرة الحرب الباردة على أثر مبدأ برجينيف وكارتر في الربع الأخير من عام ١٩٨٠.

(١) Sandwick, John A. (ed.)(1984): The Gulf Cooperation Counil, Moderation and Stability in an Interdependent World, (Washington DC, American Arab Affaires Council). Ramazani, R. K.: The Gulf C

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اهتمامات المجلس ونشاطاته: تركزت اهتمامات المجلس ومسيرته في أربعة محاور، هي:

المحور الأول: تحقيق التنسيق والتكامل والتماثل بين الأنظمة والقوانين في الدول الأعضاء، وتولت ذلك اجتماعات مختلف المسؤولين في كل القطاعات.

المحور الثاني: تحقيق المواطنة الاقتصادية، عن طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى والاتفاقات المكملة في كافة المجالات الاقتصادية والمهنية والتجارية.

المحور الثالث: تقريب المواقف وتنسيقها في المجالات البترولية والسياسية وتوحيدها أحياناً، ومحاولة الظهور في نطاق المجلس كوحدة سياسية واحدة في العلاقات الدولية(١).

المحور الرابع: تحقيق الأمن الجماعي عن طريق الاستراتيجية الأمنية. وللأمن جانبين، داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية، وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، وعدم القدرات العسكرية المشتركة وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برنامج درع الجزيرة.

وقد اهتم المجلس الأعلى والمجلس الوزاري بكافة القضايا التي ألحت على المنطقة منذ قيام المجلس. ففي الحرب العراقية- الإيرانية، حاول المجلس التوسط بين الطرفين، وحاول التزام جانب الحياد، ووقف الحرب، ومنع مضاعفاتها، والحد من التدخلات الأجنبية التي تهدد استقلال دول المنطقة. وعندما تأزمت العلاقات الإيرانية مع كل من الكويت والسعودية بسبب تعرض إيران لسفن الدولتين، سعى المجلس إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن تؤكد احترام حرية الملاحة في الخليج، ومنع التعرض لمصالح الدول المحايدة، وتجنيبه خطر التدخلات الأجنبية.

---

(١) Cooperation des Etats Arabes du Golfe in: Recueik des Cours, La Haye, 1991.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما القضية الفلسطينية، فكانت من أهم مشاغل المجلس حيث عمد إلى دعم الحقوق الفلسطينية والاعتراف بالدولة الفلسطينية، ودعم الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، والسعي إلى رأب الصدع بين فصائل منظمة التحرير، وبين المنظمة والدول العربية الأخرى خاصة سوريا والأردن، والدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام(١).

واحتلت القضية اللبنانية جانباً ملحوظاً من اهتمامات المجلس، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية، ووقف حروب المخيمات، وسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني الذي بقيت فيه منذ احتلالها للبنان عام ١٩٨٢، وكان لبعض دوله وخاصة السعودية والكويت، دور بارز فردياً أو في نطاق الجامعة العربية في محاولات تسوية المشكلة اللبنانية.

كذلك اهتم المجلس بتصفية الخلافات العربية، ومساندة المجاهدين الأفغان واحتواء الخلافات الإقليمية بين قطر والبحرين حول جزر الزبارة وفشت الدبل، عن طريق الجهود الدبلوماسية لدوله خاصة السعودية.

أما علاقات المجلس الخارجية فقد حاول المجلس أن يمثل مصالح دوله كمجموعة سواء في الأمم المتحدة أو تجاه السوق الأوروبية المشتركة، حيث عقد اتفاقاً معها عام ١٩٨٩م، وتتكون أجهزة المجلس الرئيسية من :

(١) المجلس الأعلى، وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

(٢) المجلس الوزاري.

(٣) الأمانة العامة، وفيما يلي موجز عنها:

(١) ممدوح محمود مصطفى (١٩٩٨)، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي ، ص ١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) المجلس الأعلى واختصاصاته، ولجانه، وقراراته:

تنص المادة (٧) من النظام الأساسي على أن المجلس الأعلى يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسة المجلس دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع المجلس في دورة عادية في كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.. وبالرغم من أن مقر مجلس التعاون مدينة الرياض، إلا أن للمجلس الأعلى ان يعقد دوراته في بلدان الدول الأعضاء.. ويعتبر انعقاد المجلس الأعلى صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول الأعضاء، ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورات أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة، وللمجلس الأعلى اختصاصات نصت عليها المادة (٨) كما يلي[١]:

أ- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء، وموضوع السياسة العليا لمجلس التعاون، والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

ب- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي يوصي بها المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها.

ت- اعتماد أسس التعامل مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية، وإقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمة أعضاءه وتعيين الأمين العام.

ث- تعديل النظام الأساسي للمجلس، وإقرار نظامه الداخلي، والتصديق على ميزانية الأمانة العامة..

وقد نصت المادة (١٩) من النظام الأساسي على أن لكل دولة عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوتاً واحداً، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعة بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية وأعطى اختصاص تحديد المسائل الموضوعية والإجرائية

(١)الأشعل، عبد الله (١٩٩٠)، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ط١، دار السلاسل، أبو ظبي، ص ٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجلس الوزاري، ويكون التصويت نداء بالاسم وفقاً للترتيب الهجائي لأسماء الدول أو برفع اليد، ويتم التصويت بالإقتراع السري إذا طلبه عضو أو بقرار من الرئيس، ويتشكل المجلس الأعلى حسب النظام الداخلي نوعين من اللجان[١]:

أ- **اللجان المؤقتة:** ويتم إنشاؤها في خلال كل دورة عادية لدراسة المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

ب- **اللجان الدائمة:** وهي اللجان الفنية التي يعهد إليها المجلس بإعداد وتنفيذ برامج المجلس في مجالات معينة، ويعين المجلس الأعلى أعضاء اللجان الفنية من بين مواطني الدول الاعضاء المتخصصين، وتجتمع بدعوة من الأمين العام، وتضع خطة عملها بالتشاور معه، وتعتبر قرارات المجلس الأعلى مجرد توصيات للدول الأعضاء، وتقوم الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات بمحض إرادتها واقتناعاً منها بأهميتها، ويقوم المجلس الوزاري بدور تمهيدي في التوفيق بين وجهات نظر الدول الاعضاء في المسألة موضوع الخلاف والحصول على تراضيها حول مشروع قرار قبل إحالته للتصويت وذلك بمساعدة الأمين العام لمجلس التعاون مما يسهل الحصول على موافقة جماعية من المجلس الأعلى عند التصويت على قراراته في المسائل الموضوعية وبالتالي يخفف من صعوبة قاعدة الإجماع بالتصويت.

(٢) المجلس الوزاري واختصاصاته:

يعبتر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء، ويعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر. ويجوز أن ينعقد المجلس الوزاري في دورات استثنائية بناء على دعوة من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويقرر المجلس مكان اجتماع دورته التالية، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء، ويضم مكتب المجلس الوزراي: رئيس المجلس والأمين العام، ورؤساء لجان العمل الفرعية التي يقرر المجلس تشكيلها، ويتولى رئيس المجلس رئاسة المكتب، ويختص المكتب بمساعدة رئيس المجلس في إدارة أعمال الدورة وتنسيق أعمال المجلس واللجان الفرعية، والإشراف على صياغة القرارات التي يعتمدها المجلس، ويختص المجلس الوزاري بالمهام التالية[١]:

أ- تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

ب- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء.

ج- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الدالية.

د- التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

ه- النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

و- يعتبر المجلس الوزاري الجهاز المحرك لنشاط مجلس التعاون، وهو الجهاز الذي يباشر من خلاله المجلس الاعلى رقابته وإشرافه على أعمال مجلس التعاون بما يحقق الأهداف المنشودة للمجلس.

(٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون، واختصاصاتها:

يعين المجلس الاعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويعتبر الأمين العام رئيس جهاز المركز الدائم، ويكون مسؤولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة، وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها. ويقوم الأمين العام بتفويض بعض مهامه وصلاحياته إلى الأمناء المساعدين، ويقوم الأمين العام بتعيين موظفي الأمانة من بين مواطني الدول

(١)الأشعل، عبد الله ، مرجع سابق، ص ٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعضاء، ويباشرون مهامهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء، ويتمتعون بالامتيازات والحصانات الثابتة للمنظمات المماثلة، وتنطبق عليهم القواعد القانونية الدولية للموظف الدولي، ويعتبر موظف الأمانة العامة تابعاً لمجلس التعاون ومسؤولاً أمامه، أما ممثل الدولة العضو فهو مسؤول أمام دولته وتختص الامانة العامة بما يلي(١):

أ- الأمانة العامة هي الهيئة الفنية والإدارية الرئيسية لمجلس التعاون وتتولى المهام المكلفة بها في إطار خطة العمل التي يقررها الأمين العام.

ب- إعداد البرامج والدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق المتكامل للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

ج- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

د- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

ه- أعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

و- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

ز- اية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري..

وتتألف الأمانة العامة من الإدارات التالية: مكتب الأمين العام – الإدارة السياسية – إدارة لاشؤون الاقتصادية والطاقة – إدارة شوؤن البيئة والإسكان – إدارة الشؤون القانونية – إدارة الشؤون المالية والإدارية – مركز البحوث والمعلومات. وتسهم الدول الأعضاء في ميزانية لأمانة العامة بنسب متساوية.

ويوضح مسار مجلس التعاون وتحديات المستقبل أنه قد نجح في أن يكون إطاراًلتنسيق التعاون والمواقف في كثير من المواقف والقضايا وخاصة أن أعضاء

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس يزدادون تمسكاً به كأداة جماعية هامة في ظل تفكك الوضع العربي، وفوضى النظام الدولي، وتعاظم مصادرالتهديد التي تتربص بدول الخليج.. إن المجلس ما زال في أمس الحاجة إلى امتلاك القدرة على اتخاذ القرار السياسي المناسب في الوقت المناسب، وبدون هذه القدرة سيبقى المجلس مجرد إطار تشاوري عاجز عن القيام بوظائفه الأساسية كمنظمة إقليمية أو كنظام إقليمي تشاوري عاجز عن القيام بوظائفه المتعلقة بالأمن والتكامل والتنسيق والتنمية والشرعية وتحقيق الاهداف، الأمر الذي يفرض مجدداً مراجعة الفلسفة التكاملية التي ارتكزت عليها عملية تأسيس المجلس خاصة أن الخليج العربي وعلى المستويات الأمنية والتعاونية، أصبح أحسن حالاً في السنوات الأولى نم العقد الحالي مما كان عليه في العقد السابق وخاصة على صعيد التحول الديمقراطي حيث شهدت أغلب الدول الخليجية اتجاهات ملموسة في التحول الديمقراطي، فالحديث الشعبي منذ عام ٢٠٠٠ أصبح يظهر شفافية واضحة وخاصة في مجال الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وازداد بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٣ فقد بدت الحكومات الخليجية أكثر استعداداً للأخذ بالمد الديمقراطي وتعميق مجالات الحريات السياسية والمدنية.

وتتمثل أهم التحديات المستقبلية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في المرحلة القادمة فيما يلي[١]:

١. تأخر تنفيذ معظم صيغ التعاون الخليجي البيني في كافة المجالات ضمن خططها الزمنية الموضوعة وبطء تنفيذها، بسبب تباين الرؤى إزاء بعض القضايا السياسية العويصة، مما يستدعي التفكير بجدية في وضع إطار استراتيجي واحد تنطلق منه كل أشكال التعاون.

٢. إن الخليج يمر حالياً بفترة من الرخاء والاستقرار النسبي، وتسعى دولة لتخفيف حدة التوترات والابتعاد عن الصراعات والدخول إلى عصر التحولات الديمقراطية على الطريقة الخليجية الواقعية والتدريجية، إلا أن

(١) عبد القادر محمد فهمي (١٩٩٧)، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للنشر، ص ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة لم تصل بعد إلى درجة التعاون الكامل بين كل دولها كما لم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لعائداتها النفطية كمحور اساسي للسياسة الاقتصادية والموازنة لدول مجلس التعاون في المرحلة الحالية والمقبلة.

٣. ضرورة البدء بالتفكير الاستراتيجي لموضوع النفط خاصة وأن الدول الكبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ترتكز في سياساتها المستقبلية على التفكير الاستراتيجي للنفط في منطقة الخليج العربي وربطه بمسارها السياسي المستقبلي، الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسة بحثية تتبع منظمة الأوبك يكون هدفها إعداد دراسات استراتيجية للطاقة للعقود القادمة انطلاقاً من التقارير الاستراتيجية للدول الكبيرة.

٤. ضرورة وضع استراتيجة مشتركة في مواجهة التحديات الإقليمية، والابتعاد عن الخصوصية الضيقة، ومعالجة مشكلة الخلل السكاني معالجة جذرية وجماعية، وأخذ مبادرات جريئة في وضع صيغة للتعاون الإقليمي بما يخدم المصالح المشتركة لإرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

وتتثمل آليات تطوير مجلس التعاون المحتملة فيما يلي:

(١) التفكير بجدية في تطوير النظام المؤسسي في العمل الإداري في شتى المجالات، والذي يمكن أن يبدأ في بعض المؤسسات الهامة كنماذج تكون قدوة لمؤسسات أخرى في دول المجلس لبعث ثقافة مؤسسية جديدة تتماشى مع تطورات عصر العولمة ومستلزماته في الانفتاح الرشيد والتجدد المدروس، والمدخل لهذا يتطلب ثورة في المفاهيم باتجاه اكتساب المعرفة المتطورة والمساهمة في صناعتها عبر تنيمة الموارد البشرية والمؤسسات العلمية والبحثية المرتبطة بها واحتواء الكفاءات العلمية اسوة بسياسات واستراتيجيات الدول المتقدمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) ضرورة الانفتاح على المنجزات والخبرات المتقدمة للاستفادة من إيجابياتها، والعمل على تطوير قدراتها لمواكبة المستجدات، فالتحفظ والتصدي للعولمة بالنسبة لآثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج ينبغي أن يشكل دافعاً لاستنهاض المؤسسات بدل أن يشكل هذا إحباطاً لها[١].

(٣) دعوة الإدارة الخليجية إلى تحسين أدائها في استثمار الموارد المتوفرة لديها، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية والانتاجية لتدخل بجدارة حلبة المنافسة العالمية بالإضافة إلى ضروية الاهتمام بتطوير أداء الأفراد عبر الإعداد والتدريب لغرس المفاهيم المتعلقة بالإدارة المؤسسية، ووضت آلية جديدة لصياغة المناهج الدراسية من قبل الخبرات الخاصة العربية والتي يكن أن تقدم مجموعة من الأفكار والأبحاث المتطورة لتصبح المناهج والإدارة بمستوى التحديات لكي تضطلع بمهامها التخطيطية والإشرافية التنفيذية بشكل فعال وكفء.

(٤) التفكير الجاد في وضع خطط خمسية وعشرية استراتيجية لتتجاوب بفاعلية وإيجابية مع ظاهرة العولمة،والتعامل المباشر مع الثقافات المختلفة، ومعايشة التوسع السياسي الذي جعلها متصلة بعضها مع البعض الآخر، وخلق آلية جديدة للتركيبة السكانية تقوم على أساس التوازن البناء في المجتمعات الخليجية، والاستفادة من تجارب الآخرين في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستديمة.

(٥) إن دول الخليج العربية أمام تحولات سريعة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه التحديات أن لا تجعله مجرد مراقب للتحولات والتغيرات العالمية، بل يجب أن يكون له دور فاعل بها وذلك بالعمل على التنسيق والتفاعل بين دول الخليج العربية في دعم مسيرة

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور المجتمع المدني بأشكاله وأطيافه المختلفة كماً وكيفاً ونوعاً كي تتحرر مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي ولتتجاوب بفاعلية مع تطلعات وأهداف الوطن ككل.

(٦) ضرورة الاتجاه لوضع آلية جديدة تحكم العلاقة مع جامعة الدول العربية ترتكز على التنسيق الصحيح للمواقف تجاه القضايا الدولية، الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضايا الدولية التي يمكن ان تحدث مشكلات ممكنة للخروج برؤية يتفق عليها لدى التعامل مع بعض المشكلات السياسية قبل التصويت عليها في كلا التجمعين، والذي يشكل ضرورة ملحة ومطلب ضروري يجب التأكيد عليه والسعي لاتخاذ قرار بشأنه ليتم اعتماده بما يحقق التضامن العربي المطلوب.

إن عدم استقرار الخليج واحتمال انفجار الأوضاع فيه ليس موضع خلاف، بل إن الخلاف يتركز على أسباب عدم الاستقرار، وما يجب فعله لمعالجتها بين العديد من الدول والولايات المتحدة. "فالولايات المتحدة وحلفاؤها يلقون باللوم على إيران والعراق، والحل الذي يصفونه يتمثل في عزل هذين البلدين "المشاكسين" ، واحتواء خطرهما عبر العقوبات الاقتصادية والانخراط العسكري الأميركي الفاعل في المنطقة، وتوطيد الروابط الاستراتيجية مع الدول الخليجية الأخرى، وفيما يخضع العراق لعقوبات متعددة الأطراف سارية المفعول تسعى الولايات المتحدة بكل قوة لفرض نظام عقوبات مماثل ضد إيران". كما عبر التوجه الدولي عن نفسه بشكل أوروبي في المبادرة الإيطالية – الأسبانية في سبتمبر ١٩٩٠ لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط مثل المؤتمر الأوروبي الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٧٥، وقد حدد هدف هذه المبادرة أوروبياً بـ "حماية المصالح الأوروبية جنوب البحر المتوسطة من مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة، (والتي حددت بـ الأصولية الإسلامية، الثورات الداخلية، الصراعات الإقليمية مثل الصراع العربي – الإيراني ، والصراع العربي – الإسرائيلي، والصراعات بين الدول العربية ذاتها)، وكذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على توفير نفط رخيص ومستقر للغرب، وفتح سوق متسعة لأوروبا في منطقة قريبة منها"[١].

يتضح من التحليل السابق لسياسات النظام الدولي الجديد تجاه الوحدات السياسية الثلاث في الخليج أن توجهات النظام الدولي الجديد تجاه منطقة الخليج كلها تقوم على إبقائه خارج دائرة التأثير، ومنعه من تحقيق أي عنصر من عناصر التكامل أو الوحدة الأمنية والعسكرية أو الاقتصادية بين شطآنه الثلاثة (الشرقي والغربي والشمالي)، لا على قاعدة الجغرافيا ، ولا على قاعدة المصلحة الاقتصادية المشتركة (النفط)، ولا على قاعدة الوحدة الثقافية والحضارية (الإسلام)، ولا على قاعدة المصلحة الأمنية المشتركة، لأن ذلك في اعتقاد النظام الدولي مصدر خطر حقيقي على نفوذ الولايات المتحدة والغرب وهيمنتها على مقدرات المنطقة السياسية وموقعها الاستراتيجي، كما يقوم بتطبيق ما عرف بسياسة "الاحتواء المزدوج" لمل من العراق وإيران بوصفهما مصدر الخطر على أمن منطقة الخليج واستقرارها، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها هم الجهة الضامنة للأمن والاستقرار أمام هذه الأخطار، ويعود ذلك بالطبع إلى الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الخليج من زاوية السياسة الدولية، حيث النفط مصدر الطاقة الرئيس في العالم (٦٢% من احتياطي العالم). وحيث العمق الاستراتيجي على الشاطئين الشمالي والشرق، وحيث الطموح والحضارة والتاريخ والثقافة المؤهلة للقيادة في كل من إيران والعراق (إسلامياً وقومياً)، وحيث الجوار الحساس والخطر الإيراني لدول وسط آسيا المستقلة حديثاً (إسلامية)، وتركيا مفتاح أوروبا ومعبرها، وحيث العراق القادر عسكرياً وأمنياً على تهديد أمن إسرائيل واستقرارها، والنفوذ الإيراني في لبنان وبخاصة في شمال فلسطين حيث الكيان الصهيوني. كما ان الخليج يمثل منطقة متوسطة اقتصادياً بين الشرق والغرب. ولذلك اعتمدت الاستراتيجية الأميركية الأمنية في منطقة الخليج على معطيات أساسية لتقليل حجم هذا الخطر المزعوم على مصالحها، بما يجعلها اللاعب الأول في تحديد مستقبل المنطقة، وأهم هذه المعطيات [٢]:

(١) ممدوح محمود مصطفى (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص ١٣٥.
(٢) أنظر نصوص المادتين السادسة والعاشرة من النظام الأساسي لمجس التعاون الخليجي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: ربط دول الشاطئ الغربي للخليج (دول مجلس التعاون الخليجي) بسياستها واقتصاديتها وبرنامجها الأمني ومصالحها في الشرق الأوسط.

ثانياً: ربط الوجود العسكري المكثف في دول الخليج براً وبحراً وجواً باستعدادات قتالية عالية لم يسبقها سوى جاهزية خطوط المواجهة الغربية مع الاتحاد السوفيتي، وقد تطورت "القدرة القتالية الأميركية من ناحية سرعة الانتشار من الحاجة إلى ثلاثة شهور عام ١٩٨٠ إلى ثلاثة أيام عام ١٩٩٤، وبإجراء دراسة على هذا التطور نلحظ أن الزمن اللازم لتحقيق الانتشار لقوات التدخل السريع انخفض ما بين عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ إلى ٢٣%، وانخفض ثانية من عام ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ١٤% ، أي أنه انخفض من عام ١٩٨٠-١٩٩٤ إلى ٣,٣%، وبذلك توفر القوات الأميركية ٩٦,٧% من الوقت اللازم لانتشارها. كما تشير المعلومات إلى أن قدرة قوات التدخل السريع من حيث فاعليتها في الانتشار قد تضاعفت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٤ إلى ثلاثين ضعفاً.

(٧) وبرغم أن حرب الخليج الثانية جرت في المنطقة المحيطة به (أي الخليج) وجعلته مسرحاً مباشراً للعمليات "إلا أن الكثير من إجراءاتها تم تنفيذها في البحر الأحمر، بل إن الكثير من القوات التي حشدت للمشاركة في الحرب وصلت عن طريق البحر الأحمر، كما أن جزءاً من القوات المشتركة قام بتنفيذ مهامه من مواقع القتال في البحر الأحمر أو على شواطئه، الأمر الذي يجعل من الحشد العسكري الدولي في البحر الأحمر مصدر خطر يهدد الأمن في الخليج العربي، تماماً كما أن الحشد في الخليج العربي يهدد الأمن في البحر الأحمر، ولذلك ففي حال قيام صعوبات معينة في طريق الحشد في أحد الموقعين وكان الموقع الآخر متاحاً فإنه سوف يستخدم بديلاً مناسباً لخوض الحرب منه ضد أي دولة في المنطقة الأخرى، وهو ما يشير بشكل دقيق إلى تكامل الأمن الخليجي عربياً على أجنحة العالم العربي المختلفة، خصوصاً إذا ما أشرنا إلى الوجود العسكري الغربي المكثف في الخليج العربي ذاته وكذلك في البحر الأحمر والبحر الأبيض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسط والمحيط الهندي، "ويشتمل الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي على نوعين: الوجود العسكري الدولي، والوجود العسكري الإسرائيلي الذي هو في حقيقته نتيجة الوجود العسكري الدولي سابقاً، وهو مستند في وجوده إلى الوجود العسكري الدولي".

المبحث الثاني: الخليج العربي في الميزان الدولي والنظام الدولي الجديد

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والعثمانيون والإنجليز والهولنديون[1]، إلا أن الصراع الدولي على أرض الخليج اشتد، منذ أوائل القرن السابع عشر، مع اكتشاف " الإمبراطورية البريطانية" أهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقها إلى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه، فيما بعد. ونافستها، في هذا الصراع، دول أخرى بينها فرنسا (عن طريق علاقاتها بمسقط)، إلا أن الغلبة كانت لبريطانيا التي ظلت أكثر الدول الاستعمارية نفوذاً في منطقة الخليج إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد هذه الحرب هبت على بلدان الخليج رياح الاستقلال، كما هبت على معظم بلدان الوطن العربي (الذي كان قد جزئ بدوره إلى ثلاث دويلات عقب الحرب العالمية الأولى).

وكانت إيران قد باشرت استخراج النفط عام ١٩٠٨، ثم بدأت بعدها حركة استخراج هذه المادة الثمينة تنتشر في عدد من الأقاليم الإيرانية، وقد فتح ذلك شهية بريطانيا، المستفيدة الأولى من نفط إيران، فبدأت بالتنقيب عن البترول في كل بلدان الخليج العربي، وإذا كان اندلاع الحرب العالمية الأولى قد أوقف اهتمام بريطانيا بالتنقيب عن البترول في العراق وكل بلدان الخليج العربي، فإنه كان حافزاً لها على احتلال العراق والخليج وطرد العثمانيين منهما بصورة نهائية.

(1) مسلم، طلعت (١٩٩٨)، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٦٣ وما عبدها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن الحرب العالمية الثانية انتهت بتغير كبير في موازين القوى الدولية، حيث انحسر النفوذ الأوروبي (الفرنسي والإنجليزي) عن الشرق الأوسط، وحل محله النفوذ المستحدث للولايات الأمريكية المتحدة، وهذا ما جعل الصراع على الخليج العربي يعود قوياً، هذه المرة، وينتهي بخروج بريطانيا منه لكي تدخله الولايات المتحدة الأمريكية وتبسط نفوذها فيه.

وشهد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط انحساراً كبيراً مع بزوغ فجر ٢٣ تموز في مصر، حيث عم تأثير هذه الثورة جميع الأقطار العربية، ومنها دول الخليج العربي، ولكن انحسار هذه الثورة، بعد وفاة قائدها جمال عبد الناصر، وجنوح مصر إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وابتعادها عن الاتحاد السوفييتي بعد ذلك، ثم نشوب حربي الخليج الثانية والثالثة، كل ذلك أعاد الخليج وسائر أقطار الوطن العربي إلى دائرة النفوذ الأمريكي، وبخاصة أن هذه الدولة العظمى قد أضحت، في مطلع التسعينات، وبعد أفول نجم الاتحاد السوفييتي، الدولة الوحيدة المتربعة على عرش العالم بلا منازع.

وتقوم بين الخليج العربي والصين، علاقات اقتصادية وسياسية بينه وبين وجمهورية إيران الإسلامية، ثم جمهوريتي باكستان وأفغانستان الإسلاميتين، ثم الهند علاقات سياسية واقتصادية. وإذا استثنينا إيران الغنية بمواردها النفطية، والصين الغنية بمواردها البشرية والعلمية والتقنية، تظل الهند وباكستان وأفغانستان بالنسبة إلى الصين وإيران، دولاً فقيرة ومتخلفة، وإن كان بعضها (الهند وباكستان) حديث العهد في النادي النووي.

فمن الطبيعي، إذاً، أن تفتش الصين عن مجالها الحيوي جنوباً (باتجاه الهند)، وغرباً (باتجاه أفغانستان وباكستان)، وبخاصة أن في شمالها دولة لا تزال تعتبر كبرى هي الاتحاد الروسي، باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي المنحل، وهي حاجز يصعب على الصين اختراقه أو تجاوزه[١].

(1) بيير رينوفان، مرجع سابق، ص ٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصين التي تبلغ مساحتها ٩ ملايين و ٥٩١ ألف كم٢، ويبلغ عدد سكانها (وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠١-٢٠٠٢)، ملياراً و٢٩٣ مليوناً و٢٣٩ ألف نسمة، ويبلغ عديد جيشها العامل مليونين و٣١٠ آلاف رجل، وعديد جيشها الاحتياطي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف رجل إضافة إلى قوى شبه عسكرية يبلغ عديدها مليوناً و ٥٠٠ ألف رجل، هذه الصين التي يبلغ تعدادها نحو خمس سكان العالم، والمتقدمة، علمياً وتقنياً، سوف تسعى إلى فرض نفسها المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية، في القرن الحالي، ما دام الاتحاد الأوروبي في صراع صامت ومستمر مع أمريكا التي تحرص على منافستها، على الرغم من الشراكة الظاهرة بينهما في حلف الأطلسي وسواه من الأحلاف المشتركة، وما دام الاتحاد الروسي غارقاً في مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وفي مشكلاته مع جيرانه، وما دامت اليابان منشغلة بالتقدم الاقتصادي الذي أحرزته طوال نصف قرن، والتي سرعان ما أصبحت، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية[1]، من أكثر دول العالم تقدماً، وما دامت أفريقيا وغرب آسيا غارقتين في سبات عميق لم تستيقظا منه بعد، على رغم هدير الآلات التي أفرزها التطور الصناعي الكبير الذي يحيط بهما من كل جانب.

عندما تصبح الصين منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم، ولو بعد عقود، فذلك يعني أن تنافسها سيكون في مختلف الميادين، وفي المناطق الأكثر ملاءمة لهذا التنافس، و لا بد من أن تكون منطقتا الخليج العربي والشرق الأوسط هما الأكثر ملاءمة لذلك، ففي الخليج العربي نفط تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية ولا ترغب في التخلي عنه، ولن تسمح لأحد بمشاركتها فيه، وفي الشرق الأوسط ثروات وإمكانات، ودول عربية بحاجة ماسة إلى حليف قوي ما دامت واشنطن حليفة إستراتيجية لإسرائيل، وسوف تجد أوروبا وروسيا، وكذلك الصين، لدى بعض هذه الدول، قبولاً وترحيباً إن هي قررت أن تمد لها يد الصداقة والتعاون، بل التحالف أيضاً في المستقبل، وهكذا نرى أن الخليج والشرق الأوسط عوامل تجعل التنافس ممكناً. وخصوصاً أن الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق

(1) حداد، ريمون، (٢٠٠٠). العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ص ١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت مدى جدية الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة الأمريكية الطامعة بالسيطرة على العالم والتحكم بمقدراته، وأروبا وآسيا، كقارتين تاريخيتين ترفضان الهيمنة الأمريكية بكل أشكالها، وتسعيان إلى تشكيل تحالف قاري (بدءاً بأوروبا وروسيا، وربما وصولاً إلى الصين في مستقبل ليس ببعيد) في وجه الأطماع الأمريكية[١].

ويبدو أن إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، باستشرافهما البعيد للمستقبل، تتوقعان حتمية هذا الصراع، لذا، نجد نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل (عام ١٩٩٨)، يسارع إلى مد يده إلى بكين طالباً توثيق العلاقات معها، رغبة منه في إبعادها عن العرب من جهة، وتحوطاً لمستقبل ربما يضع الصين في واجهة العالم، كقوة عظمى، من جهة ثانية. ونجد كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في تلك الفترة، يسارع إلى زيارة الصين، وكذلك جورج بوش الذي زار الصين في بداية فترة رئاسته، لم يمانع في أن تنتسب هذه الدولة إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تنخرط من خلالها، في عالم المال الذي ترعاه أمريكا.

فهل تنبئ هذه المبادرات، حقيقة، باتجاه الريح في السياسة العالمية خلال القرن الجديد. وهل ستصدق نبوءة المفكر الفرنسي ألان بيرفت (Alain Peyrefitte) الذي كتب، منذ ربع قرن، (عام ١٩٧٣) كتابه الشهير بعنوان: عندما تستيقظ الصين، سوف يرتعد العالم.

وهل ينتبه العرب إلى قوة الصين الصاعدة، فيسعوا لأن يقيموا تحالفاً إستراتيجياً معها هم بأمس الحاجة إليه؟

وإن كانت هناك شكوك في أن لا تتجه الرياح الصينية، في سباقها المقبل مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقتي الخليج والشرق الأوسط، فإن الاتجاه الذي يخطئ هو اتجاه رياح كل من الهند وباكستان، وكذلك إسرائيل باتجاه الخليج[٢].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، ص ٣٦.

(2) سويد، ياسين (٢٠٠٢). صراع القارات، دراسات أمنية، ص ١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولن يكون بإمكان الهند أن تفرض مداها الحيوي باتجاه الصين شرقاً، أو باتجاه الاتحاد الروسي شمالاً، وهي سوف تتحاشى، ولا شك، الغرق في رمال الكتلة الإسلامية الممتدة على حدودها، شمالاً وغرباً، والمؤلفة من باكستان وأفغانستان وإيران، وامتداد هذه الكتلة باتجاه العراق والخليج العربي وما يجاورهما من البلدان العربية والإسلامية، وهي وإن حرضها خلافها مع باكستان بشأن كشمير، فإن توازن " الرعب النووي" القائم بين البلدين جعلها تدرك تماماً أن حرباً نووية أو تقليدية مع باكستان ستكون مكلفة للطرفين. يضاف إلى ذلك أن ما يقوم، حالياً، من تناغم بين واشنطن وإسلام أباد، وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وكذلك إمكان قيام تحالف بين الصين وباكستان، يجعل توجه الهند نحو باكستان أمراً غير منطقي ولا عملي في الوقت الحاضر، إلا إذا حلت مشكلة كشمير[١].

وتنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي كمنطقة إمداد رئيسية للنفط والغاز. وتشير إحصاءات شركة النفط البريطانية لعام ٢٠٠٠م إلى أن هذه المنطقة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد المنظور. فمنطقة الخليج العربي تحتوي على (٦٥./.) من احتياطي النفط العالمي، و (٣٣,٨./.) من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ دول مجلس التعاون الست بـ (٣٥./.) من احتياطي النفط العالمي. وتمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياط نسبة إلى الإنتاج (R/P)، حيث تبلغ هذه النسبة (٨٥./.) وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم. حيث تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلى (١٥-٣٠./.).

وبالرغم من زعم بعض التحليلات أن إنتاج منطقة بحر قزوين سيزاحم الصادرات النفطية الخليجية، إلا أن هناك صعوبة في تحديد احتياطي تلك المنطقة من الغاز والنفط بشكل دقيق.

(1) المصدر نفسه، ص ١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبلغ إنتاج دول مجلس التعاون الست حوالي ١٥مليون برميل في اليوم الواحد. أما في جانب الطلب فتمثل الولايات المتحدة حوالي (٢٥./.) من حجم الطلب العالمي على النفط، أما أوروبا فتمثل (٢٣,٧./.) من حجم هذا الطلب، تليها اليابان (١٣./.)، وبقية دول آسيا واستراليا بحوالي (١٥./.). وحين ينظر المرء إلى مجموع استهلاك اليابان ودول الآسيان واستراليا فإن مجموع حجم طلبها الكلي وهو (٢٨./.) يفوق حجم الطلب في الولايات المتحدة. مما يشير إلى قوة الطلب الآسيوي على النفط، خاصة على النفط الخليجي، في ظل تراجع إنتاج إندونيسيا وبروناي الحالي[١].

وبالرغم من بروز مناطق إنتاج جديدة للنفط في وسط آسيا وغيرها من بلدان أمريكا الجنوبية على سبيل المثال، إلا أن الإنتاج الخليجي سيظل هو المهيمن على نمط الاستهلاك النفطي العالمي خلال العشرين عاماً القادمة[٢].

ومع ذلك يمكن أن تنافس العراق مستقبلاً دول مجلس التعاون في مجال النفط، حيث تملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، بعد المملكة العربية السعودية. كما قد تنافس إيران دول الخليج العربي الست، خاصة قطر في مجال إنتاج الغاز. حيث يحتمل أن يحل الغاز النظيف محل النفط كقاعدة رئيسية لإنتاج الطاقة في البلدان المتقدمة.

وهكذا فإن خريطة إنتاج الطاقة داخل دول المجلس قد تتغير، كما أن ميزاتها البيئية قد تتغير لصالح الغاز، وخاصة إذا ما تبنت الدول الصناعية قوانين تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وزادت من ضريبة الكربون على المنتجات النفطية التي تباع في أسواقها.

(1) سويد، ياسين (٢٠٠٦)، الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٠٩.

(2)جلال، محمد نعمان(٢٠٠٣)، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد ٤ لعام ٢٠٠٣، ص ٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر هنا دول مجلس التعاون لم تكن خلال العشرين عاماً الماضية تعير الكثير من الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في أسواقها. أما اليوم فقد تغير الحال وبدأت هذه الدول منذ نهاية التسعينات تحاول جذب الاستثمارات خاصة في مجال التنقيب عن الغاز، وزيادة حجم إنتاجه لاعتماد صناعاتها البتروكيماوية عليه. كما فتحت الكويت مجال الاستثمار في استخراج النفط في الحقول الشمالية الجديدة التي ثبت وجود كميات وفيرة من النفط فيها[١].

وتشير إحصاءات منظمة (الأونكتاد) إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية الست عام ٢٠٠٦م وصلت إلى (٥,٤٥٢) مليون دولار، أو ما يعادل ٦ في الألف من حجم الاستثمارات العالمية. أما المجموع الكلي للاستثمارات في دول مجلس التعاون وحتى نهاية عام ٢٠٠٦م فقد وصلت إلى ٤٤,٧مليار دولار، أي ما يعادل ٩ في الألف من المجموع الكلي للاستثمارات العالمية، التي تبلغ ٤,٧٧ تريليون دولار [٢].

وتتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية كجزء من تكوين الرأسمال المحلي ما بين (٠,٠٩٪) في الإمارات إلى (٢٠٪) في البحرين، وهي في المتوسط في حدود (٧,٦٨٪) في دول المجلس الست. وفي المقابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية في حدود (٣٥٪) من حجم تكوين رأسمالها المحلي.

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، وخاصة أن بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي. كما أن توجه معظم دول

(1) بلقزيز، عبدالإله (٢٠٠٣). "لا بديل عن علاقة استراتيجية بالصين" صحيفة الوطن السعودية العدد ٨٧٧، (الأحد ٢٠٠٣/٢/٢٣)، ص ٣.
(2) سويد ياسين، مرجع سابق، ص ١١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة نحو خصخصة اقتصادياتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخول أكبر للشركات المتعددة الجنسية في المنطقة.

وبالرغم من تخفيضات الإنفاق الدفاعي لدول مجلس التعاون في نهاية التسعينات، إلا أن هذه الدول لا زالت تمثل ١٥./. من حجم سوق السلاح العالمي. ولا زالت هذه الدول تنفق ٣٠,٤ بليون دولار في السنة (١٩٩٩م) على جيوشها، وهو ما يعادل ٤./. من الإنفاق العالمي على الدفاع.

وهناك إشكالية ستواجه دول المجلس في المستقبل في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية. فمعظم المستثمرين يترددون في الإقبال على الاستثمار في مناطق غير مستقرة، أو مهددة من قبل جيرانها. كما أن الاستثمار في القطاع الخاص يجب أن يقابله استثمار في القطاع المدني من قبل حكومات هذه الدول. وسيكون لزاماً على دول مجلس التعاون الست أن تلجأ في المستقبل إلى تحقيق أمن إقليمي فعال كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقليص نسبة الإنفاق الدفاعي في المنطقة. ومثل هذه المعادلة تبدو صعبة في الوقت الحاضر. وسيكون لزاماً على دول المنطقة إما استمرار الاعتماد الحالي على الحماية الأجنبية، أو اللجوء إلى تطوير قدرات غير تقليدية تمكن هذه الدول من تحقق الردع المطلوب، بتكلفة أقل، وحجم أصغر من القوات التقليدية.

ولا يعني تطوير القدرات غير التقليدية، أن تستحوذ هذه الدول بشكل أحادي أو جماعي على أسلحة دمار شامل، ولكن يعني ذلك أن تطور هذه الدول إمكانياتها المدنية والعلمية في هذا المجال بحيث تستطيع التحول، وخلال وقت قصير، إلى تطوير قدرات عسكرية موازية في هذا المجال، وخاصة أن جيران الدول الخليجية، سواءً في إسرائيل أم باكستان أم إيران، أم العراق، قد طوروا مثل هذه التقنيات، وأصبحت مثل هذه التهديدات حقيقة واضحة لصانعي القرار الاستراتيجي في المنطقة[١].

(1) سويد، ياسين، المصدر سابق، ص ١١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدول الخليجية لا يمكنها في الوقت نفسه الاستمرار في زيادة إنفاقها الدفاعي في مجال الأسلحة التقليدية الذي قد يقود إلى سباق تسلح إقليمي لا طائل من ورائه. ويمكن لهذه الدول مواصلة سياساتها الدبلوماسية الفاعلة إقليمياً ودولياً، فالدبلوماسية البناءة هي أحد الأساليب الناجحة لبناء علاقات ثقة إقليمية ودولية.

المبحث الثالث: العلاقات الخليجية الدولية

علاقات دول المجلس مع الولايات المتحدة:

اهتمت الولايات المتحدة بشكل رئيسي بمنطقة الخليج العربي بعد انسحاب القوات البريطانية منها عام ١٩٦٨م. وخلال عقود الستينات والسبعينات، عمدت الدبلوماسية الأمريكية إلى الاعتماد على حلفائها المحليين خاصة إيران الشاه، والمملكة العربية السعودية في تعزيز مصالحها في المنطقة عبر ما عرف بمبدأ نيكسون. وبعيد الثورة الإيرانية التزمت الولايات المتحدة بحماية دول الخليج العربية الست، وعرف هذا المبدأ بمبدأ كارتر. إلا أن الوجود العسكري لم يكن على الأرض، بل ظل في أعالي البحار، أو ما يسمى "فوق الأفق"، وكانت تلك الصيغة ملائمة لكلا الطرفين، الأمريكي والخليجي.

وخلال الحقبة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، زادت البحرية الأمريكية من وجودها في مياه الخليج العربي، وأخذت على عاتقها حماية السفن الكويتية من هجمات القوارب الإيرانية، وعرفت تلك المرحلة بحقبة "حرب الناقلات"[١].

وخلال سبعة أشهر من غزو القوات العراقية لدولة الكويت زاد حجم القوات الأمريكية إلى حدود خمسمائة ألف جندي، ودخلت تلك القوات الحرب حيث اعتمدت الولايات المتحدة مبدأ "بوش" الذي يقوم على وجود عسكري مكثف للدفاع عن المنطقة. وبالرغم من تخفيف حجم الترسانة الأمريكية في المنطقة، إلا أن هناك

(1) عبيد، علي نايف (١٩٩٦)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراهخ، العدد ٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالي خمسة وعشرين ألف جندي موجودين في منطقة الخليج العربي ومياهه، خاصة في دولة الكويت لحمايتها، وبشكل أقل في بقية دول الخليج العربية.

ويختلف الوجود الأمريكي الحالي في المنطقة عن وجوده السابق في مناطق أخرى من العالم مثل الفلبين واليابان وإيطاليا وغيرها. فوجودها في المنطقة غير مرئي إذ تعسكر هذه القوات في مناطق بعيدة عن السكان المدنين ويقتصر احتكاكهم مع هؤلاء السكان في أضيق الحدود، كما أن دول الخليج نفسها تدفع جزءاً من تكلفة وجودها في المنطقة الذي يتسم بمرابطة قوات جوية وبحرية في إطار ما يسمى بالأسطول الخامس الأمريكي، والقيادة المركزية[١].

وقد حاولت بعض الدول الخليجية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية أن تعود القوات الأمريكية إلى شاكلة وجودها السابق "فوق الأفق" كانت تعمل من خلاله قبيل الحرب، إلا أنها لم تنجح في حمل تلك القوات على العودة إلى التراتيب السابقة. ووقّعت الولايات المتحدة اتفاقيات "تعاون" عسكري مع معظم دول المجلس، تحكم وجود قواتها. إلا أن بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية، أجّلت النظر في هذه الاتفاقية إلى أجل غير منظور، واكتفت الإدارات الأمريكية بالعمل حسب الترتيبات السابقة وهي ترتيبات عملية وينظر إليها محلياً بأنها ليس لها أي طابع قانوني ملزم[٢].

لقد كان الهدف الرئيسي للوجود الأمريكي في الماضي هو تأمين تدفق النفط من منابعه إلى أسواقه في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. وحصل تعديل على هذه الأهداف، حيث أصبح الهدف هو تأمين الإمدادات النفطية "بأسعار معقولة". وكان هذا نتيجة تراجع تخوف الدول الغربية من إعادة سيناريو أحداث عام ١٩٧٣م، حين قطعت الإمدادات بشكل كامل، وكان على هذه الدول أن تحصل على النفط بأي ثمن. وحصل هذا التحول إبان حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق،

(1)ليبر، روبرت (٢٠٠٥)، "الإستراتيجية الأمريكية في فترة حكم بوش الثانية". مجلة قضايا عالمية المجلد ٢، العدد ١ (يناير–فبراير، ٢٠٠٥) ص ٦٥–٧٧.
(2) عبيد، علي نايف، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حين حرص كلا الجانبين على استمرار تصدير النفط، وإن بكميات قليلة، لتمويل عملياتهما العسكرية.

كانت صياغة العلاقة بين الدول الخليجية والولايات المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية تقوم على تصدير النفط "بسعر معقول" للدول المستهلكة، مقابل تدوير العائدات النفطية عبر المشتريات العسكرية، والمساعدات الائتمانية لدول العالم الثالث. وكانت الدول المنتجة للنفط والحليفة للولايات المتحدة تحرص على إنتاج كميات كبيرة كافية لتلبية احتياج مستهلكي النفط، خاصة خلال الأزمات. وحاولت الولايات المتحدة الضغط على الدول غير الحليفة لها والمنتجة للنفط، عسكرياً واقتصادياً، مثلما حدث ذلك حادثاً بالنسبة للعراق وليبيا وإيران[١].

ولكن صيغة هذا التحالف تعرضت لاهتزاز كبير في النصف الثاني من التسعينات. فأسعار النفط تراجعت بشكل كبير، وزاد حجم السكان ومتطلباتهم الحياتية والمعيشية في معظم دول الخليج العربية. وأصبح هناك تباين في النظرة المثلى للسعر العادل، فالدول المنتجة ترى أن مثل ذلك السعر يحوم حول (٢٥ دولاراً) للبرميل الواحد، بينما ترى الولايات المتحدة السعر المثالي في حدود ١٨ دولاراً. وكان هناك نقاش حاد كذلك في توزيع العائد من الضرائب المفروضة على المحروقات. حيث تحصل بعض بلدان غرب أوروبا على خمسة أضعاف سعر البرميل قبل بيعه للمستهلك النهائي. لذا فقد طرحت آراء متعددة حول إيجاد وسيلة للتفاهم والحوار بين المستهلكين والمنتجين، وطرح سمو الأمير عبدالله في السعودية فكرة "منتدى الطاقة" كمنبر للنقاش حول الطاقة والضرائب المفروضة عليها، وعقد أول اجتماع لهذا المنتدى في نهاية نوفمبر الماضي (٢٠٠٠م). وفي المقابل تبنت الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس كلنتون سياسة الضغط المباشر على الدول المنتجة لحملها على عدم تخفيض حجم إنتاجها من النفط، كوسيلة لكبح جماح ارتفاع الأسعار.

(1) سويد، ياسين، مرجع سابق، ص ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن البلدان المنتجة لم تعد تقوى على استمرار وتيرة إنفاقها الدفاعي الذي وصل قمته عامي ١٩٩٠م و ١٩٩١م، بقصد التعبئة العسكرية حينئذ ضد العراق، وتعويض المخزون من قطع السلاح. لذلك فقد شهد النصف الثاني من التسعينات تراجعاً في حجم الإنفاق الدفاعي، والذي عاد مجدداً في الوقت الحاضر إلى الزيادة، نتيجة الزيادة الحالية في أسعار النفط، وإن كانت العودة لتلك الظاهرة، عودة مؤقتة.

وقد تعرض الإنفاق العسكري العالي للدول الخليجية لانتقادات كثيرة، فقد وصف الباحث الإماراتي عبد الرزاق الفارس الإنفاق المتنامي للقطاع العسكري بأنه يحرم الطبقات الفقيرة، ذات العيال الكثر، من الدعم الحكومي الخاص بالغذاء والتعليم والصحة. كما أشار جمال السويدي إلا أن وجود ضمان عسكري وقوات أمريكية في المنطقة يحتمان على الدول الخليجية تقليص نفقاتها الدفاعية. وتوصّل باحث ثالث، إلى أن إنفاق الدول العربية على السلاح لم يكن بالضرورة موجها ضد إسرائيل، بل شابه في بعض الأحيان سمات سباق تسلح ثنائي بين الدول العربية نفسها، أو بينها وبين جاراتها القريبات غير العربية كما حدث قبل عقدين بين العراق وإيران[١].

وحين يراجع المرء إحصائيات الإنفاق الدفاعي في الدول الخليجية، ويقارنها بسياسات زيادة الاهتمام بتعداد الجنود، يرى أن الدول الخليجية قد زادت من تعداد جيوشها بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٠٠م من ١٧٤,٨٠٠ جندي، إلى ٢١٧,٠٠٠جندي، خلال عشر سنوات.

لقد حاول صانعو القرار في الدول الخليجية موازنة التراجع النسبي في الإنفاق الدفاعي بزيادة تعداد الجنود. ومع ذلك لا زال الإنفاق الدفاعي يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي السنوي في هذه الدول تتراوح بين (٣,٣٪) في الإمارات إلى (١٢,٨٪) في كل من عمان والمملكة العربية السعودية.

---

(1) القريشي، أحمد (٢٠٠٥). "استراتيجية أمريكا في جنوب آسيا: تلبية مصالح الهند لاحتوائها". الحياة العدد ١٥٣٤٠ (٢٠٠٥/٤/١)، ص ١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في مجال الطيران مقارنة بكل من إيران والعراق، إلا أن حجم قواتها المسلحة مجتمعة لا تساوي إلا (٤٢./.) من حجم القوات المسلحة الإيرانية، وحوالي نصف حجم القوات المسلّحة العراقية. لذا فإن الفجوة الاستراتيجية لا زالت موجودة في كل دول الخليج، وتحاول دول كثيرة قرع طبول الخوف من الجيران، وبأنها الوحيدة القادرة على ردع أي عدوان مستقبلي إيراني أو عراقي على هذه الدول(١).

ويبدو أن هناك تطابقاً – في الأمد القريب– بين وجهات النظر الرسمية في البلدان الخليجية وبين صانعي القرار الأمريكيين، بأن الولايات المتحدة هي الحامية الوحيدة لمنطقة الخليج العربي. غير أن هناك خلافاً كبيراً على التفاصيل. فمعظم الدول الخليجية ترغب في استغلال هذا الرادع لفتح علاقات تعاون جديدة مع الجيران، خاصة أولئك الأقل خطورة من الآخرين. فالكويت وعمان والسعودية ترغب في تعزيز علاقاتها مع إيران، بينما تعارض الإمارات هذا التوجه. وتسعى بدورها مع بقية الدول الخليجية البعيدة عن المواجهة مع العراق، إلى تعزيز علاقاتها مع حكومة بغداد، برغم معارضة كل من الكويت والرياض لذلك التوجه. أما من الناحية الشعبية فإن الشعوب العربية ليست مع وجود أي قوة عسكرية أمريكية في المنطقة، حيث ترى أن المنطقة قد عانت تاريخياً جرّاء الوجود البرتغالي والبريطاني في منطقة الخليج العربي، وأن أي هيمنة عسكرية في المنطقة ستحد من قدرة هذه الدول على اختيار السياسات الاقتصادية والسياسية التي تخدم أهدافها، إن هي تعارضت مع أهداف الدولة المهيمنة. وهناك تخوف حقيقي من تدخل أجنبي للولايات المتحدة في السياسات الداخلية للدول الخليجية نفسها، لذا فإن معظم الدول الخليجية تحاول إيجاد حدود معينة لدرجة التعاون بينها وبين واشنطن. وقد يقود ذلك إلى احتكاكات دبلوماسية وانتقادات متبادلة، كما حدث مثلاً في موضوع التحقيقات الخاصة بحادث الخبر. حيث حرصت المملكة العربية السعودية

(1) الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٤)، الموسوعة العسكرية، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٥٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تطويق ذيول الحادث، بينما حاولت الدبلوماسية الأمريكية جرّ لاعبين إقليميين واتهامهم بالتورط في التخطيط للحادث.

وبالرغم من العلاقات التحالفية الوثيقة بين دول مجلس التعاون الخليجية والولايات المتحدة، إلا أن هذه العلاقات ظلت محصورة مع السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. ولم تحاول الدول الخليجية بشكل جماعي، إلا في حالات قليلة جداً (شراء أسلحة) إجراء أي حوار حقيقي مع أقطاب مجلس الكونجرس الأمريكي، بعكس ما تقوم به إسرائيل من تركيزها على روابطها القوية مع رجال الكونجرس.

وسيظل موضوع النفط هو الموضوع الرئيسي المهيمن على علاقات الولايات المتحدة بدول المجلس. بينما تحاول دول مجلس التعاون الست توسيع نطاق اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة لتشمل زيادة حجم الاستثمارات الثنائية، وكذلك التأثير على سياسة الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وحمله على أن يكون أقل انحيازاً عما هو عليه في الوقت الحاضر. وقد جعلت انتفاضة الأقصى الأخيرة القضية الفلسطينية وموضوع تحرير القدس جزءاً من السياسات الداخلية للدول الخليجية نفسها، وأساساً من أسس شرعيتها[١].

ومن ناحية عملية هناك اجتماعات دورية تعقد بين دول مجلس التعاون وبين وزير الخارجية الأمريكي، وتعقد هذه الاجتماعات مرتين في العام، إحداهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من كل عام، والمرة الثانية في ربيع العام التالي. كما يقوم إما وزير الخارجية الأمريكي، أو وزير الدفاع الأمريكي بزيارات دورية لمنطقة الخليج العربي، لاستشفاف آراء الزعماء الخليجيين فيما يسمّيه الأمريكان "بالتهديدات الموجهة" لمنطقة الخليج العربي.

وغالباً ما يقوم أعضاء من مجلس الشؤون الخارجية بنيويورك بزيارات دورية للمنطقة كل عام، ويبدو أن أهداف مثل هذه الزيارات هي جمع التبرعات والأموال من دول الخليج لدعم المشاريع البحثية لهذه المؤسسات، أكثر منها للتأثير

(1) القريشي، أحمد، مرجع سابق، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سياسات واشنطن، لذا فإن هناك حاجة ماسّة لإعادة تقييم عمل هذه المؤسسات الوسيطة التي تدّعي أنها تعمل على شكل "لوبي" لدول الخليج العربية، والعمل على إيجاد وسائل اتصال جماعي مباشر بأعضاء الكونجرس الأمريكي، وخاصة أولئك الفاعلين في اللجان ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، والتسلّح وغيرها من اللجان الفاعلة في مجلسي الشيوخ والنواب[١].

أ- علاقات دول المجلس مع الاتحاد الأوروبي:

ظهرت العلاقات الخليجية الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٣م فرض تعرفة جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول الخليج العربية إليه، خاصة المنتجات السعودية. وكان الطرفان الخليجي والأوروبي يتعاونان بشكل جماعي عن طريق ما سمي بالحوار العربي-الأوروبي خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات. كما كانت الدول الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تقوم بتمويل عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للبلدان الفقيرة في أفريقيا عن طريق آلية "التمويل المشترك". وبلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة [٢].

وقد عملت المملكة العربية السعودية بشكل دؤوب خلال فترة الثمانينات على تخفيض التعرفة الجمركية الأوروبية، ولعب وكيل وزارة الخارجية السعودي للشؤون الاقتصادية السابق المرحوم مأمون كردي دوراً كبيراً في محاولة إقناع الجانب الأوروبي بتخفيض العوائق الجمركية، ولجأت السعودية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعمها في مطالبها هذه، وبالفعل شكلت لجنة خاصة داخل الأمانة العامة للمجلس لمتابعة موضوع التعاون الاقتصادي الثنائي مع الاتحاد الأوروبي. ونجح كلود شيسون خلال فترة عمله القصيرة كمسؤول عن الشؤون

(1) الهواري، فاروق (٢٠٠٣). "حرب الأفيون الأولى والثانية، وحرب البترول الأولى في العراق". الاهرام الاقتصادي العدد ١٧٨٨، (١٤ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٣.
(2) هلال، علي الدين، وآخرون، مرجع سابق، ص٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية في الاتحاد، في إبرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الاتحاد ومجلس التعاون في أواخر عام ١٩٨٨.

وكان هناك شطران لاتفاقية التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس أحدهما اقتصادي حدد المعالم العامة لاتفاق إقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بين الجانبين، والآخر اتفاق تشاور وشراكه سياسية يتم بموجبها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية ويجتمع للتداول بشكل دوري لمناقشة المواضيع ذات الصلة. كما نصت اتفاقية عام ١٩٨٨م على إعطاء صادرات دول مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية (MFN). والحقيقة أن التعاون والحوار السياسي استمر بشكل متميز بين الجانبين طيلة العقدين السابقين، وحصل الاتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقة من منطقة الخليج العربي. ولم تتمكن الصادرات البتروكيماوية الخليجية من الحصول على تخفيضات جمركية، حيث عطل اللوبي الكيماوي الأوروبي أي محاولة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، ولذلك ظل اتفاق ١٩٨٨ يسير على قدم واحدة[١].

وخلال عام ١٩٩٧م، ومن خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان على خفض التعرفة الجمركية على واردات الكيماويات بمقدار النصف تقريباً. وأثر ذلك بشكل مباشر على صادرات البتروكيماويات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من هذا الخفض، حيث تقلصت التعرفة من ١٤ ./. تقريباً إلى ٦,٥ ./. تقريباً على معظم الصادرات الخليجية للبتروكيماويات لدول الاتحاد. كما أبرمت دول مجلس التعاون اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الإفتا)، وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، تم بموجبه تخفيض التعرفة المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيماويات، ومن المنتجات النفطية المكررة[٢].

(1) مسلم، طلعت، مرجع سابق، ص ٧٥.
(2) الهواري، فاروق، مرجع سابق، ص ٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع زيادة أسعار النفط الحالية، عاد الاهتمام الأوروبي مجدداً بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، وطرح بشكل غير رسمي مقترحان رئيسان في هذا الجانب:

أولهما: أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية-الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية المزمع إقامتها حوالي عام ٢٠١٠م. وسيكون لذلك -كما يدعي الأوروبيون- نتائج إيجابية لأنها ستقوي من أي اتفاقات سياسية ثنائية بين العرب وإسرائيل، وستطبع هذه العلاقات بشكل سياسي واقتصادي، كما ستربط الدول الخليجية باقتصاديات منطقة اليورو، والاقتصاديات المتوسطية بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي، وتخفف من حدة اعتماد اقتصاديات الدول العربية الفقيرة على المعونات الأوروبية[١].

ثانيهما: اقتراح آخر بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار، خاصة في استثمارات الطاقة والغاز في كل من قطر والمملكة العربية السعودية. ولا زالت هذه الاتفاقية محل تفاوض بين الجانبين، وقد أصر الجانب الأوروبي على توقيع وتنفيذ اتفاق اتحاد جمركي بين دول الخليج الست، قبل البدء في تنفيذ أي اتفاق مماثل مع دول الاتحاد الأوروبي.

ولم يقتصر التعاون بين الجانبين على الجوانب الاقتصادية، فقد عقد المجلس المشترك لوزراء خارجية الطرفين أحد عشر اجتماعاً منذ عام ١٩٩٦م وحتى الآن. وناقش المجلس الذي يعقد جلساته بشكل دوري في عاصمة أوروبية وعاصمة خليجية، مواضيع متعددة. وقد أدخل الجانب الأوروبي شروطاً جديدة للاتفاقية الاقتصادية، خاصة بحقوق الإنسان في دول المجلس، مما أثار حفيظة وزراء خارجية المجلس الذين رفضوا ذلك واعتبروه تدخلاً في شؤونهم الداخلية، وموضوعاً خاصاً بالسيادة. ومن بين المواضيع الأخرى التي تمت مناقشتها كذلك

(1) أمين سمير، مرجع سابق، ص ٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاجتماعات الماضية مواضيع التعاون العلمي والأكاديمي بين الجامعات الأوروبية والجامعات الخليجية. وقامت كل من الأمانة العامة لمجلس التعاون والمفوضية الأوروبية بترتيب عقد لقاءات بين ممثلي هذه الجامعات، وأعدت دراستين إحداهما عن المتخصصين في الدراسات العربية ودراسات الخليج العربي في الجامعات الأوروبية، والأخرى عن المتخصصين في الدراسات الأوروبية العاملين في الجامعات الخليجية. وطرحت فكرة إنشاء مركز للدراسات الأوروبية في إحدى الجامعات الخليجية، ومركز آخر للدراسات الخليجية في إحدى الجامعات الأوروبية(١).

وقد أعاق مشروع التعاون العلمي والأكاديمي بعض الصعوبات الإدارية والمالية، والخلاف على أولوية المواضيع التي يرغب كل طرف في إدراجها في هذا المجال. فبينما يصر الجانب الخليجي على تفعيل التعاون بين الجامعات في مجالات الطب والاتصالات والتمريض والعلوم الطبية، وكذلك في مجال تدريس اللغات، يرغب الجانب الأوروبي في التركيز على المواضيع السياسية والاقتصادية(٢).

وبالرغم من الحماس الظاهر في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المجلس، إلا أن هناك تخوفاً من حساسية أمريكية تجاه تعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية، وبدول مجلس التعاون خاصة. حيث اعتبرت الولايات المتحدة، منذ موقف كيسنجر الرافض لإعلان البندقية عام ١٩٨٠م وحتى اليوم، أن منطقة الخليج العربي هي منطقة نفوذ أمريكي. وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة التحرش أيضاً بالأوروبيين في منطقة شمال أفريقيا، التي يعتبرها الأوروبيون منطقة نفوذ لهم، ويتم هذا التحرش من قبل الولايات المتحدة عن طريق مبادرة ايزنستات وغيرها من المبادرات التي تثير القلق في بروكسل إزاء هذا الخوض الأمريكي في حوض المتوسط.

---

(1) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(2) سليم، محمد السيد (٢٠٠٣)، نحو بناء منتدى عربي–صيني للتعاون، مجلة الصين اليوم، العدد٤ لعام ٢٠٠٣، ص ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعاني دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية من تراجع مطـرد فـي حجـم صادراتها من النفط والمواد الخام والمصنعة الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي. فبينما كان حجم صـادراتها الخارجية إلى دول الاتحاد عام ١٩٨٩م يصل إلى ١٠,٥مليار دولار (أو ١٧٪) من إجمـالي حجـم صـادرات المجـلس، انخفـض بـشكل مقارن ليمثل (١١٪) من إجمالي صادرات دول المجلس (أو حوالي ١٠,٩مليـار دولار بالقيمة الاسمية) عام ١٩٩٩م.

أمـا واردات دول المجـلس مـن الاتحـاد الأوروبي فقد ظلت في حـدود ١٣-٥٣٪ من مجموع واردات المجلس. وبلغ حجم هذه الواردات ٢٦مليار دولار عام ١٩٩٩م، ويعني ذلك عجزاً في ميزان مدفوعات مجلس التعاون مـع الاتحـاد الأوروبي يصل إلى حوالي ١٧مليار دولار في السنة.

ويعود تراجع حجم واردات الاتحاد من دول المجلس إلى سياسـات تقلـيص استهلاك النفط بشكل عام منذ منتصف السبعينات، واعتماد عدد من المصادر البديلة للنفط والطاقة، مثل استيراد النفط والغاز الروسي، وكذلك الاعتماد علـى مـصادر إمدادات إيرانية وليبية وجزائرية وإفريقية أخرى. وبالتالي لا يوجد حـافز حقيقـي لدول الاتحاد لتوقيع معاهدة تجارة حرة بين الطرفين في القريب العاجل.

علاقات دول المجلس مع اليابان ودول آسيا[1]:

تعد منطقة اليابان وشرق آسيا واحدة من أكبر الأسواق لمنتجات النفط الخليجية، وتستهلك اليابان وحدها حوالي (١٨٪) من حجـم صـادرات نفـط دول مجلـس التعاون. مقارنة بحوالي (١١٪) لدول الاتحاد الأوروبـي، و (١٢٪) للولايـات المتحدة الأمريكية)، ووصل حجم الصادرات إلـى اليابـان عـام ١٩٩٩م حـوالي (١٧,٧) بليون دولار. أما واردات دول المجلس من اليابـان فتمثـل (٩٪) مـن مجموع واردات مجلس التعاون وقد وصلت في العام نفسه إلى (٧,٥) مليار دولار.

(1) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية، مجلة آراء حول الخليج، ع١٧، شباط ، ص ٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الشركة العربية اليابانية حتى عام ٢٠٠٠م تستثمر في امتيازات نفطية في منطقة الخفجي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن المفاوضات المطولة بينها وبين المملكة لم تنجح في التوصل إلى تمديد عقد الامتياز الممنوح للشركة. ويبدو أن تعثر المفاوضات السعودية–اليابانية قد حدا بالحكومة اليابانية إلى توقيع عقد ضخم بديل للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية لإيران. ولكن مع ذلك لا زالت اليابان واحدة من أكبر الأسواق النفطية للمنتجات الخليجية.

ويذكر تقرير أعدته شركة شل النفطية أن استهلاك النفط في آسيا قد زاد خلال الثلاثين عاماً الماضية أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٠م، وأنه سيتضاعف مرتين خلال العشرين عاماً القادمة. ومع ذلك فإن منطقة شرق آسيا لا تملك سوى (٧./.) من احتياطي الغاز العالمي و (٤./.) من الاحتياطي العالمي للنفط. ويتوقع أن يزداد اعتماد تلك المنطقة على وارداتها النفطية والغازية من منطقة الخليج العربي. وسيدخل المصدرون الخليجيون في منافسة حادة مع جيرانهم الإيرانيين لتلبية احتياجات اليابان الصناعية والاستهلاكية من النفط والغاز. وقد بدأت الصين بدورها في بناء ميناء خاص باستيراد الغاز من الخليج في مدينة (جوادونج) [١].

ومع أن معظم الشركات الغربية هي التي تتولى تصدير النفط والغاز إلى اليابان وشرق آسيا، إلا أن هناك شركتين يابانيتين تنافسان هذه الشركات وهما (شركة متسوي وشركة ميتسوبيشي) .

وقد اهتمت بعض الدول الخليجية بتنمية صادراتها إلى الدول الآسيوية، ولكن ذلك تم بشكل أحادي. فقد أقامت شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة (بترونـاس) الفلبينية في مجال تكرير النفط، وأسست فرعاً لها في اليابان، وتتفاوض مع الصين لبناء محطات تكرير نفطية هناك. كما قامت عمان بإبرام صفقات تصدير وشراكة مع الهند.

(1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٠)، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد الخامس عشر، ص ٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن الاهتمام الجماعي لمجلس التعاون بعلاقاته مع مجموعة دول الآسيان لا زال في بداياته. وقد زار وفد من الأمانة العامة للمجلس في بداية التسعينات اليابان، ولمس رغبة قوية في التعاون. كما حضر ممثل كبير للأمانة العامة لمجلس التعاون اجتماع المجلس الوزاري للآسيان الذي عقد في بانكوك في شهر يوليو عام ٢٠٠٠م، وكان حضوره بصفة مراقب. ولمس هذا الموفد رغبة قوية من قبل الوزراء الآسيويين للتعاون السياسي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون. وهناك اثنان من وزراء خارجية تلك المجموعة (إندونيسيا وماليزيا) ينحدران من أصول عربية. كما أن هناك رغبة من الجانبين للتعاون، إلا أن أهداف مثل هذا الحوار والتعاون ليست واضحة بعد، خاصة من الجانب الخليجي. حيث تتخوف دول المجلس من إثارة مواضيع العمالة والحصول على امتيازات خاصة بها في المنطقة، وخاصة أن حوالي نصف مليون عامل فلبيني يعملون في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى حوالي ٦٠٠ ألف عامل إندونيسي[١].

وتقدم مجموعة دول الآسيان نفسها كمجموعة اقتصادية ناجحة استطاعت أن تبني تعاونها على طريقة الإجماع الآسيوية. والتي تعتمد على مشاورات مكثفة، كوسيلة موازية لبناء المؤسسات المركزية القوية على النمط الأوروبي. كما يقدم التعاون الأمني والحوار الاستراتيجي الآسيوي نفسه، في منتدى آسيان الإقليمي (Asean Regional Forum) كمثال لتعاون إقليمي ودولي يحتذى به، وخاصة أنه نجح في تجنيب أعضائه خطر الصراع المسلح حول مصير جزر (سبارتلي) المتنازع عليها بين الصين وفيتنام وماليزيا وبروناي والفليبين، وكذلك الحال مع جزيرة (باتو بوتي) المتنازع عليها بين سنغافورة وماليزيا [٢].

ويرى المحللون الآسيويون أن توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين دول الآسيان قد مهد لروح الحوار ومن ثم مواجهة التحديات المشتركة، وكذلك خفض حدة التسلح في المنطقة، وزيادة تدابير بناء الثقة بين تلك الدول. وينزع المحللون

(1) سليم، محمد السيد، مرجع سابق، ص ٤٣.
(2) في دراسات عالمية (١٩٩٨): النظرة الآسيوية لدول الخليج العربية، العدد ٢٤، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ص ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآسيويون إلى أن دول آسيان واليابان تنظر إلى منطقة الخليج العربي كمصدر هام للإمدادات النفطية، وأنهم يحرصون على استتباب سبل الأمن والاستقرار فيها. ولذلك فقد قدمت اليابان مبلغ ١٣مليار دولار لمجهود حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، كما أرسلت لاحقاً كاسحات ألغام للمشاركة في تنظيف الخليج العربي من الألغام[١].

(1) المصدر نفسه، ص ٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الصينية وموقعها في النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية

تميز تاريخ جمهورية الصين الشعبية، في نظر كثيرين من المراقبين، بصراع حاد بين توجهين أساسيين انقسمت حولهما قيادة الحزب الشيوعي الصيني منذ سنوات الحزب الأولى، ويوصف التوجه الأول بأنه جذري أو راديكالي يؤكد أهمية الوعي الطبقي وإطلاق طاقات المواطنين، ويعطي الصدارة للالتزام الأيديولوجي. ويوصف التوجه الثاني بطابعه البراغماتي أو العملي، وتأكيده على الواقعية في رسم السياسات وتحديد الأهداف في كل مرحلة معينة، وبالمرونة الشديدة في تفسيره لمصادر الأيديولوجية الشيوعية. وقد مثلت مرحلة "القفزة الكبرى إلى الأمام" عامي (١٩٥٨-١٩٦٠) والثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، علامات صعود التوجه الراديكالي في قيادة الحزب الشيوعي الصيني، في حين مثلت فترة التثبيت الاقتصادي عامي (١٩٦١-١٩٦٥) والفترة التي أعقبت الدورة المكتملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب في ديسمبر كانون الأول عام ١٩٧٨ مرحلة تصاعد نفوذ التوجه البراغماتي في ذلك الحزب [١].

ويكرر الحزب الشيوعي الصيني منذ أواخر السبعينيات تمسكه بمبادئ أربعة لايحيد عنها، وهي الماركسية اللينينية، وفكر ماوتسي تونغ والطريق الاشتراكي، وقيادة الحزب الشيوعي الصيني. ومع ذلك فإن السياسات التي جرى تطبيقها منذ تأكد انتصار الجناح البراغماتي بقيادة دنغ هشياو بنغ منذ ديسمبر كانون الأول عام ١٩٧٨ على هولكو فنغ الذي قيل إن ماوتسي تونغ اختاره خليفة له، والموصوفة بالتحديثات الأربعة في الزراعة، والصناعة، والعلم، والتكنولوجيا، والدفاع الوطني، من شأنها أن تعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروات في الريف والمدن، حتى

(1) Derbshire, Jan (1991): Politics in China, From Mao to the Post-deng Era, (W. & R. Chambers Ltd. Edinbourgh) P 63.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن ظلت المؤسسات المملوكة للدولة هي القطاع المهيمن في الاقتصاد. فبموجب نظام المسؤولية العائلية الذي أقره الحزب في فبراير شباط عام ١٩٨٠ تحولت المزارع الجماعية على نطاق واسع إلى حيازات عائلية يشارك فيها (٩٤%) من الفلاحين، كما أن (١٣%) من الأسر الريفية أصبحت تملك مشروعاتها الخاصة في قطاعي الصناعات الزراعية والخدمات. وإضافة إلى ذلك فإن قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن إصلاح البنيان الاقتصادي والمعروف باسم الإصلاحات الحضرية والصادر في ٢٠ أكتوبر تشرين أول عام ١٩٨٤ يعطي المشروعات العامة درجة مهمة من الاستقلال في إدارة شؤونها، وفي تحديد الأسعار، ويعفي الدولة من الالتزام بضمان العمالة الكاملة مدى الحياة لكل المواطنين. وأخيراً فقد شجعت سياسات الاستثمار الأجنبي منذ عام ١٩٧٩ على قيام الشركات الدولية بمزاولة نشاطها في الصين بإقامة مشروعات مشتركة مع المؤسسات الصينية أو حتى بإقامة وحدات إنتاجية تملكها بالكامل في بعض القطاعات أو في عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة بلغ عددها في البداية أربع عشرة منطقة تتمتع فيها كل المشروعات الاقتصادية بشروط تيسيرية[١].

وعلى الرغم من الدور القائد للحزب الشيوعي الصيني، فإنه من الصعب من الناحية النظرية وصف النظام السياسي الصيني بأنه نظام حزب واحد.. وذلك لاستمرار مظاهر الجبهة الوطنية المتحدة في الصين، والتي تتمثل في بقاء إطار واسع يعرف بالمؤتمر السياسي الاستشاري للشعب الصيني الذي تكون منذ عام ١٩٤٩ وعقد مؤتمره القومي السادس عام ١٩٨٣. ويضم هذا المؤتمر في عضويته عدداً من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الأخرى.. ويشارك ممثلو هذه الأحزاب في عضوية مؤتمر الشعب القومي الذي يقوم بدور البرلمان على المستوى المركزي وكذلك المستويات الإقليمية والمحلية، كما يوجد لها ممثلون أحياناً في الحكومة الصينية. وقد تميزت العلاقة بين هذه الأحزاب والحزب الشيوعي الصيني أحياناً بالتوتر الشديد كما كانت الحال مثلاً في أعقاب دعوة ماوتسي تونغ إلى ممارسة

(1) Ibd, P 64.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرية النقد في إطار حملة "دع مائة زهرة تتفتح" في عام ١٩٥٧، وقد اضطرت قيادات هذه الأحزاب بعد ذلك إلى تأكيد احترامها لقيادة الحزب الشيوعي الصيني[١].

ووفقاً للنموذج السائد في معظم الدول التي تحكمها أحزاب شيوعية فإن المبدأ الذي يحكم العلاقة بين السلطات المختلفة هو مبدأ وحدة السلطة الذي يتجسد في الدور التقليدي الذي يلعبه الحزب الشيوعي، ومن الناحية النظرية تنبثق كل السلطات في الصين عن مؤتمر الشعب القومي ولجنته الدائمة. ويمارس الحزب الشيوعي دوره التوحيدي من خلال وجوده البارز في ذلك المؤتمر ومن خلال وجود قياداته على قمة مؤسسات الدولة الرئيسية هي: مؤتمر الشعب القومي، ومجلس الدولة، وجيش التحرير الشعبي، ومن خلال مهام التوجيه والرقابة التي تقوم بها منظمات الحزب على المستويات كافة[٢].

ومع ذلك تميزت فترة الثمانينيات في الصين بمحاولة إيجاد تمايز واضح بين الحزب ومؤسسات الدولة، وبمنح درجة أكبر من الاستقلال للمؤسسات الحكومية والنيابية والاقتصادية في مواجهة الحزب الشيوعي.

وتقع وظيفة التشريع ضمن المهام التي أوكلها الدستور الصيني الصادر في عام ١٩٨٢ لمؤتمر الشعب القومي، وذلك اتساقاً مع ما جاء في الوثائق الدستورية السابقة. ويتألف مؤتمر الشعب القومي من مجلس واحد يضم (٢٩٧٨) عضواً، في المؤتمر السادس المنتخب عام ١٩٨٣، وينتخب هؤلاء الأعضاء انتخاباً غير مباشر من جانب مؤتمرات الشعب على المستوى الإقليمي ووحدات جيش التحرير الشعبي والصينيين المقيمين في الخارج، وذلك لفترة خمس سنوات يمكن تقصيرها أو إطالتها عند الضرورة، وتشمل مهام مؤتمر الشعب القومي إضافة إلى وظيفة التشريع تعديل الدستور، والموافقة على الخطط الاقتصادية وميزانية الدولة، وانتخاب رئيس الدولة ورئيس مجلس الدولة وأعضائه وكبار القضاة.

(1) Franz, Uli (1989): Deng Xiaoping, Boographic, traduit de Pallemand Par Jeanne-Marie Gaillard, (Paris, Paquet Companie. 12 Fixot, 1989). P44
(2) Ibd, P 45..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن مؤتمر الشعب القومي قد أظهر بعض الحيوية في مناقشاته لعمل الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة إلا أن دورات انعقاده قصيرة، لا تتجاوز بضعة أسابيع كل سنة. بل إن المؤتمر الثالث المنتخب عام (١٩٦٥) لم يعقد أي جلسات طوال الفترة من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٥ إلى يناير (كانون الثاني) عام (١٩٧٥). وتمارس اللجنة الدائمة للمؤتمر مهامه في غير فترات انعقاده. وقد ضمت اللجنة الدائمة التي انتخبها المؤتمر السادس (١٥٤) عضواً، ومن مهام هذه اللجنة دعوة المؤتمر ذاته للانعقاد وتنظيم انتخاباته.

وتوجد مؤتمرات الشعب كذلك على مستويات الإقليم والمقاطعات وفي المدن والقرى، وتنتخب هذه المؤتمرات على الصعيد الإقليمي لمدة خمس سنوات، أما المؤتمرات على المستويات الأدنى فتنتخب لمدة ثلاث سنوات. وقد أصبح الترشيح لهذه المؤتمرات مفتوحاً لجميع المواطنين. وسمح منذ عام ١٩٨٠ بأن يكون هناك أكثر من مرشح في الدوائر الانتخابية.

ويتمتع كل المواطنين الصينيين بحق الترشيح والانتخاب متى بلغوا من العمر ثمانية عشر عاماً[١].

والهيئة التنفيذية الرئيسية هي مجلس الدولة الذي يعينه رئيس الدولة بناء على توصية مؤتمر الشعب القومي. ويشرف على أعمال مجلس الدولة رئيسه، ويعاونه في ذلك – في الوقت الحاضر– أمين عام لمجلس الدولة واثنان أو ثلاثة من نواب الرئيس، وقد تمت إعادة تنظيم مجلس الدولة في نيسان عام (١٩٨٢) فانخفض عدد نواب رئيسه من ثلاثة عشر إلى اثنين أو ثلاثة، كما انخفض عدد الوزراء واللجان والوكالات التابعة للمجلس من ثلاثة وتسعين إلى واحد وأربعين وكل ذلك بقصد تبسيط العمل فيه.

(1) Derbshire, Jan OP Cit. P 46.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تعاقب على رئاسة مجلس الدولة كل من شواين لاي بين عامي (١٩٤٩-١٩٧٦)، وهواكوفنغ بين عامي (١٩٧٦-١٩٧٨)، تشاوتسي يانغ بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٦) ولي بنغ بداية من عام (١٩٨٦).

وتشمل مهام مجلس الدولة تقديم مشروعات القوانين إلى مؤتمر الشعب القومي أو لجنته الدائمة، والإشراف على عمل الوزارات واللجان المختلفة والتنسيق فيما بينها، ووضع مشروع الخطط الاقتصادية وميزانية الدولة.

ولجيش التحرير الشعبي دور بارز في الحياة السياسية الصينية، بسبب تكوين هذا الجيش في ظروف النضال الثوري الذي خاضه الحزب الشيوعي الصيني ضد حزب الكومنتانغ الذي كان يتزعمه شيانغ كاي شيك وضد الاحتلال الياباني، كما كان له دور بارز في الثورة الثقافية الكبرى حتى أن لين بياو وزير الدفاع في ذلك الوقت اعتبر الخليفة المنتظر لماوتسي تونغ. ولم تفت أهمية هذا الدور على دنغ هشياوبنغ، رجل الصين القوي في أعقاب موت ماوتسي تونغ، ولذلك سعى إلى تكوين لجنة عسكرية مركزية خارج إطار الحزب الشيوعي وأدخل نصاً خاصاً بذلك في دستور عام (١٩٨٢)، والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي الإشراف على القوات المسلحة الصينية، وكان أول رئيس لهذه اللجنة هو دنغ نفسه الذي كان يرأس لجنة مماثلة داخل الحزب[١].

وتوجد محاكم الشعب على مستويات الإدارة الصينية كافة، سواء في ذلك المستويات المحلية أم الإقليمية، وتأتي محكمة الشعب العليا على قمتها. وينتخب مؤتمر الشعب القومي أو لجنته الدائمة قضاتها.

وقد تعددت مظاهر إعلاء سيادة القانون منذ أواخر السبعينيات، وكان من ذلك مثلاً الموافقة لأول مرة على صدور قانون جنائي وقانون للإجراءات الجنائية في عام (١٩٨٠)، وإدخال دراسات القانون في الجامعات الصينية وتدريب جيل جديد

(1) Franz, Uli: Op Cit. P 45.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من القانونيين، فضلاً عن استئناف عمل نيابة الشعب العليا والهيئات التابعة لها على المستويات الأدنى منذ أواخر السبعينيات[١].

ومن بين مهام هذا الجهاز ضمان احترام المحاكم لقواعد القانون، فضلاً عن تمثيل الدولة في المحاكمات الجنائية وكانت هذه الأجهزة قد أوقفت عن العمل أثناء الثورة الثقافية.

ويذكر في هذا المجال أن هناك ما يحد من أهمية هذه التطورات في الصين، فدستور عام (١٩٨٢) ضيق من نطاق الحريات التي كان دستور عام (١٩٧٨) قد ضمنها للمواطنين، كما أن مظاهرات الطلبة والعمال الصينيين من أجل حريات سياسية حقيقية في ربيع عام (١٩٨٩) قد قوبلت بعنف لا مبرر له من جانب قوات الجيش، وواصلت السلطات الصينية في أعقاب فض هذه المظاهرات حملة من التشنيع والاضطهاد ضد المثقفين بل وضد قيادات الحزب المعروفة بتعاطفها مع مطالب الطلبة والعمال.

وفيما يتعلق بمؤسسات الحكم على المستويات المحلية والإقليمية، يحدد الدستور الصيني ثلاثة مستويات للحكومة دون المستوى القومي، ويوجد على المستوى الأول إحدى وعشرون محافظة وخمسة أقاليم مستقلة، وثلاثة مراكز حضرية كبيرة هي بكين، وتينتسين وشنغهاي. وتوجد على المستوى الثاني (٢١٣٨) مقاطعة و(١٩٠) مدينة وعدد من المقاطعات ذات الاستقلال الذاتي، أما على المستوى الثالث فتوجد المدن الصغيرة في المناطق الريفية، وتوجد هيئات مماثلة لأجهزة الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية على كل من هذه المستويات. أما الأقاليم والمقاطعات الموصوفة بالاستقلال الذاتي فتشمل تلك الأقاليم والمقاطعات التي توجد فيها نسبة عالية من أبناء الأقليات. وهذه الأقاليم هي كسينجر، وأويجور، ونينجكسيا، وهو، وني مونجول، وكسيزانج، وجوابجسكيا، ومعظم هذه الأقاليم يوجد

(1) Thomas A. Metzger and Roman H. Myes, (2005) "Chinese Nationalism and American Policy, "ORPS. P 63.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مناطق الحدود مع الدول الأخرى، وقد تأخر منح هذه الأقاليم الحكم الذاتي في بعض الحالات، وتميزت الإدارة في بعضها الآخر بعدم الاستقرار [١].

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية

حدد (دينغ شياو بنغ) مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يلي[٢]:

أولاً: مبدأ التعايش السلمي ويشمل:

أ. احترام السياسة الإقليمية.

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ج. المساواة بين الدول.

د. العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.

ه. التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

و. العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظا على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

ثانياً: ترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث الداخلي، وذلك بتوسيع الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الآسيوية.

---

(1)Blumenthal, Dan, (2005), Providing Arms China and the Middle East, Middle East Quarterly, spring, P20.

(٢)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧). الصين ومستقبل علاقات القوى، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤١، تموز، ص٤٨..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) "أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد"، ولذلك تعمل الصين على تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية(١).

رابعا : ارتكاز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للاعتبارات الأيديولوجية دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية(٢).

خامسا : ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح بالمساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيه الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الصيني مثل المفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا نابع من التجربة التاريخية وتخوف الصين في الوقت الذي تمارس فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من وقوعها تحت استغلال القوى الكبرى كما حدث في الماضي(٣).

فردة الفعل الصينية عند وقوع حادثة طائرة الاستطلاع الأمريكية عام ٢٠٠١ التي حطت على الأراضي الصينية واحتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوماً، تدل على

---

(١) قنديل، حنان، (٢٠٠٧). الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٩، ربيع، ص١٢٥.
(٢)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٤٨.
(٣)الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠٦). التعاون العربي الصيني في القرن الواحد والعشرين، الصعود الصيني، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ص٣٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمسك الصين بالأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة والتي قللت التكنولوجيا الحديثة من محتواها، وهذا عائد إلى هواجس الصين مما تراه تصرفاً استعمارياً[١].

سادسا : المحافظة على وحدة الأراضي الصينية حيث تعهد ماو قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والاتفاق الصيني – البريطاني عام ١٩٨٤ الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية تجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلميا، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان الذي لم تبد فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال[٢].

وقد عملت الصين على تقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونج كونج* وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلمياً، فبعد أن كانت التجارة البينية ما بين الصين وهونج كونج حوالي (٢,٢) مليار دولار عام ١٩٧٩، نجدها وصلت عام ١٩٩٢ إلى (٨٠) مليار دولار[٣]، وقد أصبحت الصين عام ١٩٩٥ أهم أسواق الصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة[٤].

سابعا : صيانة استقلالية وتمايز وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى[٥]، وقد قال السفير الصيني في موسكو بعد تطور العلاقات الصينية –

---

(١) هنري كيسنجر (٢٠٠٢)، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٣٣.

(٢) هويون، محمد، (٢٠٠٧). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع١٣، شتاء، ص ص ٦١-٦٢.

* عادت هونج كونج للسيادة الصينية فعليا عام ١٩٩٧.

(٣) محافظة، علي، (٢٠٠٧). العرب والصين، صحيفة الدستور (الأردن)، ٢٠٠٧/١٠/٢١. ص ١٩.

(٤)الزيدي، خضير، (٢٠٠٣). العلاقات العربية – الصينية: الواقع وآفاق المستقبل. في سامي عبد الله خصاونة (محرر)، العلاقات العربية – الآسيوية، عمان: الجامعة الأردنية، ص ٥٩٠.

(٥) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروسية والحديث عن شراكة استراتيجية بينهما أن الحلف السياسي – العسكري بين الصين وروسيا مستبعد، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في أحلاف مع أي طرف كان[١].

ثامنا : توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق آسيا، فتقلد الصين لدور قيادي في منطقتها الإقليمية هو أحد مرتكزات سياستها الخارجية، إلا أن الأسلوب الصيني تحول من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة لصالح أسلوب تدعيم علاقاتها التجارية مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن ميولها واتجاهاتها، وذلك في محاولة منها لتكوين شبكة من العلاقات التجارية تكون الصين محورها في منطقتها الإقليمية اعتمادا على الدياسبورا الصينية* في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يدفع الصين إلى دور وموقع اقتصادي ريادي في منطقتها الإقليمية.

تاسعا : إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ورفض الهيمنة بأشكالها كافة، وتسعى الصين في سياستها الخارجية إلى خلق موقف دولي موحد ضد المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم، وتوضح الشراكة الاستراتيجية بين كل من روسيا والصين ذلك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

---

(١) جبان، لي ولي، (٢٠٠١). العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، ع ١٤٥، يوليو، ص ٧١-٧٢.

* الدياسبورا الصينية: هم الصينيون المنتشرون في جميع أنحاء العالم، وتسيطر الدياسبورا الصينية في جنوب شرق آسيا على أغلب اقتصاديات تلك الدول، ففي ماليزيا يسيطر الصينيون على ٩٥% من الاقتصاد، وفي أندونيسيا يسيطرون على ٨٠% من الاقتصاد، كما يسيطرون على كامل الاقتصاد الفلبيني والسنغافوري تقريبا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد

قامت السياسية الخارجية للصين الشعبية منذ أوائل الستينيات على رفض هيمنة أي من القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في شؤون العالم المعاصر، وشجعت لذلك القوى المتوسطة التي يمكن أن تشكل أطرافاً موازنة لها في السياسة الدولية مثل دول غرب أوروبا وبعض القوى الجديدة في العالم الثالث(١).

وكانت الصين الشعبية حليفاً وثيقاً للاتحاد السوفيتي طوال العقد الأول من عمرها وتلقت من الاتحاد السوفيتي معونات اقتصادية وعسكرية مهمة ثم تفجر الصراع بينهما في عام ١٩٦٠، واجتازت بعد ذلك فترة صعبة واجهت خلالها عداء القوتين الأعظم في العالم حتى بدأت الإدارة الأمريكية حواراً معها على أعلى المستويات منذ عام ١٩٦٩، وأدى ذلك إلى إقامة علاقة تعاون اقتصادي وتكنولوجي بينهما انتهى بشراء الصين بعض الأسلحة الأمريكية وتبادل السفراء بين البلدين في أول كانون الثاني عام ١٩٧٩.

ومن ناحية أخرى سعت زعامة ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي إلى تخفيف التوتر في العلاقات الصينية السوفيتية واستعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، وتوج ذلك بزيارة ميخائيل غورباتشوف للصين في حزيران عام ١٩٨٩ في ظروف تميزت بمظاهرات الطلبة الصينيين للمطالبة بحريات سياسية تشبه ما أتاحته سياسة المكاشفة للمواطنين في الاتحاد السوفيتي(٢).

وقد أصبحت الصين تواجه ضغوطاً متزايدة من الدول الغربية في أعقاب إخفاق الانقلاب العسكري ضد الرئيس غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي في ١٩-٢٢ آب عام ١٩٩١، والذي أدى إلى تقلص نفوذ الجناح المتشدد في الحزب

(1)Blumenthal, Dan, (2005), Providing Arms China and the Middle East, Middle East Quarterly, spring, P20.
(2)Henderson, simon, (2006). Chinese - Saudi cooperation: oil but also missiles. Policy watch, 21, April, p8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيوعي في عديد من الجمهوريات السوفيتية، وتسعى هذه الضغوط إلى أن تحذو الصين حذو قيادة غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي بإدخال إصلاحات سياسية ليبرالية. إلا أن القيادة الصينية رأت على العكس من ذلك أن الإصلاح السياسي السريع الذي أدخلته قيادة غورباتشوف هو الذي سبب الاضطراب السياسي في الاتحاد السوفيتي، وقلص دور الحزب فيه. وتحاول القيادة الصينية في الوقت الحاضر مواصلة تطوير العلاقات مع الدول كافة مع الحرص على نموذج متميز في إدارة التنمية في البلاد[١].

ومن الواضح أن تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر الحركة السياسية الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصاً جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكراً على القوتين العظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية. وكذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية؛ ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية؛ الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، تثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس "الاحتكار الدولي" لقوتين عظميين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

(1)Harsh, (2006), Saudi Arabia woos China and India, Middle East quarterly, Fall, P16.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأتي الأيديولوجيا التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية في مقدمة مظاهر التغيير، وقد يصح القول إن الصين تلجأ –في بعض الأحيان– إلى المبررات الأيديولوجية كمحدد للرؤية، لكنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك نظرة الصين إلى القانون الدولي ومفهوم الشرعية الدولية، حيث أصبحت أكثر احتراماً لهما[١].

وتشير الصين إلى رغبتها في تأكيد دور هيئة الأمم المتحدة في تفادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها، وأن يكون لمجلس الأمن دور فعال وحيوي ومحايد في معالجة الأزمات، وفي تشكل قوات حفظ السلام حفاظاً على السلم والأمن الدوليين. وترى الصين أن العقوبات الدولية وبخاصة الحصارات الاقتصادية يجب أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الأمن[٢].

وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي، فإنها تتطلع إلى نظام عالمي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة، بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، وعن التكتلات والمحاور الدولية. وفي هذا الإطار تركز الصين على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وأهمية عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وترى أن تكون مفاهيم القانون الدولي والعرف الدولي هي أساس العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك تركز على مبدأ "حرية الاختيار"، أي أن تكون لكل دولة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها دون تدخل الدول الأخرى. وترى الصين أن عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدولة؛ وفي هذا إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تربط دائماً علاقاتها التجارية مع الصين بمسألة حقوق الإنسان الداخلية، فهي تعارض بشدة مثلاً موقف الصين تجاه الأقليات في التبت. ومن

(1) فهمي، محمد، عبد القادر (٢٠٠٠)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ص ٣٧.
(2) باكير، علي حسين، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سابق، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الممكن هنا أن يُرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الشؤون إلى أنه اهتمام اقتصادي بحت؛ فاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان كعنصر في سياستها التجارية، هو بمنزلة ورقة ضغط على الصين لتعديل بعض سياساتها الاقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الأمريكية، كانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

وكذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي؛ "القطبية الاحادية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية"، وهي تدعو إلى "مبدأ المشاركة" في التفاعلات السياسية الدولية بدلاً من الانفراد بها. ومن هنا تحددت رؤية الصين إلى النظام الدولي بأنه نظام قائم على التعددية والمشاركة بدلاً من الانفراد والاحتكار من قبل دولة واحدة.

واستكمالاً لرؤيتها الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي، لا تميل الصين إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل أي جبهات في مواجهة قوى معينة. وحرصت على تنحية الخلافات الإيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانباً، وتنمية علاقات قوامها المصلحة المتبادلة، حتى نجحت في استقطاب استثمارات ضخمة من دول الجوار وصلت عام ١٩٩٥ إلى ما يزيد على ٥٠ مليار دولار[١].

وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية– الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي. وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن جوار مع الدول المحيطة بها، وأصبحت الصين تعطى هذه السياسة أولوية متقدمة، فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إندونيسيا، واتبعت علاقات أكثر تقارباً وأكثر تعاوناً مع باقي الدول؛ ففي عام ١٩٩١ تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغير

(1) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية. نقلا عن الموقع التالي http:Gulfinthemedia.com في ٢٠٠٦/٢/٢٥..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف فيتنام مع المشكلة الكمبودية، والتوقف عن دعمها لها. وقد يصح القول إن هناك بعض المشكلات المعلقة مع فيتنام، لكن الصين تأمل – وتسعى في الوقت نفسه– إلى حلها سلمياً، وتسعى بالاتجاه نفسه مع كل من ماليزيا والفلبين. وكذلك اعترفت بكوريا الجنوبية عام ١٩٩٢ وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية، وأقامت علاقات طيبة مع باكستان، كما حسنت علاقاتها مع الهند منذ عام ١٩٩١، حيث دخل البلدان في حوار أنهى أغلب المشكلات بينهما، ورغم أن مشكلة الحدود لم تزل عقبة في سبيل تطوير العلاقات، فثمة اتفاق بين الجانبين على حلها سليماً. فقد أكدت الهند التزامها بسيادة الصين على التبت، كما أكدت على منع العناصر التي تقيم في المنفى والتي تنتمي إلى مواطني التبت، من ممارسة أي أنشطة عدائية ضد الصين من الأراضي الهندية، وأصبح البلدان يلتزمان بمبادئ التعايش السلمي. وفضلاً عن ذلك فإن الصين تسعى إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا وجمهوريات آسيا الوسطى. وقد كان تطور هذه العلاقات سبباً في ضم الصين إلى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية كمنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (APEC)، والمنبر الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) [١].

وإذا كانت للصين مواقف متعارضة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا لا يلغي سعيها إلى تطوير علاقاتها معها وفق أسس التعاون والمصالح المتبادلة[٢]، ولهذا تحظى العلاقات الصينية– الأمريكية بتأكيد خاص؛ حيث تعد العلاقات الاقتصادية– التجارية مهمة للطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في الصين الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد الأمريكي سواء من الناحية الاستثمارية أو التصديرية. وترى الصين في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي يمكن الاستفادة منها من الناحية التقنية في شتى المجالات، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية

(1) باكير، علي حسين، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٢)هويرن، محمد، مرجع سابق، ص٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غالباً ما تستخدم الأداة الاقتصادية في مواجهة الصين حينما تتعارض المصالح في بعض المواقف السياسية[١].

ورغبة من الصين في أن تكون دولة لها مكانة، ضمن تشكيلات مراكز القوى في النظام الدولي الجديد، تسعى لأن يكون لها إسهام واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلم والأمن الدوليين، والمشاركة الفاعلة القائمة على قاعدة المساواة في حل المشكلات الدولية. وقد كان من مظاهر هذا التوجه معارضة الصين لبعض المواقف الأمريكية التي ترى فيها ما يتعارض مع مصالحها؛ ففي كانون الثاني ١٩٩٧ أقدمت الصين على خطوة لا تخلو من دلالة، فقد استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد الخطة الأمريكية لإرسال ١٥٥ مراقباً دولياً لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في جواتيمالا، وذلك بسبب علاقاتها مع تايوان، وإن كان هذا الفيتو هو الأول من نوعه منذ عام ٢٥عاماً.

وكذلك تعارض الصين المحاولات الأمريكية للانفراد بشؤون القارة الآسيوية، وتبدي شكوكاً قوية تجاه المساعي الأمريكية الرامية إلى تكثيف الروابط الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول القارة. ولعل من أبرز التحديات التي أثارت الهاجس الأمني لدى الصين، الاتفاق الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية الذي كشف عنه تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أذيع في ٧تموز ١٩٩٧، حيث شدد الاتفاق على ضرورة أن تعزز كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعاونهما العسكري بخاصة في مجال القيادة والاستخبارات، وذلك للتصدي بشكل أفضل لأزمات محتملة في المنطقة المحيطة باليابان، والتصدي لأي أزمة محتملة في شرق آسيا، وأن تبذل كل من الدولتين جهوداً حثيثة وتخطيطاً ثنائياً تعاوناً فعالاً في حال تعرض اليابان لهجوم عسكري أو نشوء أزمات في المناطق القريبة منها.

(1) الوادي، محمد خير، (٢٠٠٥). إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، دمشق: الأهالي، ص٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي إطار العلاقات الصينية- الأمريكية يعتقد كثيرون من الخبراء الأمريكيين أن من الضروري أن تقابل طموحات الصين القومية وتنامي مؤشرات قوتها الاقتصادية، بتأكيدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على قوتها العسكرية ونشاطها الدبلوماسي لتنشئ حزاماً ساحلياً يحيط بأوراسيا يمتد من اليابان عبر منطقة آسيا إلى الشرق الأوسط.

أما على الصعيد الجيوستراتيجي فقد بدأ بعض الخبراء الأمريكيين يرون أن الصين قوة يمكن أن يكون لها شأن ضمن منطقة أوراسيا. وقد عبر زبجنيو برجنسكي عن هذه الاحتمالية وما يترتب عليها من نتائج يمكن أن تشكل تحدياً للوضع الانفرادي الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية. فقد اعتبر برجنسكي الصين من اللاعبين الجيوستراتيجيين، ولديها إمكانيات تؤهلها لتمارس القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة. إلا أنه لا يأخذ بهذه المقولة على إطلاقها، ويرى أنه ما تزال هناك شكوك في أن تصبح الصين قوة عالمية مناظرة للولايات المتحدة الأمريكية وتوضع معها على قدم المساواة. ومحمل ذلك، من وجهة نظره، يعود بالدرجة الأساس إلى العامل الاقتصادي، فثمة شكوك في إمكانية استمرار معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الصين بوتائر متنامية. كما أن التعويل على القوة العسكرية للاضطلاع بمهام عالمية يتطلب موارد اقتصادية قد لا تكون الصين قادرة على تأمينها، وهي المعضلة نفسها التي واجهت الاتحاد السوفيتي سابقاً وقادت إلى تراجعه[1].

ومع ذلك وفي إطار هذه الفكرة، غالباً ما يدور الجدل بين فريقين يعبران عن وجهتي نظر متباينتين حول ما ينبغي أن تكون عليه الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصين. فهناك فريق يدعو إلى إتباع سياسة احتواء الصين قبل أن تبرز قوة "محاربة" أو "متحدية" تقود إلى عدم الاستقرار في آسيا، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً للمصالح الأمريكية الحيوية، وحجتهم في ذلك أن بروز الصين قوة آسيوية قد يدفع

(1) أبو عامر، علاء (٢٠٠٠)، الوظيفة الدبلوماسية "نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها"، دار الشروق، عمان، ص ١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها إلى المطالبة ومن ثم العمل على تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، وهذا من شأنه أن يثير جملة متاعب، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على مواجهتها بحسن وفاعلية، ولاسيما في منطقة المحيط الهادي؛ فالصين تهدف، من وجهة نظر هذا الفريق، إلى الحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتناقض بوضوح مع هدف أمريكي أساسي، هو منع أي بلد واحد من أن يتحول إلى قوة سائدة في آسيا، كما أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن الصين ما تزال تحمل قيماً ومبادئ وتتبع سياسات بما لا يتلاءم والتوجهات الأمريكية ومفاهيمها حول حقوق الإنسان والدفاع عن الحرية[١].

وعلى نقيض هذه الأطروحات، هناك أنصار الدعوة إلى الانفتاح على الصين والارتباط معها في برامج التعاون الاقتصادي والأمني والتقني، بل وبناء مشاركة معها حول قضايا مختلفة يمكن أن تمد جسور التقارب والتعاون. ويرى هذا الفريق أن القول إن الصين تشكل مصدراً للتهديد الدائم، هو رؤية تستبق توقعات قد تكون مبنية على أسس مبالغ فيها، وان معاملة الصين كعدو قد يدفع بها لتكون كذلك مستقبلاً؛ في حين أن تجاوز هذه التصورات التجريدية نحو توسيع العلاقات الاقتصادية، والحوارات الرسمية حول القضايا الأمنية وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة من شأنه أن يزيد من احتمال أن تتصرف الصين بطريقة تتفق أو تقترب فيها من المصالح الأمريكية. كما يعتقد أنصار سياسة مواصلة الانفتاح على الصين والتعاون معها، أن الخيرة تدرك أن خياراتها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية متروكة لتحددها بنفسها، فإذا اتبعت الصين سياسات وخيارات عدائية فإن بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير سياساتها تجاهها[٢].

أما عن المخاوف المتعلقة بطبيعة القوة العسكرية الصينية واحتمالات تطورها مستقبلاً، فإن أنصار السياسة الداعية إلى التعاون مع الصين يعتقدون- خلافاً لما يذهب إليه أنصار سياسة الاحتواء- أن ثمة مبالغة في تقدير حقيقة القوة العسكرية

(1)باز، عبد الكريم، (٢٠٠١). العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي والتجاري، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢١، ص١٠٤.

(2) هويرن، محمد، مرجع سابق، ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصينية، مقارنة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن وسائل الإعلام الأمريكية لجأت إلى تضخيمها على نحو غير مسوغ لإثارة ما يسمى بـ "التهديد الصيني"، فعندهم أن الصين ما تزال- مع كل نموها الاقتصادي الحديث- دولة فقيرة، ومن المحتمل أن تواجه ضغوطاً على قدرتها على مواصلة بناء قوتها العسكرية والاستمرار فيها لتكون في وضع تقارب فيه الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن معدلات بناء القوة العسكرية الأمريكية ونموها ليست في حالة ثبات وسكون، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تطوير أنظمة أسلحتها القتالية بشقيها التقليدي والاستراتيجي، بما يضمن الحفاظ على طبيعة "الفجوة" التقنية في ميدان الصناعات العسكرية(١).

ومع ذلك يبدو أن هذا الجدل قد حسم لصالح أنصار سياسة الانفتاح؛ فالرئيس الأمريكي بيل كلنتون رفض أسلوب الاحتواء، وتبنى سياسة التعاون البناء، وكان من أهم مظاهرها الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانج زيمين للولايات المتحدة الأمريكية في أول تشرين الثاني ١٩٩٧، وكانت الزيارة الأولى لرئيس صيني بعد زيارة الرئيس دنج هسياو بنج للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩. وقد دللت هذه الزيارة على أن الحوار الصيني الأمريكي قد استند إلى عدد من المفاهيم المشتركة، من أبرزها تغليب المصالح على العائد والأيديولوجيات، وأنه من الضروري خلق "أرضية مشتركة" واتباع جهد مشترك لاحتواء عناصر الخلاف تجنباً لما يمكن أن يؤدي إليه من مواجهات(٢).

وقد قام الرئيس الأمريكي كلنتون بزيارة الصين في ٢٥حزيران ١٩٩٨، وهي الزيارة التي حسمت اختيار كلنتون وأنهت النقاش حول احتواء الصين. ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، فإن الصين أقدمت على سياسات لاقت ارتياحاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كجهودها لإقناع باكستان والهند بالابتعاد عن سباق التسلح النووي، وإدانتها لأجرائهما تجارب نووية، وجهودها في إقناع كوريا الشمالية

(1) باكير، علي حسين، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سابق، ص ١٧.
(2) المصدر نفسه، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتجميد برنامجها النووي، كذلك كانت الصين شريكاً مساعداً في الجهود الدولية لاستقرار الأزمة المالية الآسيوية. كما تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتبار العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين، حيث يوجد العديد من القضايا موضع الخلاف بين الطرفين الصيني والأمريكي، وهذا لا يمكن نكرانه، فالإدارة الأمريكية تعتقد أن تقدم الصين الاقتصادي سوف يدفع إلى المزيد من الاعتمادية المتبادلة، ما يجعلها تعتمد بشكل أكثر على غيرها من الأمم في مجالات الأسواق والاستثمار والطاقة والانفتاح على الأفكار[١].

ومع ذلك فإن هناك هامشاً خلافياً ما يزال واضحاً بين الطرفين، ومن معالمه فشل الولايات المتحدة الأمريكية في أن تنتزع من الصين تعهداً مطلقاً بعدم نقل تقنيات صناعة الصواريخ إلى المناطق المضطربة من العالم، وإن كانت بكين قد وافقت على فرض قيود أكثر على صادراتها من هذه النوعية إلى دول العالم الثالث ذات التطلعات النووية. كما أخفق الجانبان في الاتفاق على انضمام الصين المبكر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين ما زال أمامها أن تستوفي عدداً من الشروط خاصة في مجال فتح أسواقها ومجالات الصناعة والزراعة والخدمات[٢].

إن النظرة الأمريكية للصين وطبيعة العلاقات بينهما ستعتمد إلى حد بعيد بطبيعة الدور الصيني في آسيا وببروز الصين كمجتمع مختلف تماماً في انفتاحه السياسي والثقافي والاقتصادي عما تطورت عليه لعدة أجيال سابقة.

وعلى صعيد علاقات الصين مع روسيا وباقي الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفيتي، فإن الصين أعطت اهتماماً خاصاً للعلاقات معها حيث إنها تفضل التعامل مع شعوب هذه الدول وحكوماتها بعيداً عن أي التزامات أيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيبة وحسنة مع هذه الدول. وفي إطار تعاملها مع

(1)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧). الصين ومستقبل علاقات القوى، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤١، تموز، ص٤٨.
(2) قنديل، حنان/ (١٩٨٧). الصين بعد ما. مجلة السياسة الدولية ع٨٩، ص ص ١٠٥-١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روسيا فإن العلاقات بين البلدين شهدت ازدهاراً غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن لبكين في كانون الأول ١٩٩٢، حيث تم التفاهم على حل المشكلات الحدودية وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة، وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات وميادين متعددة. وفي تطور لاحق جاء الإعلان السياسي الصادر عن القمة الصينية – الروسية في ٢٣ نيسان ١٩٩٧ ليؤكد رفض الدولتين انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، وعكس البيان القلق من محاولة توسيع حلف الأطلسي وتدعيم التكتلات العسكرية، من خلال التركيز على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية والدولية، فضلاً عن كونه يمثل اتجاهاً يسير ضد التيار الحالي للسلام والتنمية والاستقرار الدولي، كما شدد البيان على ضرورة إحياء عالم متعدد الأقطاب تتعامل فيه الدول على قدم المساواة[١].

ومن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي التقارب مع فرنسا الذي بدأ منذ عام ١٩٩٤، وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا فيما يتعلق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية– الفرنسية والبيان المشترك في ١٦أيار ١٩٩٧ في بكين، فقد جاء فيه أنه مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الوقت قد حان لكي تعزز الصين وفرنسا من مبادرتهما لدعم مشاركتهما في تسيير شؤون العالم على المدى الطويل. وقرر الجانبان العمل على تعزيز التعاون والتصدي لأي محاولة للهيمنة على الشؤون العالمية، وبخاصة في مناطق التوترات في أنحاء العالم. هذا، وتعول الصين على أن تكون فرنسا بوابتها للانفتاح على أوربا، حيث دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي دول الاتحاد الأوربي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية، فقد وصفها بأنها الدولة التي سوف تقرر اتجاه القرن الحادي والعشرين. وجاء التعبير عن رؤية فرنسا للصين في كلمة شيراك أنه "حان الوقت لإيجاد مدخل

(1)باز، عبد الكريم، مرجع سابق، ص١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديد بين الصين والغرب يعتمد على الاعتراف والتقدير المتبادل والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى"[١].

لقد شهدت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية بداية عملية الاستقطاب الدولي في أعنف صورها. وترتب على هذا الاستقطاب أن أصبح المجتمع الدولي مقسماً تقريباً في نطاق كتلتين توافرت لكل منهما إمكانات هائلة من القوة، وتعتنق الدول المنضمة إليها أيديولوجياً واحدة، تمثل الأساس الذي يرتفع فوقه تصورها لطبيعة دورها إزاء التحديات التي تتعرض لها من الكتلة التي تتصارع معها، كما قامت كل من الكتلتين على انتهاج إستراتيجية دولية تحدد مضمونها وهدفها من واقع المصالح المشتركة للدول التي تشارك في مسؤولية تنفيذها.

وقد قام تركيب هاتين الكتلتين على وجود قوة متفوقة في مركز التحكم والسيطرة "دولة استقطاب"، تتبعها مجموعة من القوى أو الدول الأقل قوة. وتتمتع هذه القوة المسيطرة بسلطة شبه مطلقة في تقرير جميع الأوضاع المتعلقة بهذه الإستراتيجية في ضوء الأيديولوجيا التي تؤمن بها، حتى وصف هذا العصر بأنه عصر الإيديولوجيات المتصارعة؛ وقد كان ذلك من بين أقوى الأسباب التي غذت صراع القوتين العظميين، ووضعت كلاً منهما في حالة من التأهب والمواجهة، ووصلت بسباق التسلح بينهما إلى درجة عالية من الخطورة. وتعاظم دور الأيديولوجيا في تعميق مجريات هذا الصراع حتى ذهب العديد إلى تصوير الحرب الباردة على أنها صراع عقائدي بحت، وأن كل ما يحدث في الساحة الدولية لم يكن أكثر من رد فعل أو نتاج تلقائي لهذا الصراع العقائدي، بل أن هناك من كان ينظر إلى صراع الإيديولوجيات في هذه المرحلة على أنه كان حرباً متعصبة من نوع جديد[٢].

لقد أخذت الأيديولوجيات الماركسية والرأسمالية من مخاطبة الرأي العام العالمي هدفاً لها، وامتدت جاذبيتها إلى الكثير من الشعوب والمجتمعات، وهو الأمر

(1) فهمي، محمد، عبد القادر، مرجع سابق، ص ٤٥.
(2) باز، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يبين كيف ان الصراعات والمعتقدات والأفكار أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بمنزلة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول. ومن جهة ثانية بات جانب من تصرفات هذه الدول يسوّغ في إطار عقائدي محض لكي يكسب شيئاً من الشرعية والقبول الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه الأيديولوجيات أداة الإستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي، وتحولت إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة وعمليات التشهير السياسي والتحريض ضد الأنظمة الحاكمة.

ورغم ما طرأ على العلاقات الأمريكية- السوفيتية من مظاهر تكييف ومرونة واضحة خلال مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي، إلا أن المتغير الأيديولوجي بقي حاضراً في العديد من السياسات والمواقف الدولية، كما أصبح له تأثير في السياسات الخارجية، فضلاً عن بقائه معياراً للتمييز بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي[١].

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أحدث تداعيات مماثلة على مستوى البناء الأيديولوجي للعقيدة الماركسية؛ فقد وصفت المرحلة التاريخية التي أعقبت انهياره بأنها مرحلة انهيار للأيديولوجيا الماركسية ذاتها، ولم يلح في الأفق ما يمكن التعويل عليه باعتباره يمثل القوة القادرة على أن تملأ فراغه الأيديولوجي. وكذلك الصين التي اعتقد البعض أن بإمكانها أن تكون القوة المرشحة لتؤدي دور البديل الأيديولوجي، فإن فرص اختبارها أثبتت عدم فاعليتها في هذه الميدان. ويعود ومرد ذلك إلى جملة عوامل؛ منها أن الصين لا تمثل دولة استقطاب أيديولوجي. ونتج القناعة بأنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي أو القدرة على إدامة صراع أيديولوجي تشكل دول العالم النامي ساحاته الرئيسية[٢].

ويفترض بدولة الاستقطاب الأيديولوجي أن يوجد لديها بناء فكري وفلسفي متماسك، سواء كان ذلك على مستوى مكانتها كدولة قائدة أو على مستوى القوى

(1)أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص٨٠.
(2)أبو عامر، علاء، مرجع سابق، ص ٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأطراف المساندة لها والمؤمنة بأيديولوجيتها. ولا يبدو أن الصين تمثل الدول الأيديولوجية القائدة لكي تؤدي الدور نفسه، وتندفع بالدرجة نفسها من القوة العقائدية والزخم الثوري لنشر إيديولوجيتها كما كان عليه حال الاتحاد السوفيتي.

وبسبب من عدم وجود هذه الخاصية، فإن الصين تفتقر إلى الولاءات السياسية والانتشار الأيديولوجي في مناطق عديدة من العالم. والذي أضعف قدرة الصين على الانتشار العقائدي هو ضعف أساليبها الثقافية ومحدودية أدواتها الدعائية المؤثرة التي كان السوفييت يتميزون باستخدامها وتوظيفها. يضاف إلى ذلك ضعف قدرة الصين على تأمين الدعم العسكري وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية في مجال الترغيب والترهيب، كما كان يفعل السوفييت في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

يضاف إلى ذلك إن البيئة الدولية والجمهور الدولي المخاطب لم يعد كل منهما مهيأ لتقبل الأفكار الدعائية والعودة إلى أجواء الحرب الباردة؛ فالقضية المثارة الآن لا تكمن في الكيفية التي تمكن بها أحد النظامين أو الفلسفتين أن ينتصر على الآخر بعد أن زال الاتحاد السوفيتي، وبعد أن أخذ الشك يطعن بمصداقية القدرة على بناء مجتمعات شيوعية، وصولاً إلى عالم المثالية وفق قياسات النظرية الماركسية التي عجزت عن تأمين متطلبات الانتقال إلى الحالة التي حاولت أن تبرهن فيها على صحة الفروض التي انطلقت منها[١].

إن ما هو مثار اليوم هو فاعلية القوة الاقتصادية، وشروط التنافس، والنمو الاقتصادي، وسيادة فلسفة اقتصاد السوق؛ وذلك بهدف تأمين بيئة دولية خالية من الضغوط والتحديات التي تفرضها المعطيات الأيديولوجية كشروط للصراع أو عوامل للاستقرار.

لقد كان الاهتمام الرئيسي للصين منذ منتصف التسعينيات يقوم على التعاون وليس تحدى نظام التحالف الأمريكي. ويبرز ذلك الإطار نوايا جمهورية الصين

(1) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص ٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبية لحماية استقلالها وسيادتها كأساس للسياسة الخارجية الصينية الجديدة التي تستهدف خلق بيئة دولية ملائمة لإصلاحاتها الاقتصادية وجهودها للتحديث والحصول على السلام العالمي ودعم التنمية العامة. وتطالب الصين بشجاعة بتأسيس نظام عالمي جديد، الذي سيضمن بدوره استقرار الصين على المدى البعيد. إن المفهوم الأمني الجديد يكرر مواقف الصين بشأن الأمن الدولي، مثل عدم المشاركة في سباق التسلح ورفض الانجذاب أيضاً إلى سباق تسلح، ولكن فى الوقت نفسه، تعلن الصين مواقفها الخاصة ضد الهيمنة وسياسة القوة، والظلم والتوسع الاستعماري لدولة منفردة، كما أنها تدافع عن التعددية القطبية للعالم، وتركز على ضرورة حل النزاعات الدولية عن طريق التفاوض، وتدعو الأمم المتحدة لتلعب دوراً مسيطراً في الشؤون الدولية. وتنشد الصين التعايش السلمي المتناغم لكل القوى بدلاً من المواجهات النزاعية بين القوى العظمى، وذلك بالتأكيد على تعدد القطبية. ونتيجة لذلك فإن التعدد القطبي يناقض المساعدة الذاتية، والتقدم الأحادي للأمن والتنمية المرتبطة بلعبة القوى العظمى التقليدية. ويمد هذا المفهوم الأمني الجديد شئون منطقة شرق آسيا بكل من الرؤية والاتجاه في ثلاثة اتجاهات[١]:

أولاً: يقدم هذا المفهوم مخططاً تفصيلياً للأمن البديل للنظام الأمريكي المسيطر الأحادي الجانب للتحالفات، والذي أصبح علامة مميزة في التضاريس الأمنية للعالم. ويتصور هذا المفهوم إطاراً أمنياً إقليمياً متعدد الأقطاب وخالياً من أي بناء تحالفي، وينتقد ذلك بطريقة غير مباشرة التحالفات الأمريكية، ويشجع الدول الأسيوية على انتهاج سياسات مستقلة عن الهيمنة الأمريكية. وتبرز توجهات الصين الجديدة لجيرانها في شرق آسيا عن طريق الخطاب والأفعال لإضعاف النفوذ الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك، فقد توقفت مثل تلك الانتقادات التكتيكية لوضع الولايات المتحدة في شرق آسيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[٢].

(1)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧). مرجع سابق، ص٤٨.
(2) تطور سريع خلال سنوات محدودة في العلاقات السعودية الصينية، مجلة المعرفة، ع١٥١، ٢٠٠٧، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: لقد مُهدت الطريق لموجة صينية غير مسبوقة من النشاط الدبلوماسي- ومن مبادرات اقتصادية، وسياسية، وأمنية وثقافية في شرق آسيا. فمنذ أواسط التسعينيات- وسعت الصين من عدد ومن مدى علاقاتها الثنائية، ونظمت وشاركت في العديد من الترتيبات الاقتصادية والأمنية وعمقت مشاركتها في منظمات مؤثرة متعددة الأطراف، وساعدت في عنونة العديد من القضايا الأمنية العالمية. وقد ركزت الدبلوماسية الصينية على علاقات جمهورية الصين الشعبية مع منظمة الآسيان. وقد ولدت رغبة بكين في إرضاء المخاوف السياسية لكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا الرغبة الطيبة لدى مسئولي تلك الدول.

ثالثاً: من أجل ترسيخ شكل جديد من العلاقات شككت الصين وتساءلت عن أهمية القوة العسكرية للعلاقات الدولية. ويجادل المسئولون والمثقفون الصينيون بأنه مع انتهاء الحرب الباردة لا يجب على الاهتمامات الأمنية أن تركز على الدفاع الحربي، بل لابد للدول أن تعالج مجموعة واسعة من التحديات الأمنية مثل طرق المخدرات، والإرهاب، والجرائم والمنظمة العالمية، والتدهور البيئي، والصراع المدني والعرقي وندرة الموارد. ويدعو المبدأ السياسي إلى توسيع مجالات الأمن لتتضمن القضايا غير العسكرية مثل القضايا الاقتصادية والبيئية والمشكلات الاجتماعية مثل الفقر، والكوارث الطبيعية، والجرائم، والتمييز الاجتماعي والبطالة[١].

تدافع الصين الآن عن الأمن الشامل الذي يكون فيه الأمن الحربي مكوناً من ضمن مكونات إستراتيجية أمنية قومية شامله في الواقع، وتفضل الصين الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية للحديث عن اهتماماتها الأمنية الدولية، بينما تعتبر الوسائل الحربية غير مناسبة. وبالتركيز على الحاجة إلى نوعية أمنية غير تقليدية، نشدت الصين دمج مفهوم النمو المشترك والمجتمع الأمني في علاقاتها الشاملة مع الدول المجاورة لها، كما أنها ركزت على تبنى نموذج من التعاون بين الدول يزيد مفهوم الأمن الجماعي للدول المشاركة، وفى الوقت نفسه لا تهدد أي

(1) عطوان، خضر عباس، مرجع سابق، ص ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جماعة أو فئة خارجة عن ذلك. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر جمد التعاون الصيني في الحرب العالمية على الإرهاب مخاوف الولايات المتحدة الإستراتيجية من الصين من أن تصبح نداً أو نظيراً لها. وذلك، بالتالي، ساعد على كبح جماح القوة الأمريكية، وحد من شكوك الولايات المتحدة المتزايدة وعدائها للصين في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى المدى البعيد، سيجعل التركيز على تلك التحديات الأمنية غير التقليدية سيجعل التوجه الأمريكي الأمني المتطرف عسكرياً وواقعياَ شيئاً قديماً، وسيدعم التعاون بين دول شرق آسيا في التعامل مع التهديدات غير الحربية على حساب النفوذ الأمريكي في المنطقة(١).

وتستخدم الصين إستراتيجية ثابتة للتأثير في انبثاقها السلمي وتتمثل الإستراتيجية في مساعداتها من المؤن ودعم علاقاتها الاستشارية مع جيرانها. وجمهورية الصين الشعبية تمنح المساعدات وتمد الدول الأصغر في شرق آسيا بصوتها المؤسس من خلال: (أ) اقتصادها سريع النمو، (ب)عملية الآسيان زائد ثلاثة (APT)، و(ج) منتدى الآسيان الإقليمي (ARF). وتستخدم جمهورية الصين الشعبية اقتصادها المنتعش لمنح الفرص لدول الآسيان ولجرهم إلى مدارها السياسي الآخذ في النمو. إن المناطق الساحلية النابضة في الصين بالأخص معرضه لأن تصبح سوقاً مهماً لصادرات الآسيان عالية الجودة نوعاً ما.

وعن طريق منح المساعدات لدول الآسيان الأصغر تعتمد الصين على إطار عملية الآسيان زائد ثلاثة. وينظر الدبلوماسيون الصينيون إلى الـ APT (الآسيان زائد ثلاثة) على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي في شرق آسيا، وذلك بدوره يدل على أهميتها النسبية بالمقارنة مع المنتديات الإقليمية الأخرى، ومن خلال الـ APT وثقت جمهورية الصين الشعبية روابطها الثنائية مع دول الآسيان. وبمقتضى اتفاقية تشيانج مأي والآسيان زائد ثلاثة وقعت الصين على عملية تبادل عملة بقيمة واحد ونصف مليار دولار مع ماليزيا في عام ٢٠٠٢، كما تعهدت بكين أيضاً ببناء بعض مشاريع البنية التحتية للفلبين، وأن تشترى غازاً طبيعياً سائلاً من مقاطعة يابوا

(1)جيان، لي وي (٢٠٠٠). مرجع سابق، ص٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في غرب إندونيسيا، واتفاقية تجارية بقيمة خمسة وعشرين مليار دولار. أما أكثر المساعدات المقدمة من الصين لدول الآسيان دلالة فهو عرضها بإقامة منطقة تجارية حره. ويعتبر عرض الصين بإقامة منطقة تجارة حرة لدول الآسيان مؤشراً على كيف أصبحت الصين بارعة جداً في رفع قيمة أمنها الاقتصادي عن طريق التعامل بمهارة مع قوى السوق العالمية. وتعتبر الصين اتفاقيات التجارة الإقليمية وسيلة لدمج الاقتصاد الصيني العملاق في اقتصاد دول جنوب شرق آسيا. وتأمل بكين في قدرة اتفاقية التجارة الإقليمية على محاكاة النمو في اقتصادها التصديري المسار لأنهم بذلك سيؤدون إلى تناغم اقتصادي أكبر بين الدول الأعضاء من خلال الاتفاقات المؤسسية، وستدعم الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي لمنع حدوث أي أزمة (التأثير الضار) [١]. وتأمل الصين في إتمام اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين الآسيان في غضون عشر سنوات. وسوف يتضمن ذلك تحرير بكين الواسع لسوقها لكي تعوض التأثير السلبي لتشعب الاستثمار بعيداً عن الآسيان نتيجة لانضمام جمهورية الصين الشعبية لاتفاقية التجارة الحرة العالمية. وستخلق اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين أكبر سوق فردى عالمي، إذ يشتمل على حوالي واحد وسبعة من عشرة مليار مستهلك، تريليوني دولار ناتج محلى إجمالي، وتجارة متبادلة يمكن أن تربو إلى زيادة قدرها ثمانية وأربعين في المائة من صادرات الآسيان للصين وحوالي خمسة للدول الأعضاء في الآسيان. لقد عرضت بكين تنازلاً إضافياً على هيئة برنامجها المبكر للحصاد الذي يتضمن فتح الصين لبعض قطاعاتها أسواقاً قبل أن تستطيع دول الآسيان تبادل المنفعة، وسيمنح ذلك اقتصاديات الآسيان ميزة نسبية في بعض قطاعات الغذاء والزراعة في فترة قصيرة نوعاً ما. ومع ذلك، لاحظ بعض المراقبين أن هذه الخطوة ما هي إلا خطوة رمزية، لأن الصين سبق أن قدمت هذا التنازل من قبل لبروتوكول منظمة التجارة العالمية. وكذلك بسبب الصعوبة التي تواجهها الآسيان في تطبيق منطقة التجارة الحرة الخاصة بها قد لا تستطيع الدول الأعضاء تنفيذ التزاماتها تجاه منطقة التجارة الحرة مع الصين.

(1) Blumenthal, Dan, (2005), Providing Arms China and the Middle East, Middle East Quarterly, spring, P20.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من ذلك، وبسبب الدلالة الجيو سياسية فإن منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين قد تؤدى إلى علاقات اقتصادية أقرب بين الدول الأعضاء في الآسيان وبكين على حساب طوكيو، وعلى حساب الولايات المتحدة[١].

وقد اعتمدت الصين على تعدد العلاقات لتدعم المشاورات مع الدول الأصغر في الإقليم. مع أنها سابقاً كانت ضد المؤسسات متعددة الأطراف خوفاً من أن تستخدم بعض الدول تلك التكتلات لعقاب ولكبح جماح جمهورية الصين الشعبية. وقد جددت الصين مشاركتها في منتدى الآسيان الإقليمي خلال النصف الثاني من التسعينيات. وتكيفت سريعاً مع الأسلوب التوريطى لمؤتمر الآسيان الإقليمي عن طريق استخدام توجهها الناعم في احتواء النزاعات بين الدول الأعضاء. وبالمثل فقد رفعت مستوى مشاركتها في المنتدى الإقليمي عام ١٩٩٦ استجابة لتدهور العلاقات في شمال شرق آسيا، مع الولايات المتحدة وأيضاً مع الآسيان. ومنعت بكين استخدام منتدى الآسيان الإقليمي كأداة للتوازن ولكبح جماح الصين، وعززت من دور زعماء الآسيان في المنتدى الإقليمي عن طريق التضييق على الولايات المتحدة واليابان. وقدمت بفاعلية صورة لجمهورية الصين الشعبية كجار طيب. ولإثبات وجهة نظرها، أصبحت الصين عملية جداً في التعامل مع النزاعات الإقليمية مع دول الآسيان على جزر باراسيل وسبارتلى. وبالرغم من أن جمهورية الصين مازالت متمسكة بحقها التاريخي في هاتين الجزيرتين، لكنها مستعدة لحل تلك النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية المرتكزة على القانون الدولي. وقد وقعت كل من الصين والآسيان على إعلان مبادئ في عام ٢٠٠٢ بعد أربع سنوات من المفاوضات المكثفة. ويعبر هذا الإعلان عن نوايا الجانبين لعرض كبح الجماح في بحر الصين الشمالي. واشتملت المسودة الأخيرة على معظم العرض المقدم من الآسيان والقليل مما قدمته الصين.

وتتفاعل الصين أيضاً مع الشركاء الاقتصاديين الشرق أسيويين في بعض المنتديات. الاقتصادية الإقليمية. والاعتقاد بأن تجربة الإقليمية في مناطق أخرى

(1) قنديل، حنان، (٢٠٠٧). مرجع سابق، ص١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت ذات نفع لاقتصاديات الأعضاء والخوف من وقوع الضرر على المصالح الاقتصادية الوطنية إذا كان الدخول إلى الأسواق الأجنبية مشابهاً لتلك التي يستمتع بها المنافسون لم يتم التفاوض عليها هي الأسباب الأولية وراء حماسة الشرق أسيوية لترتيبات اقتصادية إقليمية. وتعتبر مؤسسة آسيا- الهادي للتعاون الاقتصادي، والآسيان زائد ثلاثة (APT)، ومنظمة شنغهأي للتعاون، ومنتدى بواو لصالح آسيا وبرنامج تنمية منطقة نهر تومن هم الأكثر وضوحاً. وبالنسبة للصين يعتبر منتدى إقليمي مختلفاً اختلافاً ديناميكي سياسياً واقتصادياً بسيطاً، لكنها كلها تخدم الأهداف السياسية الخارجية الصينية. ومع النمو الاقتصادي المحلى المعتمد بشدة على الاقتصاد الإقليمي، يرى الزعماء الصينيون أن الإقليمية آلية تستطيع الدول من خلالها العمل معا في مواجهة تقلب وعدم استقرار الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك ينظر الصينيون إلى الإقليمية على أنها وسيلة للاستجابة لقوى العولمة. ويعتقد آخرون أن مساندة بكين للتكتلات الإقليمية مبنية على حقيقة أنها شكل من أشكال التعددية، فالتكتلات الإقليمية تستطيع تطوير أمنها القومي عن طريق معادلة القوى المالية والعسكرية للولايات المتحدة التي ظلت بعيدة عن المراقبة نوعاً ما منذ انهيار الاتحاد السوفيتي[١].

ولا تستفيد الصين من المنظمات متعددة الأطراف التوازن مع التفوق الإستراتيجي للولايات المتحدة فقط ولكن أيضاً لتأمين مصالح الصين في الاقتصاد الدولي. لقد انضمت بكين للعديد من المنتديات الاقتصادية العالمية والإقليمية المؤثرة التي تأهلت لها، ومنها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأسيوي، والبنك الدولي، ومنتدى التعاون الاقتصادي الأسيوي- الباسيفيكى، وحوار المؤتمر الآسيوي- الباسيفيكى، وعملية الآسيان زائد ثلاثة. واشتراك بكين في تلك المؤسسات متعددة الأطراف يمكنها من مد نفوذ أكبر على مسار العولمة الاقتصادية أو شكل من أشكال إدارة العولمة. وتهدف هذه الخطوة إلى التأكيد على أن الانفتاح الاقتصادي الصيني يمكن أن يتحقق من خلال عملية تتحكم فيها، وبذلك تتفادى

(1) قنديل، حنان، (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعرض الجزافي للاقتصاد العالمي الذي يمكن أن يعرض الأمن الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية للخطر على المدى البعيد.

وعضوية بكين في تلك التكتلات الاقتصادية كما يراها أحد الباحثين البارزين في الشئون الصينية إنما هي وسيلة لمد إحدى أهم القنوات للمشاركة في عولمة اقتصادية تلقائية وأيضاً لإعطائها مساحة أكبر لممارسة نفوذها في إدارة العولمة الاقتصادية.

ولا تهدف جمهورية الصين الشعبية إلى تحييد التفوق الاستراتيجي الأمريكي من خلال أفعال معادلة ولكن من خلال التعاون. ولأنها مواجهة بدولة أكثر قوة ولديها موارد أكثر، وتكنولوجيا عالية وقوات بحرية وجوية، أكثر تفوقاً، لا تقوى الصين تشكيل قدرات مضادة. ولكنها تحاول بناء بنية تعاونية ذات شكل معين مع النظام الإقليمي لتحييد الهيمنة التقليدية الأكثر قوة في شرق آسيا- ألا وهي الولايات المتحدة[١].

لقد رأت الصين منذ الأربعينيات أن على أن الولايات المتحدة ونظامها ثنائي التحالفات تقف حجر عثرة أمام نفوذها الإقليمي وأمنها القومي. وتشكو بكين كثيراً من الضغط المستمر الذي تولده باستمرار سياسات القوة من مهيمن تقليدي مشيرة بوضوح إلى المكائد الأمريكية في الأحداث والتيارات العالمية على حساب الصين. وتجادل جمهورية الصين الشعبية أيضاً في أن الدبلوماسية والقوة العسكرية الأمريكية يمكن استخدامها لاحتواء القوة الصينية باستغلال الضعف الإستراتيجي حتى من قبل أن تستطيع (PLA) أن تستجيب. وتبنت الصين، في وجه التفوق العسكري الأمريكي، تكتيكاً يعتمد على نصيحة صان- تسو وهي أنه لا يجب أبداً الاشتراك في صدام مع عدو متفوق لكن يجب استخدام الهجوم الجانبي المرتكز على مبدأ الظهور في الأوقات التي يجب أن يسرع العدو فيها للدفاع، والسير سريعاً إلى أماكن لا يتوقع ظهورك فيها. ومن أجل إجهاض الجهود الأمريكية لمواجهة الصين

(1)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جيوسياسيا، طورت الصين المفهوم الأمني الجديد. ويعتبر تأسيس روابط وثيقة وعلاقات تعاونية مع كل الدول ومن بينها الولايات المتحدة عنصراً مؤثراً بهذا المفهوم. ورغم نقدها للهيمنة الأمريكية، تعتقد بكين أن العالم سيكون أحادى القطبية وأن التفوق الأمريكي سيدوم لعقود. كما أنها تعبر عن أن الصين لم ولن تستطيع تحدى السيطرة الأمريكية على العالم، وأنها ستقبل هيمنة القوة للولايات المتحدة ولكن ليس بالضرورة سلوكها. ويوجه التحديث العسكري الصيني مبدئياً إلى أي طارئ محتمل في مضيق تايوان، ولكن ليس بالضرورة ضد الوضع الاستراتيجي الأمريكي الشامل في شرق آسيا، وبالتأكيد ليس موجهاً ضد أي صراع في شبه الجزيرة الكورية. ولا تقوم الصين بأي محاولة لتشكيل أي مخالفات ضد الولايات المتحدة أو الاستخفاف بحلفائها في شرق آسيا. والأكثر دلالة، تعترف جمهورية الصين الشعبية بأن العديد من دول شرق آسيا تدعم أساساً دور الولايات المتحدة في المنطقة لحفظ التوازن في الإقليم، خاصة لمنع المنافسة الصينية واليابانية على زعامة الإقليم.

ولم تهدد الصين باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن في القضية العراقية، في تناقض ملحوظ مع فرنسا وروسيا. ومن الواضح أن الجيل الرابع من الزعماء الصينيين حذر في التعامل مع علاقاته الثنائية مع الولايات المتحدة. ولم يغير الاحتلال الأمريكي للعراق الرؤية الصينية تغييراً جوهرياً، حيث يردد السياسيون والمحللون الصينيون أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى الصين كمنافس لأمريكا. ولإكمال توجهها المعتدل لمواجهة الولايات المتحدة، اعتنقت الصين التعددية. وبدءاً من منتصف التسعينيات بدأت الصين شغل دول الآسيان بالعديد من المنتديات الاقتصادية والأمنية. وفى قمة الآسيان عام ٢٠٠٣ عرضت الصين تأسيس جسم أمنى جديد. وسيتم تأسيس شبكة، في إطار منتدى الآسيان الإقليمي، لتنمية الحوار بين القوات المسلحة لدول شرق آسيا. وتعد جهود الصين في مجملها نوعاً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أنواع إستراتيجية جاليفر التي تهدف إلى التضييق على أي سياسة أمريكية مؤكدة عن طريق ربطها بإطار التعددية والقيود[١].

ويتواكب النزوع السلمي للصين مع معادلة أمنية إقليمية تدعمها إلى حد كبير القوة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية. لقد جاءت الولايات المتحدة إلى المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليس فقط كحاكم عسكري لليابان المحتلة ولكن كأخ كبير للإقليم كله، محتلة مكان الأوروبيين واليابانيين في بسط النفوذ. وحالياً فإن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تمتلك القدرات السياسية والعسكرية لردع أي عدوان عسكري وبذلك تمد الدعامات الأساسية لبناء الأمة، وللتقدم الاقتصادي والروابط الإقليمية في شرق آسيا. وعلى الجانب الآخر تأخذ دول شرق آسيا بعين الاعتبار وتقدر دور الولايات المتحدة كحافظ للاستقرار، كسمسار وكموازن. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم الحفاظ على القوة الفائقة للولايات المتحدة في الإقليم بتفوقها البحري الخارق.

وتدعم اليابان الدور الإستراتيجي للولايات المتحدة في شرق آسيا، وتعتبر واشنطن اليابان الحجر الأساسي للإستراتيجية الأمريكية ووضعها الدفاعي في شرق آسيا. وقد كان خلق يابان مستقرة، وصديقة وقوية اقتصادياً وتتبع وتعتمد على الولايات المتحدة هو الهدف الأمريكي الأساسي منذ بداية الخمسينيات. واعتماداً على المظلة الأمنية الأمريكية، بزغت اليابان كهيمنة اقتصادية بسبب استثماراتها المتراكمة، ومساعداتها وعلاقاتها التجارية مع دول شرق آسيا. وتجمع جهود طوكيو المنظمة أو المنسقة المصالح المتباينة لدول شرق آسيا لتكوين إجماع على القضايا الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وقد دفع انتهاء الحرب الباردة مع بداية التسعينيات، وظهور الصين كقوة إقليمية محتملة، والأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية وحرب الولايات المتحدة الحالية على الإرهاب دفع اليابان إلى زيادة قدراتها العسكرية واتخاذ دور أمنى أكثر فاعلية كمهيمنة تقليدية. وقد حدثت اليابان قوة

(1) الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠٦). التعاون العربي الصيني في القرن الواحد والعشرين، الصعود الصيني، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ص٣٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاع الذاتية وارتبطت بسلسلة محدودة من المهام الأمنية. على الرغم من ذلك، تستمر اليابان في الاعتماد على الولايات المتحدة في متطلباتها الأمنية العادية[١].

وتعتبر بكين الارتباط الإستراتيجي مع واشنطن مشجعاً، وتقبل الحاجة إلى إدارة الإقليم مع الولايات المتحدة. ويعترف المسئولون الصينيون بقوة واشنطن وزعامتها الخاصة بشئون شرق آسيا. وهذا الاعتراف بالمكانة المهيمنة والوضع الفريد لأمريكا في عصر ما بعد الحرب الباردة، كما تعتقد بكين، سيجعل واشنطن أكثر استجابة لمصالح الصين الأم في تايوان. وتعتبر جمهورية الصين الشعبية تايوان مقاطعة. وقد بذلت الصين ضغوطاً عسكرية على الجزيرة لمنعها من تأكيد استقلالها. وأعلنت بكين أنها سوف تستخدم كل الوسائل الممكنة، ومن بينها القوة، للحفاظ على تكاملها القومي الإقليمي. وتريد الصين تفادى أي صدام مع الولايات المتحدة حول تايوان، ولا يعنى ذلك أن الصين لن تستخدم القوة من أجل تايوان. وتعتبر بكين الوحدة المحتملة بين الصين وتايوان ضرورة لشفاء الصين من قرن من الضعف القومي، والإذلال، ولظهورها كقوة عظمى تحظى بالاحترام في شرق آسيا. ومنذ عام ٢٠٠٠ أصبحت الصين غير صبورة بسبب الرفض اللانهائي للجزيرة للتفاوض لإعادة التوحيد الواقعي وبدأت بالتفكير في استخدام القوة إذا ما تمسكت تايوان بالنظام الحالي من الاستقلال الفعلي عن الصين..

وترى الصين في اليابان المنافس الرئيسي في السيطرة على الإقليم البحري الذي تطالب به، كما ترى فيها القوة البرية المتزايدة التي تتحدى بزوغها كقوة العظمى في الإقليم. وتقلق بكين من أن اليابان ستصبح قريباً قوة عسكرية مساوية أو موازنة لقوة الصين المتصاعدة. لقد أصبحت خطوة اليابان البطيئة في مقابلة القدرة الصينية المتصاعدة واضحة عندما حذرت طوكيو بكين من أنها ستدافع عن مصادرها بعد دخول مدمرتين صينيتين منطقة متنازعاً عليها في بحر الصين الشرقي[٢].

(1) جيان، لي وي (٢٠٠٠).مرجع سابق، ص ٤٩.
(2)عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧).مرجع سباق، ص ٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التوجه الياباني للصين فهو أكثر تعقيداً. فمن ناحية ترحب اليابان بـــالنمو الاقتصادي السريع للصين الذي سيؤدى إلى تعاون اقتصادي أكبر بين الدولتين. ومن ناحية أخرى، تتوجس اليابان ليس فقط من النهضة الصينية ولكن أيضاً من تـــسلح كورياً الشمالية بالسلاح النووي، ومن ازدياد التوتر في مضيق تايوان. ويسبب كـــل ذلك إحساساً عاماً بعدم الأمان في معادلة أمنية إقليمية سريعة التغير. وفى مقابل رد فعل الصين على لبيان الأمريكي الياباني المشترك حول تـــايوان اعتـــرف مـــسئول رسمي بوزارة الخارجية اليابانية أن ضم تايوان لاهتمامات اليابان الأمنية هو نتيجة لزيادة الميزانية العسكرية لبكين زيادة مقدارها عشرة بالمائة ســـنوياً فـــي الأعـــوام العشرة الماضية.

وفى رد على ما تعتبره بيئة أمنية خارجية أكثر خطورة، وافقت اليابان مـــع الولايات المتحدة على تصميم نظام دفاعي صاروخي، وعلى بناء قدراتها البحريـــة والجوية، كما أنها فكرت في احتمال إصلاح الحدود الدستورية بخـــصوص تنميـــة وتعبئة قواتها البحرية للدفاع عن النفس. وتعكس التغييرات البطيئة في سياسة اليابان الدفاعية وفى مكانتها الحذر السائد للدولة تجاه الصين، أي أنه من غيـــر المناســـب لطوكيو اعتناق الأهداف السلمية المعلنة لبكين حتى يظهر المذهب والتعبئة والتحسن العسكري الصيني أي نية لسلام حقيقي[١].

وعلاقة الصين غير الطبيعية والمتوترة مع اليابان تستطيع أيضاً أن تخـــرج مطلب بكين للبزوغ السلمي عن خطه. وقد كانت الصين أقل ملاءمة تجاه طوكيـــو عنها تجاه نيودلهي وسول ودول الآسيان. فمن ناحية تنظر الصين لليابان على أنهـــا المنافس الرئيسي على الزعامة في شرق آسيا وأنها قوة برية متزايدة ومؤكدة وأنها من الممكن أن تحتوى الصين في المستقبل. أما اليابان فترى الصين الصاعدة، مـــع اهتمامات أمنية إقليمية أخرى، تهديداً خطيراً لأمنها. ونتيجة لذلك، وجدت اليابان أن من الضروري تقوية تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تفرض

(1) ظاهر، مسعود، (٢٠٠٦). الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح، مجلة حوار العرب، العدد ١٦، مارس، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقة بكين المتقلبة مع طوكيو مشكلة فريدة ومعقدة للبزوغ السلمي الصيني في المنطقة. وسوء إدارة العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة، واليابان، قد يقوض جهود الصين للظهور كقوة سلمية في شرق آسيا.

الواقعية الإستراتيجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد

غالباً ما كان تبلور قوى عظمى جديدة على مسرح المجتمع الدولي أمراً شديد الإرباك والإزعاج. والتاريخ الإنساني ملئ بالأمثلة المتعددة لفشل القوة العظمى في التعامل بنجاح مع ظهور منافس جديد، وذلك بغض النظر عما يمكن أن يحدثه ذلك في عالم النظام العالمي الجديد من صراع، لذا فإن العلاقات الأمنية المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ستضطر لأن تكون من الآن فصاعداً مبنية على أسس أكثر عملية.

فالولايات المتحدة محتاجة إلى إستراتيجية أمنية جديدة تحمى مصالحها في المنطقة بحيث تكون مبنية على الحزم والصبر والرؤية المستقبلية في المدى الطويل، وثوابت إستراتيجية تحكم العلاقة مع الصين وتحد من تهديد الصين لتايوان. وتحد كذلك من استيراد الصين للأسلحة الجديدة، وتضع في الاعتبار الطموح الصيني. وقد فشلت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في أن تقوم بذلك[١].

وبالرغم من أن سعي الصين لحماية مصالحها قد يضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة إلا أن هناك رسائل واضحة بين الطرفين بضرورة احترام كل طرف لمصالح الآخر. فالحوار الإستراتيجي بين الطرفين حتى من دون تفاهم كفيل بتجنب الحسابات الخاطئة والمغامرات غير المحسوبة لكل منهما. والعلاقات الدبلوماسية القائمة لا معنى لها دون الاتصال المباشر مع مصالح الولايات المتحدة، وعلى الصين أن تدرك ماهو السلوك غير المقبول، وان تدرك أيضاً أن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لاتخاذ إجراءات عنيفة تحت مسمى الأمن القومي. لذا فإن على الصين أن تكون على علم كامل بمصالح الولايات المتحدة، والى أي مدى

(1) محافظة، علي، (٢٠٠٧). العرب والصين، صحيفة الدستور (الأردن)، ٢٠٠٧/١٠/٢١. ص ١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستكون الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن مصالحها لأن عواقب عدم فهم ذلك قد تكون خطيرة مستقبلاً .

وتعتبر الدبلوماسية والردع والتفوق العسكري هي قلب سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة، كذلك فإن التحالف الأمني الأمريكي مع اليابان هو قلب السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا. وهو الضامن لاستمرار الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها في المنطقة .

لقد أضحت التكنولوجيا العسكرية الصينية المكتسبة أساً من الولايات المتحدة الأمريكية أضحت تزيد من فرص تهديد الأمن القومي الأمريكي في المنطقة، وكذلك تهديد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وإذا عرفت الولايات المتحدة كيف تعامل الصين فإن ذلك يعنى أنها عرفت كيف تتعامل مع آسيا. ولكن على الصين أن تدرك أن الولايات المتحدة سوف تقاوم محاولات أي قوة للسيطرة على آسيا، وعليها أن تدرك في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة مستعدة لإقامة علاقة مستمرة مع الصين ودمجها التدريجي في النظام العالمي.

والتحدي الأساسي الذي يواجه صانع السياسة الأمريكية هو وضع خطة للتغلب على الفجوة في الرؤى والطموح بين واشنطن وبكين، وتكوين مدخل لنظام أمنى مقبول في المنطقة يقوم على أساس من التفاهم والتوازن بين قواهما في المنطقة ولكن حتى يتم إرساء أسس ذلك التفاهم بين الدولتين على واشنطن أن تحدد لبكين خطوطاً حمراء لتصرفاتها المقبولة عليها ألا تتخطاها. بما يضمن التوازن العسكري بين الدولتين في المنطقة، ويحقق ضمان أمن تايوان، والحد من صادرات الأسلحة.

(1) الزيدي، خضير، (٢٠٠٣). العلاقات العربية – الصينية: الواقع وآفاق المستقبل. في سامي عبد الله خصاونة (محرر)، العلاقات العربية – الآسيوية، عمان: الجامعة الأردنية، ص ٥٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن صعود الصين يلقى الضوء على القرن الحادي والعشرين، ويلقى اهتماما كبيرا من قبل المجتمع الدولي. ففي خلال العشر إلى الخمس عشرة سنة القادمة، ستحمل الصين وزنا أكبر في عالم السياسة بمزيد من سرعة التنمية الاقتصادية والنمو المتوازن لكل القوى المحلية. وبناء على ما يقوله السيد لي كوان يو، وزير سنغافورة البارز، فإن الصين القوية في القرن الواحد والعشرين هي الأفضل للعالم من أمة غير مستقرة. إن نهوض الصين وباقي دول شرق آسيا سوف يبعث الحياة في الكوكب كله، وينتج توازناً اقتصادياً وسياسياً مستقراً. لذلك فإن نظرية التهديد التي تقول أن قوة الصين سوف تسعى للهيمنة وفرض التهديد على باقي الدول ليس لها أساس [١].

وستكون السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة هي الفترة التي سيتحدد فيها شكل التنمية لعالم متعدد الأقطاب. ومع تغير الأوضاع في أكثر مناطق العالم نفوذاً، بالإضافة إلى النمو غير المتوازن لمراكز القوى والتأقلم المستمر لعلاقاتهم بين بعضهم، وبزوغ الصين، واليابان، ودول الآسيان، والهند، والاتحاد الأوروبي، الخ .. من المتوقع إن يتشكل نموذج سياسي لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية وهي تحديداً: أمريكا، وأوروبا، وآسيا، وخمس مراكز قوى هي الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين وروسيا. والمكون الأساسي لهذه القوى داخل هذا النموذج ربما سيكون كالتالي :

ستحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها كالقوة العظمى الوحيدة، لكن قوتها ونفوذها لن يقارنا بما كانا عليه في الماضي، فالصين سوف تبقى الدولة المستمتعة بأسرع نمو للقوى المحلية والنفوذ الدولي كلية، وستزيد اليابان والاتحاد الأوروبي من دورهما إلى حد كبير على الساحة، وسوف ترى روسيا نجاحها الأساسي في تحرير نفسها من اقتصاد متهالك وتوجيه اقتصادها للمسار الصحيح[٢].

(1) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص ٧٥.
(2) تيرة، بكر مصباح، (١٩٨٨). التطور الاستراتيجية للسياسة الصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، مجلة التعاون، ع١١٠، ص ٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما إن آسيا خاصة الصين وباقي دول شرق آسيا أصبحت أكثر رخاء، فإن قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي سيلحق بالتدريج مع نظيراتها في أوروبا وأمريكا ليقودوا بذلك مثلث قوة متوازنا في خلال العشرة إلى الخمسة عشر عاما القادمة .

وخلال هذه الفترة حتى لو استمر معدل النمو الاقتصادي لدول شرق آسيا ثابتاً على المعدل الحالي (٦ – ٧%)، فسوف يبقى أكثر من المعدل العالمي (٣%).

وبناء على الإحصاءات التي أعلنت عنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الناتج المحلى الاجمالى لأمريكا الشمالية، وأوروبا والأبيك كان (٨,٢) تريليون، (٨,٦) تريليون و (٧,٥) تريليون دولار أمريكي على التوالي، عام ٢٠٠٧.

وبافتراض أن الاقتصاد الآسيوي استمر في الارتفاع بنسبة ٦%، وزداد اقتصاد شمال أمريكا وأوروبا بنسبة ٣%، فإن الناتج المحلى الاجمالى سيزداد عن الأخيرتين بحلول عام ٢٠١٠.

وقد قدر أحد المحللين الاستثماريين في نيويورك، انه في خلال العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، فإن الناتج الكلى لآسيا سيصل إلى (١,٣) بليون دولار أمريكي. وسيصل النمو السكاني لآسيا والناتج المحلى الاجمالى وحجم التجارة إلى (٤٠%)، (٥٣%) و(٤٦%) من المجموع العالمي على التوالي.

وتوضح إحصائية أخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انه لو استقر معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين وروسيا على (٣%)، (٢,٥%)، (٢,٥%)، (٨%) و(٣%) على التوالي، فإنه بحلول عام ٢٠١٠، سيصل الناتج المحلى الاجمالى إلى (١٠,٨٣١) تريليون، و(١٢,١٩١٨) تريليون، و(٧,٤٠٠٨) تريليون، (٢,٨٦٤) تريليون و (٥٩٨,٧) بليون دولار أمريكي. وكما يتضح، فإن الصين تتمتع بأسرع معدل للنمو ضمن الدول الخمس[١].

(1) تيرة، بكر مصباح، مرجع سابق، ص ٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر تقرير صدر مؤخرا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الصين تستطيع أن تصبح أكبر اقتصاد للعالم بحلول عام ٢٠٢٠، بما يصل لحوالي نصف إنتاج الاقتصاديات السنوي الذي يشكل اليوم العالم الصناعي.

ويتوقع تقرير صادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية، انه بعد ٢٥ سنة، فإن الناتج المحلى للصين سيصعد ليصل إلى (٢٠,٠٠٤) تريليون دولار أكثر من الولايات المتحدة الذي يبلغ الناتج المحلى الاجمالى لها (١٣,٤٧ تريليون دولار).

وقد يرفض بعض الناس أن قوة الصين المحلية بشكل عام ستبقى متخلفة كثيرا عن الولايات المتحدة لكنها ربما ستلحق باليابان، وبالتأكيد ستفوق روسيا، ستلعب الصين خلال العشر إلى الخمسة عشر عاما القادمة دوراً أكثر حيوية على ساحة السياسة العالمية.

ومع صعود الصين داخل القوة الإقليمية بالإضافة إلى القوة العالمية، وبحث اليابان عن مكانة سياسية عالمية، فإن مثلث العلاقات بين الصين واليابان والولايات المتحدة سيكون له تأثيراً كبيراً ليس فقط على منطقة الآيبك، ولكن على العالم كله. بل أكثر من ذلك، فإن العلاقات الأمريكية اليابانية سوف تبقى جيدة، بل ربما أفضل من العلاقات الصينية الأمريكية والروابط اليابانية. وعلى أي حال، لن تستطيع الولايات المتحدة واليابان تجاهل عامل الصين عند اتخاذ إستراتيجيتها في منطقة الآيبك بالإضافة إلى التعامل مع القضايا السياسية، والاقتصادية والأمنية.

وبطريقة أخرى، سيلعب العامل الصيني دوراً حيوياً متزايداً في السياسة الخارجية الأمريكية واليابانية، ذلك لأن الصين تتحول لأن تكون مركز قوة ومنظما للتوازن الجيوبولوتيكى[١].

لقد كتب السيد زبيجنيو برزيزنسكى في كتابه الجديد الذي يحمل عنوان (رقعة الشطرنج الكبرى) انه إن تزايد النفوذ الصيني الجيوبولوتيكى، فإنه لن يتصارع بالضرورة مع المصالح الأمريكية في أوروآسيا مستقرة ومتعددة، فالقاعدة

(1)الزيدي، خضير، مرجع سابق، ص ٥٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أن أمريكا والصين تحتاج كل منهما للأخرى في أورواسيا". والصين العظمى لابد أن تتوقع أن أمريكا هي حليف طبيعي لأسباب تاريخية بالإضافة إلى الأسباب السياسية. بل أن الصين، من دون وجود علاقة إستراتيجية يمكن تنفيذها مع أمريكا، فإن الصين لن تستطيع الاستمرار في جذب الاستثمار الاجنبي الضخم اللازم لاستقرار المنطقة، بالمثل فإنه بدون إستراتيجية التعايش الصينية الأمريكية مثل الارتكاز الشرقي للتدخل الأمريكي في أوروآسيا، فإن أمريكا ستفتقر إلى إستراتيجية جغرافية للصين وهو ما سيؤدى إلى استبعاد أمريكا من الإستراتيجية الجغرافية لاورواسيا(١).

وبالنسبة لأمريكا، فإن قوة الصين الإقليمية، بانضمامها إلى إطار أكبر من التعاون الدولي، فإنها ستتساوى مع أوروبا في كونها عنصراً استراتيجياً مهماً، بل أكثر من وزن اليابان في تأكيد الاستقرار في اورواسيا، لذلك، فإن الحوار الأمريكي الصيني الاستراتيجي يجب أن يكون مستمرا وجادا.

وبما أن روسيا تمتلك أكبر مساحة من الأراضي وأغنى الموارد الطبيعية في العالم، فان الصين لديها أسرع معدل للنمو الاقتصادي وأكبر عدد للسكان، بينما تبقى الولايات المتحدة القوة الاقتصادية العالمية الوحيدة وأعظم قوة عسكرية، ونجد أن المثلث الإستراتيجي الذي يتكون من هذه القوى ذو مغزى عالمي حقيقي. وعلى الرغم من ذلك، فإننا في حاجة للإشارة إلى أن دور الصين في هذا المثلث قد مر بتغير جذري إذا ما قورن بمثلث الصين – أمريكا – الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة.

والصين الصاعدة لم تعد تستخدم لصالح أي من الدولتين، لا أصبحت أكثر استقلالية وأكثر اتزانا، وبالمقابل فإن الصين تحت أي ظروف لن تستخدم احد الجوانب تحت أي ظروف لتساويه بالآخر.

(1)Blumenthal, Dan, (2005), Providing Arms China and the Middle East, Middle East Quarterly, spring, P20

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الصين حالياً لوضع إستراتيجية للقرن الواحد والعشرين موجهة للتعاون والشراكة مع روسيا وعلاقات شراكة إستراتيجية بناءة مع امريكا. لكن على ما يبدو فإن روابط الصين مع روسيا في المستقبل القريب ستكون أقوى منها مع الولايات المتحدة. وتكمن أسباب ذلك في أن المعاهدتين اللتين تم التوقيع عليهما من كل من روسيا والصين، مع كازاخستان، وطاجكستان، قد قامتا على بناء الثقة ونزع السلاح في المناطق الحدودية، والحدود الأمامية المتوقعة بين الدولتين تفتح المزيد من المساحات لمزيد من التنمية لعلاقات جوار طيبة(١).

وبذلك لا توجد أي عوائق طبيعية وصناعية للتعاون بين الصين وروسيا، وتشترك الصين مع روسيا في وجهات نظر عامة بخصوص مشكلات عالمية كبرى أكثر مما تشارك الولايات المتحدة. وكذلك فإن كلا من الصين وروسيا، تلتزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

وعلى العكس، فإن الولايات المتحدة تمارس سياسة الارتباط والاحتواء، ولا تتوقف عن مضايقة الصين حول تايوان وحقوق الإنسان وحد الإنتاج النووي، والعجز التجاري، وانفتاح السوق والعديد من المشكلات الأخرى. إلى الآن ولا يوجد لدى الولايات المتحدة حتى الآن نية للتوقف عن هدفها الإستراتيجي في تخريب الصين وتفتيتها، حتى تزهو بنفسها طوال الوقت على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتسعى كلياً للخارج لتحويل نموذج ما بعد الحرب الباردة إلى عالم أحادى القطبية بقيادتها، وهو ما يلاقي معارضة واضحة من الناحية التاريخية، ويواجه مقاومة ومعارضة من معظم الدول بما فيها الصين وروسيا . وعلى الرغم من ذلك، نجد على الجانب الآخر أنه توجد أيضاً العديد من الاهتمامات الإستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين، وهو ما يمثل أرضية ممكنة للحوارات الإستراتيجية بينهما.

(1) Blum en the Dan, op. cit, p 22.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الصين داخل مثلث الصين – الولايات المتحدة – روسيا، وانطلاقاً من الحماية الآمنة لمصالحها القومية والترويج للسلام والتنمية في آسيا والعالم ككل، تسعى للحفاظ، وعلى الأكثر تحسين علاقات التعاون والصداقة مع روسيا والولايات المتحدة.

ولا تزال الصين – في إطار عملية تطوير علاقات الشراكة مع روسيا والولايات المتحدة– متمسكة بمبدأ لا تحالف، لا للمنافسة الحادة وعدم التوجه ضد دولة من العالم الثالث.

وعلى الرغم من أن الصين واليابان على خلاف مع بعضهما حول العديد من القضايا مثل مشكلة جزيرة دايو، إلا ان العلاقة بينهما لم تنهر تماما. فلا تزال اليابان أكبر شريك تجارى للصين.

هذا هو أساس اتجاه علاقات الصين – اليابان – روسيا في المستقبل القريب. وبما إنها قوى كبيرة متجاورة فإنها يجب، بل وتستطيع أن تعيش في سلام، وتصبح دولا متجاورة صديقة، وشركاء جيدين[١].

وفي إطار العلاقات الثلاثية بين الصين – الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي، والصين – اليابان – الاتحاد الأوروبي، والصين – روسيا – الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الصين – الولايات المتحدة – دول الآسيان، والصين – اليابان – دول الآسيان، والصين – روسيا – دول الآسيان، والصين – الاتحاد الأوروبي – دول الآسيان وفى إطار تصاعد الصين، فإن كل الجهات المهتمة تعطى مزيدا من الاهتمام لهذه الأمة وتسعى لتحسين علاقتها معها.

ولكن في الوقت الراهن، تتعامل تلك الدول مع الصين بحذر وحيطة، ولهذا السبب فإن نظرية تهديد الصين تجد لها سوقا رائجة. وعلى الرغم من ذلك، لن يوجد ذلك السيناريو الذي يجعل جهتين أو أكثر توحدان جهودهما ضد الصين .

(1) جبان، لي ولي، (٢٠٠١). مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن صعود الصين هو الذي سيسرع بإعادة بناء علاقات القوى الكبرى. فكل القوى المهتمة تناور لاستراتيجيات في اتجاه الواقع السياسي المتغير، وهو ما سيضيف مزيدا من التعقيد للعلاقات فيما بينها كما سيزيد من قوتها من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال:

أ) تحسن الحالة السياسية لليابان سيجعلها تكتسب المزيد من الاستقلالية في تناولها للشئون الإقليمية والدولية. لذلك فعلى الرغم من أن مزيدا من الضغط الواقع للإبقاء على اليقظة حول الصين في إطار التحالف الأمريكي – الياباني، فإنه سيكون من الصعب للغاية على اليابان والولايات المتحدة أن تقوما بعمل الشئ نفسه وتتحدثان بصوت واحد عن سياستهما تجاه الصين. بل إن الأسوأ من ذلك، أنهما ستصبحان منافسين قوميين لبعضهما على النفوذ الاقتصادي في آسيا الباسيفيكية.

ب) أصبح الاتحاد الأوروبي الآن أكثر شغفاً من أي وقت مضى ليصبح قطبا مستقلا في عالم متعدد الأقطاب، ويعطى اهتماما كاملا لدوره الدولي، ولا ينوى فقط أن يقتصر نفوذه على الشئون الأوروبية لكنه أيضاً يريد العزف على وتر عن وتر أمريكا لحماية مصالحه على الساحة العالمية.

إن تزايد وجود الاتحاد الأوروبي في آسيا وأمريكا اللاتينية سوف يمثل تحديا للمحيط التقليدي لنفوذ الولايات المتحدة. وهناك، يضع توسع الناتو تجاه الشرق ظلا شديدا على العلاقات الأمريكية الروسية، وبما أن الولايات المتحدة لا تعدل من إستراتيجيتها في الإضعاف، والعمل المضاد، والتحكم واحتواء روسيا، فإنه سيكون من الصعب جدا تكوين إستراتيجية مشتركة دائمة بين البلدين. وطالما أن روسيا مهتمة باستعادة مكانتها كقوة عالمية، فإنها تحتاج إلى تنمية التعاون بينها وبين البلاد في آسيا، بالإضافة إلى الدول في الغرب[١].

وباختصار، سيؤدي صعود الصين وآسيا ككل، إلى استمرار التعايش وتأقلم العلاقات القوية والمعتمدة على بعضها للدول الكبرى.

(1) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص ٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيبقى كل من السلام والتنمية أكبر قضيتين عالميتين اليوم وغدا. وخاصة أن الساحة العالمية تطالب بالسلام، والاستقرار والتنمية، كما تطلب مزيدا من الحوار والتعاون، لكن الحقيقة هي آن العالم أبعد بكثير عن الهدوء، فطريقة التفكير التي سادت فترة الحرب الباردة لا تزال تقاوم التغيير، والهيمنة قررت رفع وجهها القبيح. ان التدخل في شئون الدول الأخرى تحت مزاعم متعددة والإفراط في فرض العقوبات، او حتى استخدام القوة، كل هذه الأمور تسحق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا الأسلوب تهدد وتضعف السلام والاستقرار العالمى.

والصين بما أنها أضخم الدول النامية، وتمتلك أسرع اقتصاد من ناحية النمو، فإنها يجب وتستطيع إلى حد كبير أن تساهم في السلام العالمى والتنمية. غير أن هناك عدداً قليلاً من الدول والأفراد لا يرغبون بل ويخشون ان تكون للصين قوة أكبر، ويحاولون بشتى الطرق إعاقة تقدم الصين ومنهم بعض الدول الاوروبية واليابان والهند[١].

ونجد في الولايات المتحدة مثالا على ذلك، فهناك القوى المضادة للصين في المخابرات الأمريكية ومجلس الشيوخ، وعدد من السياسيين، ومن يطلق عليهم (المتخصصون في الصين) وهم الذين ينظرون للأشياء من خلال مناظير غريبة ملونة، وقد حاولت وسائل الاعلام باستخدام وسائل شتى مثل. تشويه الحقائق، واختراع القصص، وصنع أرقام فلكية، نشر نظريتهم، (الصين – أكبر قوة تهديد جديدة) .

وتستخدم الولايات مختلف أنواع المبررات لفرض عقوبات على الدول الأخرى، وتهدد باستخدام القوة، بل تستخدم القوة للاطاحة بالنظم التي لا تستهويها. وهذه حقائق واضحة، لكن القوى المناهضة للصين تغمض عينيها عنهم، أو تسلم بهم. ان السلوكيات المختلفة تماماً التي تتبعها القوى المناهضة للصين تجاه أنفسها أو تجاه الصين تكشف عما يدور حقيقة داخل أذهانهم – إنهم لا يريدون ان يروا الصين

(1) Lillian, Harris, op.cit, P89.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوية. وبالنظر إلى التاريخ الحديث، نستطيع أن نجد عدداً كبيراً من الحقائق التي تثبت انه لا يوجد علاقات محددة بين بزوغ دولة وبين التهديد، والغزو أو الحرب. إنما هذا يعتمد على الإستراتيجية والسياسة الخارجية التي تتبناها الدولة .

إن الأمة الصينية أمة تحب السلام، وهي قوة يعتمد عليها للحفاظ على السلام العالمى والاستقرار الإقليمي، ولن تسعى الصين للهيمنة حتى بعدما تنمو في المستقبل – ذلك أن الشعب الصيني الذي كان هدفا لمدة طويلة للغزو والاضطهاد والتعذيب من جانب قوى أجنبية، لن يفرض هذه المعاناة على الآخرين. واتباع الصين لسياسة خارجية مستقلة للسلام قد تم اقرارها تبعا لطبيعة البلد، والنظام الاجتماعى، والتاريخ والعصر الحالى والتحديات التي تواجهها الدولة.

ويعتبر من المعلومات العامة أن الصين هي التي بادرت واتبعت المبادئ الخمسة للتعايش السلمى (الاحترام المتبادل لسيادة الدول لبعضها وسلامة أراضيها، وعدم الهجوم، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والمساواة والمصالح المتبادلة، والتواجد السلمى) والآن تبنت العديد من الدول المبادى الخمسة كأساس للتعامل في العلاقات بين الدول. بناء على المبادئ الخمسة، وستلتزم الصين دائما بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة حتى عندما تصبح أكثر قوة في المستقبل، وينطلق الحكم على لصين المستقبل في هذا المجال ما يلي [١]:

– **البحث عن الاستقلال وعدم التحالف.** أشار السيد دنج زياوبنج في إحدى المرات إلى ان شئون الصين يجب ان تدار وفقا لظروف الصين الخاصة وبمعرفة الصينيين أنفسهم. وقد كان الاستقلال والاعتماد على الذات وسيبقى دائما موقفهم الأساسى، ومثلما يقدر الشعب الصيني صداقته وتعاونه مع البلاد الأخرى والشعوب الأخرى، فإنه يقدر أكثر استقلاله الذي فاز به بصعوبة، ويقدر كذلك حقوقه السيادية.

وهذا يعنى ان الحكومة الصينية، ستبدأ من الاهتمامات الأصلية لشعب الصين وشعوب البلاد الأخرى التي تحب السلام، وتضع سياسات واستراتيجيات مستقلة بما

(1) Blum en the Dan, op. cit, p 22.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتماشى مع متطلبات القانون الدولي والمبادئ الدولية التي تم الاتفاق عليها بشكل عام، وبالإضافة إلى الوضع الراهن لن تستسلم الصين لأي ضغط من قوة عظمى. ان الصين تصر على ان كل الدول في العالم، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، نامية أو متقدمة، كلها اعضاء متساوون في المجتمع الدولي. ولكل دولة الحق في اختيار نظامها الاجتماعى، وإستراتيجية التنمية ونموذج التنمية بما يتلاءم مع حالتها الوطنية وبدون أي تدخل أجنبى. والمشكلات الدولية يجب ان يتم حلها من خلال تشاور متساو لكل الدول المهتمة بدلا من سيطرة دولة أو عدد قليل من القوى الكبرى. فالصين ترى عدم جدوى التكتل السياسى والتحالف العسكرى للسلام والاستقرار العالمى، لذلك فإنها لن تدخل في تحالف مع أي دولة أو مجموعة من الدول. وتتمنى الصين ان تنمى علاقات التعاون الودى مع كل دولة في العالم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمى.

– تدعيم للصداقة بين دول الجوار وزيادة الأمن على الحدود. كانت الصين دائما تتبع سياسة حسن الجوار، وسوف تستمر في هذا في المستقبل. وتنمية علاقات الصداقة مع الدول المحيطة تأتى على رأس اولويات السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين. والتي يمكن ملاحظتها في العناصر التالية[١]:

١. تحسين العلاقات الثنائية. ان القيادات العليا في الصين والدول المجاورة حرصت على اجراء اتصالات منتظمة وتبادل الزيارات بينهم. خاصة في السنوات القليلة الماضية، حيث قام رؤساء الدولة والمسئولون ذوو المناصب العليا في الدولة بزيارات على الأقل مرة واحدة لكل دولة.

فقد قامت الصين وروسيا بوضع ميكانيزم للقاء قمة منتظم بين البلدين. وأصبح تبادل الأفراد من مختلف المستويات من خلال قنوات مختلفة أمراً منتظما بشكل أكثر. ومن خلال هذه الاتصالات المنتظمة والزيارات المتبادلة، استطاعت الصين الحصول على مزيد من الفهم المتبادل والثقة المتبادلة، والصداقة والتعاون

(1) باكير، علي حسين، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سابق، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينها وبين جيرانها. وفيما يتعلق بالخلافات حول الحدود، والأرض والمياه الاقليمية التي بقيت عبر التاريخ، فإن الصين مصرة على حل هذه المشكلات بالعدل والحكمة من خلال مشاورات ومفاوضات متساوية وصديقة تحمل رؤية الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي بشكل عام.

٢. تقوية التعاون الاقتصادي والتجارب. وصلت تجارة الصين مع بعض الدول الآسيوية إلى (١٧٠) بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ (٦٠,٥% من مجمل تجارتها الخارجية)، بزيادة (١٩,٥%) بالمقارنة بالعام السابق. وفي عام ٢٠٠٦، صعدت لتصل إلى (١٧٤,٦٩) بليون دولار أمريكي بزيادة (٢,٧%) عن عام ٢٠٠٥.

وبينما تسعى الصين لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المحدودة مع دول الجوار، فإنها تسعى أيضاً لاكتشاف طرق جديدة للتبادل القتصادي، مثل الاستخدام الأمثل للمجموعات الأهلية والرأسمال الخاص، وذلك لتقوية التعاون مع الدول المتوسطة والصغيرة الحجم حول الحدود، وهكذا[١].

وبالاضافة إلى ذلك فإن الصين سوف تستمر في الترويج للتعاون الإقليمي مع الدول المحيطة بها، وتقوية التعاون الاقتصادي والتجارى سيضع قاعدة أكثر صلابة لنمو علاقات ثنائية بين الصين وجيرانها.

٣. تنمية الحوار والتعاون الأمنى. ان الصين عضو مؤسس لمنتدى الآسيان الإقليمي، وقد تم قبولها باعتبارها أحد أكثر الضامنين المشاركين في حوار الآسيان في يوليو ١٩٩٧.وقد قام وزير الخارجية الصيني كيان كيتشن بحضور كل الاجتماعات السابقة للمنتدى. وقام في أول اجتماع عام ١٩٩٤ بتقديم اقتراح يتكون من خمس نقاط لدفع علاقات الصداقة بين الدول، وحل النزاعات عن طريق الوسائل السلمية، وحظر سباق التسلح والسباق النووى، وتدعيم الحوار الأمنى وزيادة الثقة المتبادلة، وقد تمت الموافقة

(1) المصدر نفسه، ص ١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على النقطة الثانية من الاقتراح من قبل العديد من دول العالم. وقد قامت الصين بالفعل بتأسيس حوار أمنى ثنائى لتهدئة الاضطرابات مع عدد من جيرانها. ان الصين تسعى للمشاركة بفاعلية في الحوار الأمنى الإقليمي الذي تعقده المنظمات شبه الرسمية والأكاديمية والأهلية. وهذه الحقائق تعطى مؤشرا على أن الصين قد قامت وسوف تستمر في تقديم مساعدات كبيرة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الباسيفيك الآسيوى. وبالرغم من ذلك فإنه يجب الإشارة إلى أمر واحد، وهو أن الصين لا توافق على التحالفات العسكرية والتكتلات العسكرية في الإقليم لأن هذا لا يجدى في اطار الاتجاه العالمى الحالى. وقد عبرت الصين عن شدة اهتمامها بالتحرك الأمريكي اليابانى لتعديل معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية، وإعادة تعريف مجال الدفاع في الخطوط العريضة الجديدة لتعاون الدفاع الأمريكي – الياباني(١).

– معارضة الهيمنة وتدعيم السلام العالمى. لقد أوضحت الصين في العديد من المرات ان تنمية الصين في المستقبل لن تجعلها تسعى للهيمنة. وفى تناقض حاد لهذا، نجد أن عددا قليلا من القوى العظمى لا تزال تلوح بعصى الهيمنة وسياسة القوة، وهو ما أصبح بالفعل مصدرا لتهديد السلام والاستقرار العالمى. واذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال، فإنها تحب فرض العقوبات أو تهدد بفرض العقوبات على الدول التي تنتهك مصالحها إما بمفردها، أو عن طريق استخدام المنظمات الدولية.

وقد رفض قانون هلمس – بيرتن الذي وقع عليه الرئيس كلينتون عام ١٩٩٦، بشدة من قبل العديد من الدول، ومن ضمنها حلفاء لأمريكا.

تؤيد الصين حل النزاعات بين الدول عن طريق التمثيل المتساوى والوسائل السلمية. وتعارض:

أ – الإفراط في اللجواء للقوة، أو التهديد باستخدام القوة .

(1) تطور سريع خلال سنوات معدودة للعلاقات السعودية – الصينية، مرجع سابق، ص ٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – أي نوع من الغزو الأجنبى.

ج – محاولة أي دولة لاستغلال حجم علاقاتها وقوتها أو ثروتها لايذاء الدول الضعيفة أو الصغيرة أو الفقيرة .

د – استخدام أي دولة لقضايا العرق، والدين، وحقوق الانسان، والحرية، والديمقراطية، وقضايا أخرى كذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وانتهاك سلامة أراضيها وسيادتها.

ان الصين لن تفرض نظامها الاجتماعى، وأيديولوجيتها، وقيمها على الدول الأخرى، وكذلك لن تسمح لأي دولة أخرى بفرض ذلك عليها. وقد أعلن السيد دنج زياوبينج صراحة ان الصين لن تقبل أي تدخل من جانب الدول الأخرى في شئونها الداخلية. "لقد تم إقرار نظامنا الاجتماعى بناء على قواعد تناسب أحوالنا، وهذا النظام هو الذي يقبله شعبنا. لماذا يجب علينا قبول تدخل أجنبى صمم على تغيير هذا القرار ؟ انه لن يجدى ان تطلب من كل الدول في العالم نقل النماذج التي تم وضعها بواسطة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا"(١).

لكنه من المؤسف ان عددا قليلا من قوى الغرب لاتزال ترغب في ان تمثل الدول الاخرى لنظمها الاجتماعية وقيمها في الحرية والديمقراطية ..الخ. ولو واجهوا أي مقاومة فسوف يحاولون كل السبل لمعاقبة الدولة، وقد يصل الأمر إلى استخدام القوة للاطاحة بالحكومة.

وعلى الرغم من ذلك فانه مع نمو النموذج العالمي متعدد الأقطاب، وتزايد مطالب الاستقلال في الدول النامية، فإن الهيمنة وسياسة القوة سينتهي بهما المطاف إلى سلة مهملات التاريخ.

لقد انهار النظام العالمي القديم بنهاية النظام العالمي ثنائي القطبية والنظام الجديد لم يتأسس بعد. والآن، يوجد العديد من الجدل حول طبيعة النظام السياسي

(1) تيرة، بكر مصباح، مرجع سابق، ص ٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاقتصادي العالمي الجديد الذي يجب تكوينه. لقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية عام ١٩٩١، أي ما بعد نهاية حرب الخليج مباشرة على الملأ، تأسيس نظام عالمى جديدا تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن في إطار اتجاه عالمي متزايد نحو تعدد الأقطاب وبقياس انخفاض مستوى القوة والنفوذ السياسي للولايات المتحدة بشكل عام، فإنه من غير المناسب تشكيل نظام عالمي جديد تتزعمه أو تسيطر عليه كلية الولايات المتحدة[١].

وفيما يتعلق بنظام سياسى عالمى، ان المبادئ الخمسة للتعايش السلمى، التي بادرت بها الصين والهند يمكن ان تصمد أمام جميع الاختبارات. ويجب علينا أن نأخذها كمبادئ لجميع العلاقات الدولية. وهذا يعطى صورة واضحة للنظام العالمى الجديد الذي توصى به الصين كل الدول في العالم، كبيرة أو صغيرة، قوية او ضعيفة، نامية أو متقدمة، كلها ستمثل على أنها أعضاء متساوون في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشئون الاقليمية والعالمية، ووضع القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.ان هذا يختلف جذريا مع النظام القديم لتوزيع القوة .

وبالاضافة إلى ذلك، تعارض الصين سباق التسلح ولن تشارك فيه. وقد وقفت بصلابة من أجل القضاء الشامل والحد التام من أسلحة الدمار الشامل النووية، والكيماوية والبيولوجية. لقد أعلنت الحكومة الصينية مرارا أنها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف، ولن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية تجاه الدول غير النووية .

وفى الوقت نفسه سوف تتبع الصين، مثلما هي دائماً إستراتيجية الدفاع العسكرى. وتحديثها لدفاعها يأتى من منطلق حماية أمنها القومى وسلامة أراضيها، لكنها لن تفرض تهديداً لأمن الدول الأخرى. أن أغلب المعدات العسكرية الصينية قديمة والتكنولوجية العسكرية الصينية متخلفة عن تلك التي تنتجها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى بكثير من العقود. ولكن في الوقت الحالى بدأت الصين

(1) باكير، علي حسين، استراتيجيات الصين النفطية، مرجع سابق، ص ١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التحديث لتحسين أوضاعها العسكرية الفقيرة، وهو ماعرض الصين للعديد من الانتقادات المتوالية مثل القول بأن الصين تسعى للهيمنة، وأنها أصبحت عنصرا لعدم الاستقرار، فإنها تفرض تهديدا، الخ[١].

وعلى العكس من ذلك، تمتلك الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدماً في العالم، ولا تدخر جهداً لانتاج أسلحة جديدة، بالاضافة إلى ترسانتها البحرية التي تجوب المحيطات الأربعة في العالم،

ان حجم الإنفاق العسكرى للصين أقل بكثير عنه في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، وروسيا، فالانفاق العسكرى للفرد في الصين هو ١/٦٠ من انفاق اليابان على قوات الدفاع عن النفس و ١/٧٠ من إنفاق القوات العسكرية الأمريكية. ويأتي تحديث الصين للدفاع في مرحلة تالية، ولخدمة تحديث المستوى الاقتصادي، لذلك فإن الهدف الأول للأمن الوطنى للصين والاستراتيجيات العسكرية، يأتى لتأكيد السلام والاستقرار المحلى، وخلق بيئة دولية للبنية الاقتصادية. وسوف تبذل الصين كل قوتها لتجنب المواجهة والصراعات العسكرية مع أي دولة أو اقليم آخر.

(1) جبان، لي ولي، مرجع، ص ٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

العلاقات الصينية الخليجية

يسود النظام الدولي اختلال واضح في علاقات القوى وهذا الاحتلال ناجم عن وجود فجوة في إمكانات القوة بين القوى المختلفة، وتحديداً بين الولايات المتحدة وباقي القوى الأخرى، الأمر الذي انعكس – في ظل وجود مشروع سياسي أمريكي للقيادة العالمية للنظام الدولي – على انتهاج سياسات تقوم على فرض السيادة، بمعنى ممارسة سلطة محددة وسيطرة على دولة / على دول أخرى. إن وجود نظام القطب الواحد، قد أحدث اختلالاً في عناصر ومكونات القوة لدى القوى الدولية المختلفة، يرافقه وجود إرادة لدى الولايات المتحدة تعمل على توظيف فائض القوة العسكرية لديها لتحقيق أهدافها السياسية في الهيمنة العالمية. وأسباب ذلك نجدها في الفكرة التي يقوم عليها تأسيس نظام القطبية الأحادية الذي يعتمد مبدأ وجود ترتيب وسلطة هرمية تسلسلية في النظام الدولي تتركز بيد الولايات المتحدة، وهذا ما لا نجده بقدر ما نجد اتجاهاً متزايداً لدى هذه القوة نحو معرفة ردود أفعال القوى الأخرى إزاء أفعالها في الأقاليم المختلفة، وتقليل السلبي منها إلى أقصى قدر ممكن، يرافقها ازدياد حالات الخروج على الإرادة الأمريكية أو الاستجابة المسبقة لها، كما هو حال روسيا، وإيران، وكلا المؤشرين لا ينفي وجود تأثير أمريكي في السياسة الدولية الراهنة، وفي معطيات التحول في النظام الدولي، وهذا ما نجده في ثلاثة معطيات:[١]

١. طبيعة الائتلافات السياسية التي شكلتها الولايات المتحدة لمواجهة تحديات ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

(1) عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧). الصين ومستقبل علاقات القوى، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤١، تموز، ص٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ازدياد الإنفاق العسكري الأمريكي إلى مستويات قياسية (٣٢٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٤٥٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، علاوة إلى إضافة اعتمادات أخرى بلغت (٣٤٦ مليار دولار للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥).

٣. التوسع إلى مجالات إضافية، (الاحتلال) في كل من أفغانستان والعراق، وتحالف دول وسط آسيا وشرق أوروبا، وزعزعة استقرار إيران والسودان وسوريا، وفرض إدخال إصلاحات على الدول العربية، وتأكيد التحالف مع المنظومة الغربية واليابان وتركيا وإسرائيل، والسعي إلى حسم علاقات الصراع وفقاً لمنظورها وقيمها في الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الكورية وسباق التسلح النووي والتجارة العالمية.[١]

إن علاقات القوى بين القوى الدولية المختلفة يمكن أن تشهد تغيراً، والواقع أن مواقع هذا التغيير وساحاته الأبرز ستكون في قارة آسيا (الصين)، وفي أوروبا (روسيا). فالثانية تمتلك الإمكانات الضرورية إلا أنه تنقصها الإرادة لتنفيذ مشروعها السياسي، والأولى (الصين) لديها المشروع السياسي ولكن تنقصها الإمكانات اللازمة لذلك المشروع، وبالتأكيد كليهما: الإمكانات والمشروع السياسي يسهمان في إفراز قوى وعلاقات قوى على صعيد النظام الدولي بما يسهم في تغيير بعض قواعد اللعبة الدولية، من دون أن نقول بالدفع نحو الصراع مع الولايات المتحدة أو المنظومة الغربية، إلا أن هذا الأمر سيكون تحصيل حاصل، ما لم تتفق القوى الكبرى وتلتزم قواعد صريحة للعلاقات السياسية في ما بينها، وأهم المجالات التي يمكن أن تثير تقاطعاً حاداً وربما صراعاً وتنفيذاً صريحاً لعلاقات القوى، والتي ربما ستحد من حجم التدهور في تلك العلاقات هي [٢]:

١. شرق وجنوب شرق آسيا، مناطق نفوذ للصين، ووسط آسيا وشرق أوروبا مناطق نفوذ لروسيا.

(1) عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٢). الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣، تموز، ص٣١-٣٢.
(2)المصدر نفسه، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مصادر الموارد الطبيعية وطرق نقلها، وتحديداً الخليج العربي، وبحر العرب وبحر الصين.

٣. العلاقات التجارية والأسواق وطرق الوصول إليها وأهمها أسواق المنطقة العربية، وإفريقيا، وآسيا.

وتؤكد الأدبيات السياسية المعنية بالشؤون الصينية على اختلاف اتجاهاتها على حقيقة مؤداها أن الصين في مرحلة الصعود للوصول إلى مرتبة القوة العظمى، حيث تتوافر لها جميع المقومات التي تؤهلها للوصول إلى هذه المرتبة، ومحور الاختلاف بين هذه الأدبيات يدور حول عدة أمور أهمها، المدى الزمني الذي ستستغرقه عملية بلوغ الصين موضع القوة العظمى، فالبعض يرى أنها سوف تصل إلى هذا الموضع خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، والبعض الآخر يرى أن هذه الفترة لن تتجاوز العقد الأول من هذا القرن، في حين أن الصينيين أنفسهم يقولون: أنهم وضعوا خطتهم للوصول إلى موقع القوة العظمى الثانية في منتصف القرن [١].

كما يختلف الباحثون حول النتائج المترتبة على ذلك سواءً على المستوى الإقليمي أو العالمي، والسياسات التي ستتبعها الصين عند وصولها إلى هذا الموقع، هذا بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر بين علماء السياسة الأمريكيين، حول النهج الذي يجب أن تتبعه الولايات المتحدة تجاه الصين الآن وفي المستقبل، وخاصة أنها أكثر دول العالم تأثراً بهذا الصعود [٢].

وأياً كانت هذه الاختلافات، فإن الظاهرة الواضحة في سياق التفاعلات القائمة الآن تتمثل في أننا نشهد مرحلة تكوين وتشكيل قوة عظمى جديدة، وغني عن البيان أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن ظاهرة ظهور قوة عظمى جديدة، عادة ما يصاحبها توتر على صعيد العلاقات الدولية قد يتصاعد ليصل إلى درجة المواجهة العسكرية بين القوة الصاعدة والقوى الأخرى المهيمنة على زمام الأمور، ذلك لأن

(1) أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٤). مقومات الصعود الصيني، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٩، ص١٠.
(2) عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، (١٩٧٨-٢٠١٠)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهور قوة عظمى جديدة من شأنه أن يعيد تشكيل توازن القوى على مستوى العالم، وهو ما يعني إلحاق أضرار بمصالح القوى العظمى والكبرى الأخرى القائمة، الأمر الذي يفرض على هذه القوة إما مقاومة وعرقلة صعود هذه القوة الجديدة أو التكيف مع الوضع الجديد وإعادة تشكيل مصالحها وأهدافها بما يتلاءم مع الوضع الجديد، أو محاولة جعل القوة العظمى الصاعدة تشكل توجهاتها وسياستها بما لا يعرض القوى العظمى والكبرى الأخرى للخطر، أو على الأقل بناء توازن جديد للمصالح بين القوة العظمى الصاعدة والقوى القائمة يحقق أقصى قدر ممكن من المصالح لهذه الأطراف (١).

وتعتمد الأهمية الكبيرة للصين اليوم بدرجة كبيرة على اقتصادها المتسارع النمو، واندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي. فالقوة العسكرية للصين تعد محدودة مقارنة بقوتها الاقتصادية، وإن كانت تلك القوة العسكرية تنمو بمعدل أسرع من معدل نموها في أي دولة آسيوية أخرى، لدرجة أنها باتت تشكل دواعي قلق رئيسية للعديد من الأطراف، وتحديداً للناتو واليابان والهند، ضمن جيران آخرين للصين، بل باتت تشكل دواعي قلق أيضاً لداعمي وحلفاء تلك الدول، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. وكذلك، فقد حقق الدور والنفوذ الصينيان في آسيا نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ما ينتج عن مذهب صيني أكثر حذاقة في التعامل مع الإقليم الآسيوي، وهو مذهب يستخدم بفاعلية مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية. وغير ذلك من أوجه القوة الصينية، بغية توسيع قاعدة النفوذ الصيني، وخاصة في المناطق التي لا يبرز فيها دور واعٍ ونشط للولايات المتحدة واليابان أو غيرهما من القوى الدولية. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الأيديولوجية والثقافة الصينية وغيرها من جوانب القوة المرنة للتنين الأصفر كانت دائماً تحظى بمعدلات قبول محدودة دولية، فإنها على أي حال تدعم الجهود الصينية لكسب آراء ونفوذ الأصدقاء في المناطق الآسيوية المتاخمة للصين (٢).

(1) عطوان، خضر عباس، الصين ومستقبل علاقات القوى، مرجع سابق، ص٦٥-٦٦.
(2) عبد الحي، وليد، مرجع سابق، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتطلع إلى المستقبل، نجد أن المتخصصين في الشأن الصيني عادة ما يختلفون بشدة حول طبيعة التوجه المتوقع للصين، على أن ثمة رؤية متوازنة تمثل حلاً وسطاً بين تلك التوقعات المتباينة، وهي رؤية تعتبر أن الصين حالياً تحاول التركيز على الأولويات السياسية التالية: التخفيف من قبضة الحكم الشيوعي في الصين (أو محاولة تجميل صورته)؛ والسعي لتحقيق وحدة الأراضي والأقاليم الصينية المختلفة، وبخاصة تايوان، مع الوطن الأم؛ وتحديث الاقتصاد والجيش الصينيين؛ وتحقيق تفوق إقليمي أكبر؛ وأخيراً، تعظيم النفوذ الصيني حول العالم. ويرى القادة الصينيون حالياً أن بلادهم تحقق بعض التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف، وإن كانت لم تزل بعيدة عن تحقيقها بالكامل، وخاصة فيما يخص الأهداف الإقليمية والدولية [١].

ويؤمن القادة الصينيون بأن دولتهم غير مؤهلة الآن بأي شكل كان لتحدي الولايات المتحدة تحدياً جاداً، وقد تبنى أولئك القادة منذ عام ٢٠٠١ توجهاً ميالاً إلى التعاون مع واشنطن وتحاشي الصدام معها، وهو توجه قائم جزئياً على قناعتهم بأن أي مواجهة مع الولايات المتحدة– القطب العالمي الأوحد الذي استثارته أحداث ١١ سبتمبر لأقصى درجة– لن تصب أبداً في صالح أولويات السياسة الصينية. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة كتلك قد تهدد بزعزعة الاستقرار الذي يعد عنصراً أو شرطاً بالغ الأهمية لعملية التحديث الاقتصادي في الصين وفي مجمل الاقتصادات الآسيوية، كما أنها قد تجبر القوى الآسيوية المختلفة على الاضطرار للمفاضلة بين الوقوف في صف الولايات المتحدة والوقوف في صف الصين (إما هذه وإما تلك).[٢]

(1) مونتير، روبرت، (٢٠٠٤). لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٢٤، مايو، ص٩٣.
(2) الصين قوة عظمى في العالم، صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٣/٨/١٠، ص ١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: إستراتيجية الصين تجاه منطقة الخليج

تتأثر منطقة الخليج –وهي جزء من العالم الذي نعيش فيه– تتأثر وتتفاعل مع عدد من المعطيات والمتغيرات الدولية التي ازدادت سرعتها خلال السنوات الماضية، وبالأخص بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما صاحبها من إفرازات وتداعيات على العالم أجمع وعلى المنطقة، وذلك بشكل وضع السياسات الدولية بما فيها الدبلوماسية الخليجية أمام تحديات صعبة. فالحرب الكونية على الإرهاب، وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، واحتلال العراق وما نتج عن تلك الأحداث من مآس وكوارث على شعوب المنطقة أوجدت حقائق وخلقت ظروفاً معقدة أوجبت على دبلوماسية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعامل معها في إطار رؤية جماعية حسبما تمليه عليها مصالحها العليا[١].

وبالرغم مما يقال عن وجود اختلاف وتباين في مواقف دول المجلس تجاه بعض الأحداث والمتغيرات الدولية، والذي يعزوه بعض المحللين إلى التباين في المكونات السياسية وتجارب كل دولة، فإن هناك إطاراً عاماً ومنهجاً موحداً مبنياً على المصلحة المشتركة وقائماً على التنسيق والتشاور، الأمر الذي يجعل هذه الدبلوماسية قادرة على التصدي لكثير من التحديات، ويفتح أمامها آفاقاً أرحب من التعاون تجاه العديد من القضايا، حيث إن دبلوماسيتها تعمل دوماً على تهدئة الأوضاع، ودفع الأمور إلى الاستقرار، وهو المبدأ الذي تسير عليه دول المجلس سواء في الإطار الجماعي أم الفردي[٢].

وفي ما يختص بالتحديات فإن دول المجلس هي مثل باقي الدول الأخرى التي يوجد لديها كثير من التحديات، لكنها بالعزيمة والإصرار والتمسك بالثوابت التاريخية والحضارية تمكنت من التغلب على كثير من المشكلات والتحديات التي

(1) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). نحو علاقات صينية – خليجية استراتيجية. مجلة آراء حول الخليج، ع١٨، آذار، ص ١٠.

(2) المدني، عبد الله (٢٠٠٧). الخليج وسياسة التوجه شرقا. الخليج في عام ٢٠٠٦–٢٠٠٧، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص ٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عصفت بالمنطقة. ومن التحديات التي يمكن التطرق لها في هذه العجالة تلك المتعلقة بالوضع في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الأمن في الخليج. وكذلك المبادرات المطروحة من الخارج، والتي تتعلق بالتطوير والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الأمور التي يجب على دول المنطقة التعامل معها بحذر وحكمة[١].

إن العوامل المحددة للسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية منذ نشأتها في العام الأخير من عقد الأربعينيات وحتى يومنا هذا هي عوامل متعددة. وبعضها داخلي، كالنظام السياسي والرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية، وبعضها خارجي، كشكل النظام الدولي الذي توجد من خلاله الصين الشعبية، ومصادر التهديد لأمنها واستقرارها، وهذه العوامل المتنوعة الداخلية والخارجية تختلف من حيث وزن كل منها وقوته في التأثير في سياستها الخارجية، وجميع تلك العوامل ذات تأثير في خط سير السياسة الخارجية الصينية، إلا أن بعضها يكون في بعض الفترات، ونتيجة بعض الظروف والعوامل، أكثر تأثيراً من غيرها في توجه الصين الخارجي. وهذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى إطار نظري، أو نموذج واحد لتفسير ماضي وحاضر وتوقع مستقبل السلوك السياسي الصيني الخارجي، وذلك يعني أن السياسة الخارجية الصينية هي سياسة ديناميكية ومرنة وليست سياسة جامدة غير قابلة للتغيير؛ بل هناك درجة كبيرة من الاستمرارية فيها، ودرجة كبيرة من التغيير أيضاً؛ وهذا هو حال السياسات الخارجية للدول الكبرى.

وفي هذا الإطار جاءت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، فالسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي لم تأت من فراغ، بل برزت كاستجابة لتأثيرات العوامل (المحددات) الخارجية والعوامل (المحددات) الداخلية التي كان لها شأن كبير في توجيه السلوك السياسي الصيني الخارجي[٢].

(1)المصدر نفسه، ص ٢٦٣.
(2)عبد الحي، وليد، مرجع سابق، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة التوجه شرقاً

لقد ظهر هذا التوجه "شرقاً" في سياسات العديد من الدول العربية منذ فترة الحرب الباردة تجاه القطب الآخر، لكنه تحول كلياً منذ أوائل التسعينيات عقب تفتت الاتحاد السوفييتي وانهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، وبروز دول شرق آسيا اقتصادياً، ثم ظهور قوى نامية آسيوية نووية، وانتباه النظام العالمي الجديد إلى وجود إشارات ودلائل في أن تصبح واحدة أو أكثر من دول آسيا قوة إقليمية عظمى، وربما تتحول إلى قطب دولي إقليمي، لذا وفي ظل نمو التكتلات بين دول آسيا وصعود قوتها على المستويين الإقليمي والعالمي كان من الواجب أن تنتبه لهذا الأمر دول العالم عامة ودول الخليج على وجه الخصوص بحكم الانتماء القاري والقرب الجغرافي.

ومن ثم نجد أن التوجه الخليجي شرقاً أمر تفرضه دوافع مهمة ومتنوعة، تضم مصالح عدة بعضها استراتيجي وبعضها الآخر اقتصادي، ومن أهم هذه الدوافع:

- تنويع مصادر العلاقات "السياسية" بعد ما أدى الارتكان السياسي الكامل على الغرب؛ وخاصة الولايات المتحدة، إلى استمرار سياسة الكيل بمكيالين، وتركيز واشنطن على مصالحها الحيوية فقط دونما أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى.
- تنويع العلاقات" الاستراتيجية" حيث التوجه الخليجي شرقاً يتيح فهماً أوضح وأدق لدول آسيا للقضايا العربية والخليجية، الأمر الذي قد يسمح لها بالمساهمة الجادة في حل هذه القضايا بصورة عادلة تضمن حماية المصالح العربية والخليجية.
- محاولة الخروج من نفق الاتهام بالإرهاب وإثبات "طبيعة" دول الخليج، فمنذ وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تم وضع سيف الإرهاب في عنق الدول الاسلامية خاصة الخليجية منها، وأصبحت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرة أن هذه الدول مشاتل لإنتاج الإرهابيين والمتطرفين.

*الاستفادة من التوهج الاقتصادي للنمور الآسيوية، وخبراتهم وتجاربهم الواقعية في التنمية الشاملة، بعد أن ارتكز التعامل الاقتصادي الخليجي على مدار نصف القرن العشرين على الغرب، وهو أمر لم يحقق الحصول على التكنولوجيا المتطورة، وظهرت قيود عدة على التبادل التجاري وجرى التركيز على منتج وحيد هو "النفط" فقط.

- تصحيح مسار التعاون الاقتصادي الشامل بدلاً من التركيز على تصدير سلعة استراتيجية واحدة فقط، من خلال التوسع في جعل أسواق آسيا مجالاً مهماً لتصدير المنتجات الخليجية، حيث تشكل السوق الآسيوية مستقبلاً مهماً للمنتجات البتروكيماوية وغيرها[١].
- عدم خضوع التعامل الخليجي مع آسيا للعوامل الأيديولوجية أو للأهواء والمصالح والضغوط التي اشتهر بها الغرب في سياساته واستراتيجياته الخارجية.
- ضمان حل مشكلات العمالة الأجنبية حيث يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ١٦ مليون عامل وعاملة من دول وسط وجنوب آسيا، بما يوفر أفضل الظروف لمنع انتقال الصراعات الطائفية والعرقية والمذهبية الداخلية والمشكلات البينية في الدول الأصلية للعمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، ويسمح بحل أي مشكلات خاصة بأوضاع هذه العمالة من جانب آخر.
- بناء علاقات استراتيجية تسمح لدول الخليج بالوساطة والتدخل عند الأزمات بين دول آسيا لمنع تفاقمها.

(1) هويون، محمد، (٢٠٠٧). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع١٣، شتاء، ص ص ٦١-٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تأكيد الانتماء الخليجي لآسيا، والتعاون والتنسيق لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر المشتركة.
- تزايد احتياجات آسيا المطرد والمتضاعف للطاقة، حيث تمثل شريان الحياة للاقتصاديات الآسيوية المتطورة.
- الاستفادة من خبرات دول آسيا المتقدمة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، فقد تحولت كل من الصين والهند إلى أكبر دولتين متخصصتين في التكنولوجيا رفيعة المستوى التي ستقود الثورة التكنولوجية القادمة.
- الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة على نطاق كبير ومتنوع، نظراً لوجود فرص واعدة جديدة للاستثمار، فضلاً عن انتشار الشركات الآسيوية العالمية، وتحولها إلى منارة لنشر التكنولوجيا في العالم، وإلى المحرك الأساسي لدفع عجلة النماء الاقتصادي في الدول غير الصناعية[١].

وتبرز أهمية التوجه شرقاً في أنه يأتي في ظل الصعود القوي لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند وماليزيا، هذه المجاميع الهائلة من البشر التي قررت أن تخرج من سجن الفقر إلى حرية الثروة ومن عجز الموارد إلى قدرة تنويع الإنتاج، في الوقت الذي عجز فيه العالم العربي عن تحقيق ذلك وهو الأقل سكاناً والأكثر مصادر ثروة. لقد أصبح واضحا أن الأقطاب الكبار الجدد قادمون من الشرق، وباتت أسواق هذه الدول مطمعاً مهماً للاقتصاديات الغربية التي تعاني حالياً انخفاضاً في النمو وتبحث عن أسواق لصادراتها. لقد استطاعت معظم دول آسيا أن تحول صراعاتها البينية وغضبها من فقرها وقلة

(1) المدني، عبد الله، مرجع سابق، ٢٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثرواتها الطبيعية، إلى قوة تنطلق بها في مجالات التكنولوجيا وتسخير العمالة الرخيصة لتصبح مصدراً للعملة الصعبة[١].

إن للعلاقات الخليجية– الآسيوية جذوراً تاريخية وليست وليدة اليوم، وقد اكتسبت هذه العلاقات أبعاداً مضاعفة ونالت قوتها من التفاعلات التي تحققت عبر العمالة والتجارة والتفاعل الثقافي وتأييد الحق العربي في القضية الفلسطينية في المحافل الدولية عبر تجارب قديمة ومنذ أزمنة طويلة.

ولكن هناك مجموعة من المحددات يجب أن تحكم التوجه الخليجي شرقاً من أهمها: ألا يكون الموضوع موسمياً أو نابعاً من دوافع آنية بل يجب أن يتحول إلى استراتيجية واضحة ومؤكدة، وأن يضمن هذا التوجه التوازن بين توفير احتياجات آسيا من الطاقة وحصول الخليج على التكنولوجيا الآسيوية المتقدمة، وإيجاد قدر من التوازن في الميزان التجاري، وحل مشكلات العمالة في الإطار الثنائي مع تفهم دول العمالة الآسيوية لخصوصية طبيعة هذه العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم إنكار دور هذه العمالة في التحديث والتطوير والتنمية الخليجية، والتأكيد على وجود فرق كبير بين العمالة الآسيوية المهاجرة والعمالة المكلفة بعمل مؤقت، والاستفادة من منافسة الصين والهند للدور الأميركي في مجال الأمن العالمي[٢].

وفيما يخص الأمن الإقليمي في الخليج تبرز الحاجة إلى تنسيق الجهود مع القوى الآسيوية للعمل على منع وصول التقنيات العسكرية المتقدمة والأسلحة الهجومية إلى الدول التي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج، والحد من التطرف الديني والإرهاب العابر للحدود، ومكافحة تهريب المخدرات والأسلحة، والاستفادة من التطور في منظومات السلاح الآسيوي. والتوجه الخليجي شرقاً أمر تفرضه المعطيات الجيوستراتيجية وظروف البيئة العالمية على المديين القريب والمتوسط، ولكن يجب أن يكون هذا التوجه مدروساً بدقة ووفق استراتيجية واضحة الأهداف ليمكن حصد الثمار.

(1) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ١٥.
(2) المدني، عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحددات الداخلية والخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي

إن العوامل المحددة للسياسة الخارجية لجمهورية الصين العشبية منذ نشأتها هي عوامل متعددة بعضها داخلي، كالنظام السياسي والرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية. وبعضها الآخر خارجي، كشكل النظام الدولي الذي توجد فيه الصين الشعبية، ومصادر التهديد لأمنها واستقرارها[١]، وهذه العوامل المتنوعة الداخلية والخارجية تختلف من حيث وزن كل منها وقوته في التأثير في سياستها الخارجية.

المحدد الخارجي:

يتمثل المحدد الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية الصينية في شكل النظام الدولي ومصادر التهديد لجمهورية الصين الشعبية. هذان العاملان كان لهما الدور الأبرز في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه العالم ومنطقة الخليج العربي.

ومن هنا بدأ المحدد الخارجي يفرض نفسه على الصين الشعبية، حيث أصبح من الضروري اتخاذ سياسة خارجية لمواجهة هذه الضغوط المتمثلة في بروز الولايات المتحدة كخطر يهدد النظام السياسي الصيني، ويمنع الصين الشعبية من تحقيق هدف أساسي من أهدافها الوطنية ألا وهو استعادة أراضيها الخارجية، أي تايوان التي تتفق معها الولايات المتحدة. فكانت النتيجة إتباع الصين الشعبية سياسة الميل إلى الاتحاد السوفيتي من اجل مواجهة ذلك الخطر. لذلك بدأت الصين الشعبية تعتمد بشكل شبه كامل على النموذج السوفيتي في تطوير نفسها صناعياً وزراعياً وإدارياً وتعليمياً وعسكرياً. وبدأت نتيجة ذلك، أول مرحلة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية، وهي المرحلة القائمة على أساس التحالف مع موسكو والعداء لواشنطن؛ وفيها كانت السياسة الخارجية الصينية نسخة طبق الأصل من التوجه الخارجي السوفيتي[٢].

---

(1) Blum en the Dan, op. cit, p 11 .

(2) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذه الأجواء، لم تنل منطقة الخليج العربي اهتماماً كبيراً من سياسة الصين الشعبية الخارجية، ويعود عدم الاهتمام هذا، إلى العناصر التالية:

١. النظرة الصينية إلى دول المنطقة على أنها تقع إما تحت النفوذ الغربي، لوقوعها تحت سيطرة الاستعمار الغربي، أو أنها تتبع الغرب. وبناءً على هذه النظرة رأت الصين الشعبية أنها لن تكون قادرة على أن تتوغل في المنطقة لقوة تأثير الوجود الغربي فيها.

٢. النظرة الخليجية، لم يكن للدول الخليجية المستقلة في تلك الفترة، الحافز للإعتراف بالصين الشعبية وإقامة تعاون معها نظراً إلى انتهاجها الخط الشيوعي الذي لم يكن مرغوباً من قبل قيادات الدول الخليجية التي كانت تنظر إليه على أنه نهج يعادي الدين.

٣. الانشغال الصيني بمنطقة شرق آسيا وما يحدث فيها من تطورات كبيرة أبعدها عن الاهتمام بمنطقة الخليج العربي[١].

لذلك لم يكن هناك تواصل يستحق الاهتمام خلال تلك الفترة بين الصين الشعبية والدول الخليجية، فحتى التبادل التجاري بين عام ١٩٥٠ و ١٩٥٥ كان محدوداً بإجمالي يقدر بحوالي ١,٧ مليون دولار أمريكي فقط. وبالتالي فإن تأثير العامل الخارجي المتمثل في تحالف الصين الشعبية مع الاتحاد السوفيتي وفي عدائها للولايات المتحدة أبعد الصين الشعبية عن منطقة الخليج العربي في فترة ما قبل عام ١٩٥٥[٢].

ولكن تطوراً ملحوظاً حدث في علاقة الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي في النصف الثاني من عقد الخمسينيات ولاسيما مع انعقاد المؤتمر الأفرو-أسيوي في باندونغ في نيسان ١٩٥٥، فالقيادة السياسية في الصين الشعبية بزعامة الرئيس ماوتسي تونغ رأت في دول العالم الثالث أهمية لمستقبل الصراع بين المعسكرين

(1) أبو عامود، محمد سعد، مرجع، ص ١٤.

(2) Lillian, Harris, op.cit, P89.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة. واعتبرت القيادة الصينية أن العمل على جذب دول العالم الثالث بعيداً عن المعسكر الغربي وترغيبها في التقارب مع المعسكر الشرقي، من خلال تعريفها بعدم عدوانية النهج الشيوعي الذي تسير عليه الصين الشعبية تجاه دول العالم الثالث، هو أمر ضروري كي يحقق المعسكر الشرقي مكسباً ضد المعسكر الغربي. وعليه فقد شاركت الصين الشعبية في المؤتمر بوفد رفيع المستوى يترأسه شو إن لاي رئيس وزراء الصين العشبية واليد اليمنى للرئيس ماوتسي تونغ. وقد نجح شو إن لاي من خلال هذا التجمع نجاحاً بارزاً في الترويج للصين الشعبية لدى الدول المشاركة في المؤتمر ومن ضمنها الدول الخليجية. ولقد كان من بين المشاركين في المؤتمر وفود تمثل ثلاث دول تقع في منطقة الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. وخلال هذا المؤتمر نجحت الصين الشعبية في خلق تقارب صيني- خليجي ثقافي- اقتصادي تمثل في إقناع الطرف الصيني الطرف السعودي بقبول دخول الحجاج الصينيين إلى السعودية لأداء فريضة الحج وإرسال وفود ثقافية صينية إلى كلٍ من العراق والسعودية. ومع هذا التقارب الجديد ارتفع ميزان التبادل التجاري بين الطرفين الخليجي والصيني ليصل إلى ٣٤ مليون دولار أمريكي[١]. إلا أن تبادلاً دبلوماسياً بين الطرفين لم يحدث على الرغم من أن الصين الشعبية قد نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول عربية أخرى كمصر في أيار ١٩٥٦، وسوريا في تموز من العام ذاته وجمهورية اليمن العربية.

وفي النصف الثاني من عقد الخمسينيات بدأ التحالف الصيني- السوفيتي يتفكك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها (٢):

١. تبنى الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة وهو ما كان يخالف فكر ماوتسي تونغ الداعي إلى المواجهة مع الولايات المتحدة.

(1) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ١٩.
(2) عرابي، عبد القادر (١٩٩١)، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٤٧)، ١٩٩١، ص ١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. رفض موسكو تقديم التكنولوجيا النووية إلى الصين التي كانت قد وعدتها بها في عهد الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين.

وهذان الأمران أدّيا إلى ابتعاد الصين الشعبية عن الاعتماد على تحالفها مع الاتحاد السوفيتي والبدء في اتخاذ سياسة خارجية تهدف إلى منافسة الاتحاد السوفيتي على قيادة المنظومة الاشتراكية، وتأثيره على بعض دول العالم الثالث، إلى جانب استمرار الصين الشعبية في إتباع سياسة مواجهة الولايات المتحدة. وفي هذا السياق دخلت منطقة الخليج العربي في معترك السياسة الخارجية الصينية من خلال اعتبارها ساحة خصبة لنشر الأفكار الثورية الصينية. لذلك جاء الدعم الصيني للأنظمة الثورية وحركات التحرر الوطني في المنطقة الخليجية. وكان أول اختبار لهذه السياسة في منطقة الخليج العربي في العراق. حيث استطاعت الصين الشعبية أن تقيم علاقات دبلوماسية مع العراق بعد نجاح ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ ومجيء حكم عبد الكريم قاسم. وكانت بكين ترى في قاسم قائداً ثورياً لديه القدرة على قيادة توجه جديد في المنطقة يتحدى الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ولاسيما بعد ان اتخذ خطوته الجريئة بسحبه عضوية العراق من حلف بغداد الذي كان أحد وسائل الولايات المتحدة والغرب في منع التوغل الشيوعي في المنطقة. ولكن بعد أن اتضح لبكين أن بغداد لا يمكن أن تؤدي هذا الدور ولاسيما بعد أن أساء قاسم معاملة عناصر الحزب الشيوعي العراقي، توجهت الصين إلى دعم حركات التحرر والحركات الثورية في المنطقة عوضاً عن محاولاتها الانفتاح على بعض الانظمة الحاكمة[١].

ونالت منطقة الخليج العربي نصيباً من التوجه الصيني نحو حركات التحرر الوطني، تمثل بشكل واضح، في دعم حكومة الصين الشعبية حركة التمرد اليسارية في ظفار. وقد تابع هاشم بهبهاني ذلك الاهتمام الصيني بتلك الحركة في كتابه: (China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-75)، فأوضح، من خلاله، الاهتمام والرعاية الصينيتين الكبيرتين بتلك الحركة منذ الخمسينيات،

(1)Blum en the Dan, op. cit, p 25

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وارتفاع ذلك الاهتمام في عقد الستينيات من خلال تقديم الصين الشعبية الدعم السياسي والمعنوي والعسكري والمادي لتلك الحركة في مواجهة قوات السلطان والقوات الأجنبية الداعمة له في المنطقة. واستمرت الصين الشعبية في تقديم دعمها للحركة بعد أن قامت بتوسيع نشاطها في نهاية الستينيات لتصبح حركة لتحرير عمان ومنطقة الخليج من الوجود الأجنبي والأنظمة الموالية للغرب. والهدف من وراء هذا الدعم الصيني للحركات الثورية في المنطقة هو منافسة الاتحاد السوفيتي على النفوذ في هذه المنطقة.

لكن هذا الدعم وإن كان قد خلق نقطة نفوذ للصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، إلا أن ذلك النفوذ بقي محدوداً بتلك الحركة (الثوار الظفاريون) نظراً لغياب مثل تلك الحركات الثورية عن دول منطقة الخليج العربي، باستثناء، ربما اليمن الجنوبي الذي سعت الصين من خلاله، إلى خلق نفوذ لها هناك. في هذا السياق لم تشهد علاقة الصين الشعبية بالأنظمة الحاكمة في المنطقة تطوراً إيجابيا نحو إنشاء قنوات اتصال رسمية بين الطرفين. حيث إن وقوف الصين الشعبية مع حركة التمرد في عمان والتي بدأت تعتبر جميع الدول الخليجية هدفاً لأفكارها الثورية، زاد من خوف وخشية حكومات دول منطقة الخليج العربي، ما جعلها تبتعد أكثر عن الصين وتقترب من الولايات المتحدة والغرب. لذلك لم يخدم ذلك التحرك الصين الشعبية.

لكن تغيراً جديداً حدث في السياسة الخارجية الصينية في بداية السبعينيات، كان سببه هذه المرة أيضاً خارجياً، وهو التغير في علاقتها بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقد أدى ذلك بها إلى أن تغير من سياستها تجاه منطقة الخليج العربي اجتاح هذه لمرة، الاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا، وأعلن مبدأ بريجنيف الذي يعطي موسكو الحق في التدخل في أي دولة من دول المنظومة الاشتراكية ترى موسكو أن نظامها الشيوعي في خطر. فهذا الاجتياح وتعهد المبدأ جعل الحكومة الصينية تخشى أن تكون هي الهدف القادم للاتحاد السوفيتي ولاسيما أن المناوشات العسكرية على الحدود بينهما كانت في تزايد، وكانت الصين –باعتبارها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست عضواً في الأمم المتحدة، ولا حليفاً للولايات المتحدة– تخشى ان تكون هـدفاً سهلاً لقوات الاتحاد السوفيتي وخاصة إن لم يكن هناك تحالف دولي يقف إلى جانبها في حالة قيام موسكو بتحرك ما ضدها. وفي هذا الإطار مالت الصين الشعبية، لأول مرة، نحو الولايات المتحدة، واستغلت الفرصة التي جاءتها، باتخاذ واشنطن الخطوة الجريئة بالتقرب من بكين عندما قام مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر بزيارة بكين سراً في عام ١٩٧١ ممهداً للزيارة التاريخية التي قـام بهـا الـرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين في شباط من العـام التـالي، وقـد أضـفت الزيارتان بعداً جديداً على السياسة الخارجية الصينية. وتمخض ذلك البعد عن(١):

١. بروز أول اعتراف رسمي أمريكي بجمهورية الصين الـشعبية، وإن كانـت العلاقات الدبلوماسية لم تنشأ إلا في كانون الأول ١٩٧٨.

٢. الاعتراف الأمريكي بأن جمهورية الصين الشعبية وليست جمهورية الـصين في تايوان هي الممثل الرسمي للصين وصاحبة الحق في الحـصول علـى المقعد الدائم في مجلس الأمن الذي كانت جمهورية الصين في تايوان تشغله منذ تشرين الأول ١٩٤٩.

ويعتبر ذلك الموقف الأمريكي توجهاً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بكين بعد أن كانت واشنطن تتبع طوال الفترة السابقة مـن عمـر جمهوريـة الصين الشعبية سياسة احتواء النفوذ الشيوعي الصيني ومواجهته في مختلف أنحاء العالم.

وكانت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي انعكاساً واضحاً لتلك الصورة من التغير في السياسة الخارجية الصينية، وفي ضوء علاقتها بكلٍ من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية الجديدة موجهة بشكل أساسي نحو تحقيق الهدفين التاليين.

(1) سعيد محمد السيد (١٩٨٦)، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، سلسلة، عالم المعرفة، ص ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. حماية الصين الشعبية مما يمكن أن يشكله الاتحاد السوفيتي من خطر على نظام الصين السياسي ومنع إمكانية تكرار سيناريو ما حدث لتشيكوسلوفاكيا ضد نظام بكين.

٢. العمل على منع توغل النفوذ السوفيتي في مناطق العالم الأخرى ولاسيما في مناطق العالم الثالث.

لتحقيق ذلك سعت الحكومة الصينية إلى التقرب من الولايات المتحدة، فجاءت السياسة الخارجية للصين الشعبية نحو منطقة الخليج العربي سياسة جديدة مختلفة عن السابق وقائمة على هدف منع النفوذ السوفيتي من أن يتوغل في دول منطقة الخليج العربي نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية[١]. وكان الخوف الصيني قائماً من إمكانية قيام الاتحاد السوفيتي باستغلال وضع الانسحاب البريطاني من المنطقة في أواخر الستينيات والعمل على ملء الفراغ الناتج من ذلك الانسحاب، ولاسيما بعد نجاح الاتحاد السوفيتي في خلق وجود ونفوذ له في العراق مع توقيع موسكو اتفاقية صداقة وتعاون مشترك مع حكومة بغداد في نيسان ١٩٧٢ ليدعم النفوذ السوفيتي القائم في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية في القسم الجنوبي من اليمن. لذلك بدأت حكومة الصين بإتباع سياستين رئيستين لمنع حدوث توغل سوفيتي في المنطقة لملء الفراغ وهما[٢]:

١. الميل نحو قبول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي والقائمة على منع توغل الاتحاد السوفيتي فيها.

٢. العمل على تكوين علاقات طيبة مع الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي.

---

(1) John Calabrese (1991), China's Changing Relations with the Middle East (London: New York: Pinter Publishers.). PP. 83-85 .

(2) المدني، عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل هاتان السياستان تحولاً جذرياً في التوجه القديم للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، فبعد أن كانت بكين ترفع لواء مواجهة الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في الخليج، نجدها في هذه الفترة تدعم ذلك الوجود، وتدعو إلى تعزيزه وتشجع الولايات المتحدة وتحثها على أن تتخذ مختلف الإجراءات اللازمة لمواجهة النفوذ السوفيتي في العالم بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص كما ذكرت الوثائق الصادرة عن هنري كسينجر ذاته. وبعد أن كانت الصين تعمل على دعم حركة التحرر المناهضة للأنظمة الحاكمة في المنطقة، نجدها تغير من سياستها نحو إقامة علاقات سياسية واقتصادية هذه مع الأنظمة في دول منطقة الخليج العربي، وتبتعد عن دعم الثوار الذين كان دعم الصين لهم يمثل عقبة أساسية تمنع تطوير دول منطقة الخليج العربي إلى علاقات طبيعية مع بكين. هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الصينية نحو المنطقة خلق جواً جديداً من العلاقات بين الصين وبعض دول المنطقة وساعد على إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الكويت في آذار ١٩٧١ وإيران في آب من العام ذاته. وكان التحرك الصيني نحو هاتين الدولتين بالذات، كان بدافع الرغبة في خلق توازن ضد العراق والوجود السوفيتي فيه. واستمرت الحكومة الصينية في توجهها الخارجي هذا تجاه المنطقة طوال فترة السبعينيات، ونجحت في كسب علاقات دبلوماسية جديدة مع سلطنة عمان في أيار ١٩٧٨. وكما كانت الصين ترغب في إقامة علاقات مع الكويت وغيرها من أجل مواجهة توغل موسكو في منطقة الخليج العربي من خلال العراق، فإن رغبتها في إقامة علاقات من سلطنة عمان كانت قائمة ايضاً على مواجهة إمكانية التوغل السوفيتي في المنطقة ولاسيما من خلال جنوبي اليمن الذي كان يتمتع بعلاقات إستراتيجية مع موسكو في تلك الفترة[١].

ولكن ما إن تراجعت علاقة بغداد بموسكو في النصف الثاني من السبعينيات حتى بدأت بكين تميل أيضاً نحو إقامة علاقات دبلوماسية طيبة مع بغداد بهدف التأثير قدر الإمكان، للتقليل من النفوذ والتأثير السوفيتيين في العراق. ثم جاء التدخل

(1) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي العسكري في أفغانستان في عام ١٩٧٩ ليضيف اهتماماً أكبر للصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي. فوجود الاتحاد السوفيتي في أفغانستان إضافة إلى وجوده في اليمن الجنوبية يعني بحسب النظرة الصينية سهولة وصوله إلى المنطقة الخليجية، لذلك عززت الصين الشعبية من سياستها القائمة على دعم الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي وعلى زيادة قوة العلاقات بدول الخليج العربية، ولم تُعِد الصين الشعبية علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة بموسكو إلا في عام ١٩٨٩ عندما أزال الاتحاد السوفيتي آخر العقبات أمام إعادة هذه العلاقات ألا وهي انسحابه من أفغانستان. وحتى مع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام الحرب العراقية – الإيرانية فإن الصين عملت على أن لا تجعل تلك الدول المتحاربة تقع في يد النفوذ السوفيتي وذلك من خلال العمل على إقناع الولايات المتحدة بعدم معاداة تينك الدولتين بل العمل معهما بشكل مشترك. فأثناء أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران حاولت بكين على الرغم من فشلها، حل الموضوع بشكل ودي بين الطرفين الأمريكي والإيراني حتى لا تتجه إيران نحو دائرة النفوذ السوفيتي.

ودخل في هذه الفترة أيضاً عامل خارجي آخر أثر في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وهو موضوع تايوان. فالصين الشعبية كانت ومازالت تعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ منها، وترى أن تايوان يجب أن لا تعطى الفرصة للنجاح في الاستمرار في علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم ولاسيما الفاعلة منها، أو خلق علاقات دبلوماسية لها مع دول جديدة. لذلك عملت الصين الشعبية على الدخول بقوة لمنافسة تايوان في معركة التمثيل الدبلوماسي. وفي منطقة الخليج العربي المملكة العربية السعودية في تلك الفترة واحدةً من أهم ثلاث دول في العالم كانت ومازالت تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان وترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية[١]. ولم تتوان حكومة الصين الشعبية عن استغلال الفرصة عندما جاءتها لتفتح قناة اتصال رسمية مع حكومة المملكة في النصف الثاني

(1) الدولتان الأخريان في تلك الفترة كانتا: كوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا، اللتين غيرتا فيما بعد وضعهما نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية بدلاً من البقاء مع تايوان..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع عقد الثمانينيات. وقد كانت البداية مع حاجة المملكة إلى شراء صواريخ باليستية من الصين الشعبية بهدف تعزيز قوتها العسكرية وتنويع مصادر حصولها على السلاح. وبخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن دولاً أخرى منافسة للمملكة كإيران وإسرائيل، جميعها تمتلك مثل تلك الصواريخ، فالمملكة كانت بحاجة إلى مثل تلك الصواريخ لتعزيز قوتها العسكرية، ولمنع حدوث هجوم صاروخي باليستي عليها من قبل إيران التي كانت حرب الصواريخ محتدمة بينها وبين العراق. إضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تلبِ في تلك الفترة طلب المملكة الحصول على مقاتلات من طراز (F15) ومعدات عسكرية أخرى، الأمر الذي دفعها نحو البحث عن مصدر آخر للسلاح [١].

وقدمت حكومة الصين الشعبية سراً إلى المملكة العربية السعودية عدداً غير محدد من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى يطلق عليها الصينيون صواريخه دونغ فينغ – ٣ أو رياح الشرق، وهذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية وكيميائية وكذلك رؤوس تقليدية؛ ويقدر البعض كلفة تلك الصفة بما بين (٣ إلى ٣,٥) مليار دولار أمريكي. وكان دافع من الصين تلبية هذا الطلب العسكري هو الرغبة في التأثير في حكومة المملكة لقطع علاقاتها الدبلوماسية التي كانت قائمة بجمهورية الصين في تايوان، وإقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية من خلال إبراز أهمية الصين الشعبية للمملكة على انها مصدر جديد يمكن أن تعتمد عليه للحصول على الأسلحة المتطورة التي لا يمكن للمملكة أن تحصل عليها من مصادر أخرى، وبخاصة إذا ما علمنا أن المملكة كانت في تلك الفترة الدولة الخليجية الوحيدة التي كانت تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع تايوان ولا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. لقد كان هذا الدافع حافزاً قوياً نحو مضي الصين الشعبية في صفقتها العسكرية مع المملكة على الرغم من أن المملكة لم تقدم أي تعهد بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. ولكن هذه السياسة من الجانب الصيني أتت بنتائجها التي ترضي الصين الشعبية عندما

(1) عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، (١٩٧٨-٢٠١٠)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلنت المملكة رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية معها وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الوطنية في تايوان، فأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢١ تموز ١٩٩٠. وبذلك حققت الصين الشعبية هدفاً مهماً من أهداف سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ألا وهو إنهاء التمثيل الدبلوماسي الرسمي بين حكومات دول المنطقة وجمهورية الصين في تايوان(١).

ويضاف إلى ذلك أن حماس الصين الشعبية لعقد صفقة السلاح هذه مع المملكة كان هدفه دعم المملكة، وجعلها تثبت على موقفها الرافض للوجود السوفيتي في كل من أفغانستان واليمن الجنوبية. فالصين وجدت في الموقف الرسمي السعودي موقفاً مماثلاً لموقفها الرسمي الرافض لتوغل الاتحاد السوفيتي في المنطقة. فكلا البلدين كانا يدعمان حركة المجاهدين الأفغان ضد الوجود العسكري السوفيتي هناك. وقد جاء دعم الصين الشعبية لذلك الموقف السعودي من خلال تكريمها المملكة بصفقة الصواريخ تلك. وهنا حققت الصين هدفها بعدم تمكين موسكو من خلق نفوذ لها في المنطقة بعد خروجها من اليمن ومن أفغانستان. ويذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية ودولة الإمارات كادت أن تتراجع بشكل واضح عندما قامت الإمارات باستقبال الرئيس التاوياني لي تينغ – هوي في نيسان ١٩٩٥. لكن تدارك حكومة الإمارات خطورة الموقف واتخاذها بعض التدابير الإجرائية أثناء زيارة الرئيس التايواني قوبل بالقبول من قبل الطرف الصيني الشعبي(٢).

ويتضح مما تقدم ان المحدد الخارجي أدى، دوراً بارزاً في تحديد توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. فعلاقة الصين الشعبية بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ونظرتها لمكمن التهديد والخطر على أمنها وسلامتها حدد بشكل واضح خط سير السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج

---

(1) تطور سريع خلال سنوات محدودة في العلاقات السعودية الصينية، مجلة المعرفة، ع١٥١، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

(2) Bin Huwaidin (2007). China's Relations with Arabia and the Gulf. 1949-1999. PP. 146-149 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي. كما أن عامل تايوان وتمتعها بعلاقات دبلوماسية مع بعض دول المنطقة حدد أيضاً شكل توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه بعض دول منطقة الخليج العربي؛ حيث كانت السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، طوال فترة الحرب الباردة، منذ نشأتها وحتى بداية عقد التسعينات، موجهة بعاملي العلاقة مع الدولتين العظميين في النظام الدولي السابق من جهة، والعمل على القضاء على الوجود الدبلوماسي التايواني في المنطقة من جهة أخرى.

المحدد الداخلي:

توجد مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤدي دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الصينية، فهناك عاملا التاريخ الايدولوجياً اللذان وجد البعض أن لهما تأثيراً في توجه الصين الشعبية الخارجي. فمثلاً وجد جون كرانمر- باينغ أن فكرة الصين التقليدية القائمة على أساس أنها تتمتع بتفوق، وأنها الرائدة و"المملكة الوسطى" التي يدور من حولها الغير، قد وجدت تطبيقها في عهد الصين الشعبية من خلال اتخاذها سياسات وطنية وأخرى ثورية تعطي المثل للغير بأنها يمكن أن تكون قائدة للآخرين في العالم، ويمكن للعالم أن يتعلم منها.

وهناك عامل الأيديولوجيا الذي يعتبر العامل الحاسم في إدارة توجه السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيس ماوتسي تونغ، حيث كان الخط العام يتبع فكر الماركسية- اللينينية وفكر ماوتسي تونغ باعتباره الموجه للسياسة الخارجية الصينية. وينظر أصحاب هذا التوجه إلى أن سياسة الصين الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفيتي ومن ثم توجهها إلى دعم حركات التحرر حول العالم وتحولها في ما بعد نحو الولايات المتحدة، ليست إلا نتيجة طبيعية للفكر الأيديولوجي الذي كانت تقوم عليه الصين الشعبية. وبالتالي فإن نظرية ماوتسي تونغ في العدو، ونظريته في التناقضات اللتان لقيتا تطبيقاً واقعياً في السياسة الخارجية الصينية كانتا نتاج الأيديولوجية القائمة على الفكر الماركسي- اللينيني وفكر ماوتسي تونغ[١].

(1) الساكت، محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٣٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك عاملا القيادة والنظام السياسي اللذان يرى البعض أنهما كانا فـاعلين أساسيين في تحديد السياسة الخارجية للصين الشعبية. فماوتسي تونغ كان المـسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية ولم يكن لديه من ينازعه؛ ودواك بارنيت اعتبر أن الرئيس دينغ تشاو بينغ كان يتخذ هو ذاته القـرارات النهائيـة فـي الـسياسة الخارجية.

كذلك هناك عامل التنمية الاقتصادية التي تبنتها القيادة الصينية في فترة حكم الرئيس دينغ تشاو بينغ في أواخر السبعينيات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تحقـق النمو للصين في مختلف المجالات. وقد كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الصين الشعبية منذ تلك الفترة، والتي تجني جزءاً من ثمارها اليوم، كانت تتطلـب تغييراً في خط سير السياسة الخارجية الصينية كي تصبح أكثر تعاوناً وأقل صـداماً مع دول العالم الخارجي التي يمكن أن تسهم في إيصال الصين إلى هدفها نحو النمو الاقتصادي. لذلك فالعديد من أفكار ماوتسي تونغ الثورية استبدلت بها أفكار بأفكـار أخرى جديدة اكثر برغماتية من شأنها ان تسهم في نمو الصين[١].

لقد كان لجميع تلك العوامل الداخلية دور في تحديد سياسة الصين الخارجيـة تجاه منطقة الخليج العربي ولكن بدرجات متفاوتة. إلا أن العامل الـداخلي الأكثـر وضوحاً في التأثير كان هو العامل المرتبط بالتنمية الاقتصادية التي تبنتها الصين في أواخر السبعينيات. ومع برنامج الإصلاحات الأربعة التي طرحها الرئيس دينغ تشاو بينغ بدأت الصين تنظر إلى المنطقة الخليجية نظرة اقتصادية أكثـر كونهـا مكانـاً للتنافس والسيطرة مع قوى أخرى منافسة كما كان الحال سابقاً. وقد برزت أهميـة المنطقة بالنسبة للصين في ثلاثة جوانب اقتصادية وهي:

١. مصدر للحصول على النفط.

٢. سوق للبضائع الصينية.

٣. مصدر للحصول على استثمارات.

(1) باز، عبد الكريم، (٢٠٠١). مرجع سابق، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان تأثير العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي واضحاً منذ فترة بداية التسعينيات عندما أصبحت الصين الشعبية لأول مرة دولة مستوردة للنفط، حيث أن إنتاجها المحلي من النفط لم يستطع تلبية احتياجات السوق المحلية ما جعلها تنظر إلى الخارج لاستيراده. وباعتبار أن منطقة الخليج العربي هي من أكثر المناطق إنتاجاً للنفط حيث تنتج (٣٠%) من الإنتاج العالمي وتتمتع بوجود أكبر مخزون نفطي يصل إلى حوالي (٦٥%) من الاحتياطي العالمي المؤكد، فكان لا بد أن تنال المنطقة اهتمام حكومة الصين الشعبية الباحثة لنفسها عن مصادر نفط جديدة. وقد كان معدل نمو الاقتصاد الصيني في فترة التسعينيات هو الأعلى ما بين دول آسيا حيث كان يراوح بين (٨و ٩%)، ومتوقع له أن يكون من بين معدلات النمو العالية في العالم في الفترة القادمة. لذلك، فإن حاجة الصين الشعبية من النفط ستكون في تزايد مستمر. وهي اليوم تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٣ استهلكت الصين (٢٥٢,٣١) مليون طن من النفط، ونسبة استهلاكها من النفط في عام ٢٠٠٤ من منطقة الخليج العربي وصلت إلى (٤٥%). وتعتبر كل من المملكة العربية السعودية وعُمان وإيران أهم مصدري النفط الخليجي للصين الشعبية[١].

ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل اعتماد الصين الشعبية على نفط منقطة الخليج العربي إلى (٩٠%) من حاجتها نظراً إلى:

١. تزايد واستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية.

٢. تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

٣. تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني.

٤. نظراً إلى ما تتمتع به منطقة الخليج العربي من مخزون نفطي كبير.

(1) حسب ارقام عام ٢٠٠٤ تعتبر منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأولى التي تعتمد عليها الصين في الحصول على النفط تليها أفريقيا فأوروبا والغرب ومن ثم جنوب شرق آسيا، انظر: David Zweig and Bi Jianhai, "China's Global Hunt for Energy" Foreign Affairs, vol. 84, no. 5 (September-October, 2005),p. 82 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

وقد ثمن نائب رئيس شركة البتروكيميائيات الصينية (سينوبيك)، المملوكة من الدولة والتي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية، ثمّن اهمية منطقة الخليج العربي للصين، واعتبرها المصدر الاساسي لحصول الصين على النفط بعد أن تراجع اعتمادها على نفط منطقة جنوب شرق آسيا. كما أن حاجة الصين من الغاز ستزداد في السنوات المقبلة حيث إن التوقعات تقدر حاجتها من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠ بـ(٢٠٠٠ بليون) متر مكعب ثم تغطية نسبية لا بأس بها من الإنتاج المحلي، في حين أنها تحتاج إلى أن تستورد نسبة أخرى لتسد احتياجاتها المتزايدة من هذه المادة. والمعروف أن منطقة الخليج العربي تحتوي على حوالي اربعين في المئة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بحسب تقديرات عام ٢٠٠٥[١].

وفي ظل هذه المعطيات برزت الأهمية الجديدة للمنطقة بالنسبة إلى الصين، فسعت الحكومة إلى عقد اتفاقيات لشراء النفط والاستثمار في هذا المجال مع الدول الخليجية المنتجة. وعقدت شركات الطاقة الصينية مجموعة من الاتفاقيات مع الطرف السعودي آخرها الاتفاقية التي عقدت في عام ٢٠٠٤ والتي حصلت من خلالها سينوبيك على حق الكشف عن الغاز الطبيعي في المملكة في أول مناقصة عامة تطرحها حكومة المملكة في قطاع الغاز الطبيعي. وذلك إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات معها لتطوير مصافي النفط الصينية من أجل زيادة قدرتها الاستيعابية من جهة، وجعلها مناسبة للنوعية الخفيفة من النفط الخام الذي يأتي من منطقة الخليج العربي. وعقدت الشركات الصينية مع إيران مجموعة من الاتفاقيات آخرها اتفاقية الغاز والنفط التي وقعتها سينوبيك مع طهران في تشرين الأول ٢٠٠٤ والمقدرة قيمتها بحوالي (٧٠) مليار دولار أمريكي وهو اعلى عقد توقعه الصين مع أي دولة رئيسة من منتجي النفط في منظمة أوبك، وتقضي الاتفاقية بتطوير الصين أحد

(1) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، ٢٠٠٦/٥/٣١، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقول النفطية الرئيسة في إيران، وشراء (٢٥٠) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال الثلاثين سنة القادمة، وتزويد إيران الصين بـ ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً ولمدة خمس وعشرين سنة بسعر السوق. وعقدت اتفاقية للبحث والتنقيب عن الغاز في بحر الصين الجنوبي مع شركة كويتية في عام ١٩٩٦؛ وقامت الشركات الصينية بالبحث والتنقيب عن الغاز في عُمان. وكذلك تسعى الحكومة الصينية إلى التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون تأخذ في الحسبان توسيع التعاون في قطاع النفط والغاز.

وهذا الاهتمام المتزايد من قبل الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي هو جزء من معادلة أكبر تسعى لتحقيقها حكومة الصين الشعبية، وتتمثل في السعي إلى الحصول على مصادر نفط للسوق الصيني العطش للنفط، بهدف استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي استمرار إحداث تطورات في المجتمع الصيني على مختلف المستويات من أجل تحقيق الهدف الأكبر المرتبط بفلسفة ما يعرف بـ "النهوض السلمي للصين" لوضع الدولة الكبرى، تلك الفلسفة التي وضعها الرئيس دينغ تشاوبينغ في أواخر السبعينات والتي بدأت تُؤتي أُكُلَها على مختلف المستويات. فمثلاً، كان اقتصاد الصين في عام ١٩٧٨ يشكل اقل من واحد في المئة من الاقتصاد العالمي، ومجموع قيمة تجارتها الخارجية كانت تقدر بـ (٢٠,٦) مليار دولار أمريكي، أما في عام ٢٠٠٤ فالاقتصاد الصيني أصبح يشكل أكثر من (٤%) من الاقتصاد العالمي، وقيمة تجارته الخارجية تقدر بحسب أرقام الأمم المتحدة، بأكثر من (١,١) ترليون دولار أمريكي، وبذلك تحتل الصبن المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري في العالم في ذلك العام.

والاهتمام بالناحية بالاقتصادية بدلاً من الصراعات والصدامات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وزعزعة الأمن هو السبيل الأساسي لتحقيق التقدم للصين، تماماً كما تحقق لليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية[١]. وعلى السياسة الخارجية

(1) Zheng Bijian (2005). "China's [Peaceful Rise] to Great – Power Status." Foreign Affairs. vol. 84. no5 (September – October 2005). pp. 18-24 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصينية تسخير الدبلوماسية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم التي يمكن أن تساعد الصين في نهوضها السلمي. وفي قلب ذلك الاهتمام تأتي الحاجة إلى النفط والغاز وتأمين مصادرها باعتبار تلبية هذه الحاجة جزءاً اساسياً من فلسفة النهوض السلمي؛ فكما التقنية الغربية والاستثمارات الأجنبية ضرورية لنمو الصين، كذلك فإن سد حاجتها من الموارد الأساسية من اجل النمو هو ايضاً ضرورة في غاية الأهمية. لذلك جاءت الزيارات العالية المستوى لمسؤولين صينيين وعلى رأسهم الرئيس الصيني الحالي هوجينتاو وسلفه الرئيس جيانغ زيمين، لدول مختلفة من العالم، والاتفاقيات التي تم توتيقعها معها بهدف الوصول إلى نفط تلك الدول والحصول على مواردها الأولية التي تحتاج إليها الصين؛ ومن هذه الدول دول أفريقيا: السودان والجزائر وليبيا ومصر والغابون ودول خليج غينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو؛ ودول أمريكا اللاتينية: البرازيل وفنزويلا؛ ودول آسيا الوسطى وروسيا؛ والولايات المتحدة ذاتها من خلال محاولة الصين شراء شركة ينوكال الأمريكية للنفط؛ وكندا؛ وكذلك دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا واستراليا[١].

إن سياسة الصين الشعبية الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي تتمحور حول هذا الاهتمام وستحتم عليها تصرفاتها الخارجية بفضل هذا الاهتمام أن تتخذ سياسات تحاول، إلى درجة ما، أن ترضي تلك الدول النفطية. فعلى سبيل المثال هددت الصين في أيلول ٢٠٠٤ باستخدام حق النقض إذا ما سعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على السودان بسبب ما يحدث في دارفور وهذا التهديد الصيني جاء لصالح دولة تعتمد الصين عليها لتزويدها بحوالي ٧ في المئة من حاجتها من النفط، وترتبط معها بعقود واتفاقيات في هذا المجال. هذا يعني أيضاً أن حكومة الصين الشعبية ستكون طرفاً مهماً في دعم موقف إيران في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي والوقوف معها ضد محاولات فرض عقوبات دولية عليها، نظراً إلى أن إيران تعتبر

(1)العلاقات الصينية السعودية تشهد تطوراً سريعاً، نقلاً عن الموقع التالي: www.aljazera.net

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مزوداً مهماً للصين بالنفط، إذ وصلت نسبة مساهمة إيران في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (١١%) من مجموع احتياجات الصين من النفط في ذلك العام.

غير أن دعم الصين لإيران وإن تزايد، فإنه ليس من المتوقع أن يذهب بعيداً ليثير غضب الولايات المتحدة، أو الدول الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الخليج والتي تعتمد عليها الصين في الحصول عليه كالمملكة العربية السعودية. لأن ذلك لا يخدم فلسفة الصين القاضية بالنهوض السلمي لوضع الدولة الكبرى. تماماً كما حدث في عام ١٩٩٠-١٩٩١ عندما عبرت حكومة الصين الشعبية عن رفضها الشديد الموافقة على قرار في مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية لإخراجها من الكويت. لكن حكومة بكين لم تستخدم حق النقض كما هددت به بل غابت عن اجتماعات المجلس لتسهيل عملية تمرير القرار. والعامل الحاسم في قرار الصين هذا، كان رغبة منها في عدم الإساءة أكثر لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة، والتي تأثرت بعد تحرك الحكومة الصينية المسلح لإخماد تجمع الطلبة المتظاهرين في ميدان تيانمين في عام ١٩٨٩ للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي ومنع إحداث توتر في علاقتها بدول الخليج العربي الساعية نحو الحصول على قرار دولي لإخراج العراق من الكويت، مرتبطة باتفاقيات تنقيب عن النفط في العراق وعقود تطوير بعض الحقول المهمة في ذلك البلد. إلا أنها فضلت الابتعاد عن التصادم مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية من أجل تعزيز فرص صعودها السلمي. فمصلحة الصين الشعبية تحتم عليها إبراز نفسها على أنها "ليست منافسة وإنما مساهمة في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط" ولاسيما بعد أن غدت في حاجة إلى نفط المنطقة[١].

وهنا يعتبر النفط نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. ولكن نستطيع القول إن الصين الشعبية تسعى ايضاً إلى جانب نقطة التركيز على النفط، إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة بهدف فتح

---

(1) العلاقات الصينية السعودية تشهد تطوراً سريعاً، نقلاً عن الموقع التالي: www.aljazera.net.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسواقها للبضائع الصينية. لقد كانت البضائع العسكرية في فترة الثمانينات والتسعينيات توفر للصين عملة صعبة تساعدها على دفع عملية نموها الاقتصادي. أما الآن فبدأت الصين تعمل جاهدة من أجل التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون لتكون بضائعها غير العسكرية مصدر دخل لشركاتها العاملة. وتتلخص أهداف الصين من وراء التوصل لهذه الاتفاقية إلى:

١. دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

٢. تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

٣. تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجال النفط والغاز في الصين.

لقد بدأت المنطقة في هذا القرن تستحوذ على اهتمام البضائع الصينية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، فقيمة إجمالي التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول الخليج العربي الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت في عام ١٩٧٨ تصل إلى حوالي (٢٧٠) مليون دولار أمريكي، في حين أن هذه القيمة وصلت في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من (٤,٢٣) مليار دولار أمريكي، وزادت إلى ما يقارب (١٠) مليارات دولار في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ مشكلة حوالي ٢,٥ في المئة من تجارة الصين الخارجية مع العالم في ذلك العام[1]. ويبين الجدول التالي قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية خلال السنوات: ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٤ بالدولار الأمريكي لدول الخليج:

(1) الأرقام جاءت بناءاً على الارقام الصادرة من قبل قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، وحدة الإحصاء والمتوفرة على الموقع الالكتروني: http://unstats.un.org .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الاعضاء في مجلس التعاون

الدولة السنوات	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤
الإمارات	١,٤مليار	٢,٨ مليارات	**٨,١ مليار**
السعودية	١,٧ مليار	٤ مليارات	**١٠,٢ ملياراً**
عُمان	٧٤٥ مليوناً	١,٧ مليارات	**٤,٤ مليارات**
الكويت	٢٣٠ مليوناً	٢٤٦ مليوناً	**١,٢ ملياراً**
قطر	٦١ مليوناً	٤٠٨ ملايين	**٤٣٧ مليوناً**
البحرين	٥٧ مليوناً	١٣٠ مليوناً	**٢١٣ مليوناً**
العالم	٣٢٤ ملياراً	٥١٠ مليارات	١٠٠١ مليار

وهذا التزايد المستمر في قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول المنطقة يأتي تعبيراً عن عاملين أساسيين [١]:

١. ارتباطه بالاستمرار المتزايد في اعتماد الصين الشعبية على النفط وارتفاع نسبة استيرادها من نفط المنطقة.

٢. ارتباطه بالرغبة في استغلال المنطقة كمركز إعادة تصدير للمنتجات الصينية نحو أماكن أخرى في المنطقة وما حولها.

(1) المصدر: قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، انظر http://unstats.un.org .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية الصينية

أثار توقيع ميثاق منتدى التعاون العربي- الصيني الذي شهدته القاهرة في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ عددا من التساؤلات حول مستقبل العلاقات العربية- الصينية بوجه عام، والعلاقات الصينية مع بعض الدول العربية أو التجمعات الإقليمية الفرعية ومنها مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص. وسبب هذه التساؤلات هو أن علاقات الصين مع الغير لا بد لإقامتها من أن يكون هناك كم يعتد به من المصالح المتبادلة بين الطرفين، وهذه المصالح لا تتناسب مع طبيعة العلاقات القائمة، بما يتطلب والبدء في حوار إستراتيجي صيني- خليجي يهدف إلى طرح السبل الكفيلة بتفعيل تلك العلاقات بما يساهم في حماية مصالح الطرفين[١].

وتحكم العلاقات الصينية – الخليجية – مجموعة من المحددات تمثل بعضها يمثل أساساً جيداً لطرح فكرة الحوار الإستراتيجي بين الطرفين، وتمثل بعضها الآخر ما يجب تحقيقه أولاً، ومن ثم فالبدء في الحوار الإستراتيجي بين الطرفين. وأول المحددات الحاكمة للعلاقات الصينية- الخليجية هو فكرة الاحتياج الإستراتيجي، ويقصد بذلك وجود إدراك متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له حتى وان لم يظهر ذلك بشكل جلي. فعلى الجانب الصيني، تبرز أهمية نفط الخليج، إذ تعتمد الصين بشكل كبير على نفط المنطقة، فالاحتياطي النفطي الصيني يبلغ (١,٨%) من الاحتياطي النفطي العالمي في حين أن عدد سكان الصين يبلغ (٢٢%) من إجمالي سكان العالم. فالصين هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث استهلاك النفط، كما تشير الإحصاءات إلى أن الصين استوردت في عام ٢٠٠٠ (٥١%) من احتياجاتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي. فتجارة

(1) الكردي، عبد الله عبد المعين، (٢٠٠٨). العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. مجلة بحوث دبلوماسية، ع٧، ص ٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط تحتل مكانة بالغة الأهمية في التجارة الصينية- الخليجية بما يعنى أن تعزيز التعاون في هذا المجال بينهما سيساهم في تطوير علاقاتهما التجارية[١].

وعلى الجانب الخليجي، يبرز الاحتياج الإستراتيجي للصين آنياً ومستقبلاً. فالصعود الصيني يصب بشكل كبير في صالح الدول الخليجية بوجه خاص والدول العربية بوجه عام، ومن ثم فمن صالح الطرف الخليجي دعم الصعود الصيني كخطوة نحو بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يكون فيه مجال أوسع للمناورة والحركة وتحقيق تسويات عادلة. فكلا الطرفين يشترك في الرؤية ذاتها نحو دعم الصعود الصيني، ومن ناحية أخرى نجحت الصين في تهيئة مناخ استثماري ذي جاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب اعتماداً على ظروفها السياسية والاقتصادية المتميزة وخاصة في ظل ركود الاقتصاد العالمي، ومن ثم يبرز احتياج الدول الخليجية للصين كمقصد لتوجيه استثماراتها من أجل الحفاظ على سلامتها خاصة بعد أحداث ١١ أيلول وتداعياتها الخطيرة على اقتصاديات الدول الخليجية. فدول الخليج المنتجة للنفط بدأت تفكر في إدراج الصين في قائمة مقاصدها الاستثمارية، إذ يتمتع السوق الصيني بجاذبية كبيرة خاصة أن الصين تعيش استقراراً سياسياً يتيح إمكانية هائلة ومستقبلاً واعداً للسوق الاستثماري الصيني[٢].

ويتمثل المحدد الآخر حاكم للعلاقات الصينية- الخليجية في موقف كل من الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر، فالدول الخليجية تدعم القضايا الصينية وعلى رأسها قضية الوحدة إذ لا يوجد تمثيل دبلوماسي بين أي من الدول الخليجية وتايوان، كما إن هذه الدول اعترضت على انضمام تايوان للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تقتصر عضويتها على الدول، فالدول الخليجية تعلن التزامها بمبدأ الوحدة الصينية على أساس "دولة واحدة ونظامين"، كما دعمت الدول الخليجية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية. وعلى الجانب الآخر، يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها القضية الفلسطينية.

---

(1) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ٤٥.
(2) هويون، محمد، مرجع سابق، ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التحديات الأمنية وهى عامل مؤثر في العلاقات الصينية- الخليجية فيبرز فيما يواجهه الطرفان من تحديات نابع بعضها من البيئة الداخلية والإقليمية في حين أن البعض الآخر نابع بصورة أساسية من البيئة العالمية وما شهدته من تطور فترة ما بعد الحرب الباردة. وتبرز الأخيرة في العولمة، وكذلك الإرهاب الدولي. وعلى الجانب الآخر يبرز التحدي الخليجي في المشكلة العراقية وأمن الخليج، وكذلك المشكلات الأمنية في المضايق الصينية. ومن ثم يصبح التساؤل هو كيف يمكن إيجاد تعاون صيني- خليجي حول سبل مواجهة تلك التحديات(١).

وإذا كان المنظور الواقعي هو المنهج المسيطر على توجيه مسار العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنه يمكن إنكار أن الميراث الإيجابي من العلاقات الصينية- الخليجية والعربية بوجه عام يشكل أساسا مهماً عند مناقشة واقع وآفاق العلاقات مستقبلا. فالصين لم تكن لها مطامع استعمارية في منطقة الخليج، كما لم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الطرفين حول أي من القضايا المشتركة، إن هناك حاجة لإعادة قراءة وتقييم شامل لعلاقات الطرفين في ضوء وضع الصين ومنطقة الخليج في الوقت الحالي وفى المستقبل مع إدراك كامل لطبيعتها التغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على الطرفين حاليا ومستقبلا(٢).

ويجب أن يكون هذا الحوار وفقاً لمحورين يدور أولهما حول سبل تفعيل ما هو قائم فعليا من أشكال للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، ويدور الثاني حول السبل الملائمة لتعاون الطرفين حول القضايا والتحديات الأمنية المطروحة على أجندة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. والملاحظ الآن وفقاً للمحور الأول هو وجود رغبة جادة لدى الطرفين للانتقال بالعلاقات نحو آفاق أرحب، وهو ما يتضح من التحسن النسبي في الزيارات المتبادلة إلا أن الدول الخليجية مازالت مطالبة بتغيير توجهها، فمازال التوجه شرقاً مفتقداً لديها، وفكرة الاتجاه غرباً ما زالت هي الأساس، فهناك عبء كبير في هذا الصدد يقع على الدول

(1) عطوان، خضر عباس، مرجع سابق، ص٨٥.
(2) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجية حيث يغيب الإدراك الكامل بأهمية الطرف الآخر راضين بالنمط الحالي من التعاملات آملين فقط في بحث السبل الكفيلة بحماية العلاقات، التجارية والنفطية مع الصين[١].

يمكننا فى هذا الصدد إيضاح بعض الملاحظات منها أن تجارة النفط والغاز الطبيعي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تتقدم بسرعة أكبر من التعاون المشترك في المشروعات النفطية والغازية، وهو ما يرجع إلى هيمنة شركات النفط متعددة الجنسيات على الأسواق الدولية. ومن ثم فهناك حاجة لدعم التعاون بين الطرفين في هذا الصدد. وعلى الجانب الصيني هناك ضرورة لتشجيع الدول الخليجية المنتجة للنفط على شراء أسهم الشركات الصينية المطروحة في البورصات الأجنبية كمدخل لجذب رؤوس الأموال الخليجية للمشاركة في التنمية الاقتصادية وإصلاح القطاع العام في الصين. كما أن الدول الخليجية يمكنها الاستثمار في مناطق شمال غربي الصين في تطوير مشروعات النفط والغاز وهو ما سيعود بالفائدة على كلا الطرفين. وهناك أيضاً حاجة لتشجيع الاستثمارات الصينية في الدول الخليجية. والتي تتسم بالمحدودية مقارنة بالاستثمارات الخليجية في الصين[٢].

وأحد السبل المطروحة في الوقت الحالي لتطوير العلاقات الصينية- الخليجية هو ضرورة التسريع في إنشاء منطقة التجارة الحرة. فمن شأن ذلك دفع سبل التعاون الاقتصادي بينهما وتشمل المنطقة التجارية تقليل التعريفات الجمركية، وتسهيل تدفق السلع، وتسهيل حركة الاستثمارات المشتركة. وبذلك يزداد التكامل الاقتصادي بين الصين ودول المجلس[٣].

والجدير بالذكر أن التعاون بين الصين والدول الخليجية ما زال مقصوراً على الأطر الثنائية ولكي تصبح هذه الأطر شاملة لكل دول الخليج لا بد من الدخول

(1)جبان، لي ولي، مرجع سابق، ص ١٢٠.
(2)هويون، محمد، مرجع سابق، ص ٩٦.
(3) الزيدي، خضير، مرجع سابق، ص ٦٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حوار إستراتيجي بينهما مجتمعة وبين الصين، وهو الأمر الذي يقتضي تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي كشريك للصين في مثل هذا الحوار[١].

الاتفاقية التجارية بين الصين ودول الخليج العربي:

تستهدف الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والفني والاستثماري والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين تعزيز التعاون التجاري بين الجانبين، وبخاصة في مجال البترول الخام والطاقة، وخاصة أن الصين تعد ثاني مستورد للنفط الخام في العالم.

ويمهد إبرام الاتفاقية الطريق لدخول الجانبين في مفاوضات من أجل إقامة منطقة تجارة حرة، وإنشاء لجان مشتركة، منها لجان فنية للطاقة تقوم ببحث العرض والطلب بين دول الخليج والصين وكمية التصدير والأسعار.

وتشير إحصاءات رسمية إلى أن حصة الصين من أسواق منطقة الخليج لا تتجاوز ما نسبته (٥ %). وتعتقد الصين أن هذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة مع إمكانياتها التنافسية وقدراتها الاستثمارية.و من خلال الاتفاقية ستدخل دول الخليج والصين في سلسلة من المفاوضات لإقامة منطقة حرة ويشار هنا إل أن هناك لجنة فنية بين السعودية والصين تضع من أهم أهدافها دراسة العرض والطلب على المنتجات النفطية السعودية المصدرة للصين، وأيضا كمية التصدير والأسعار[٢].

والهدف من الاتفاقية هو وضع التعاملات التجارية والاستثمارية داخل إطار منظم، مثل اتفاقية المجلس مع الاتحاد الأوربي كذلك تفعيل التعاون من خلال لجان مشتركة[٣].

---

(1) مونتير، روبرت، (٢٠٠٤). لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٢٤، مايو، ص٩٧.

(2) الوادي، محمد خير، (٢٠٠٥). إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، دمشق: الأهالي، ص.٩٩

(3) باز، عبد الكريم، (٢٠٠١). العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي والتجاري، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢١، ص١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم أهداف الاتفاقية الإطارية مع الصين هو التعاملات النفطية حيث أن الصادرات النفطية لدول الخليج تمثل تقريبا (٨٠%) من إجمالي صادراتها، وبالتالي فإن المفاوضات على إقامة منطقة حرة سيلغي الرسوم الجمركية فتزيد الصادرات النفطية للصين وفي المقابل يتم رواج البضائع والمنتجات الصينية في الأسواق الخليجية.

وليس من شك في أن أن الصين تعتبر قوة اقتصادية، ومن الضروري أن تكون لهذه القوة الاقتصادية ارتباطات مع الكتل الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها مجلس التعاون الخليجي كونه يعتبر من أهم الشركاء التجاريين والاقتصاديين لبكين، ومن القنوات التي يمكن تفعيلها لزيادة الترابط والتعاون الاقتصادي من بينها زيادة الاستثمارات الخليجية في الصين[١].

أنّ دول الخليج العربية غالباً ما كانت ولا تزال تعتمد في سياساتها الدولية على حليف استراتيجي واحد وهو الولايات المتّحدة الأمريكية، لكنّ هذا الاعتماد وإن تمّ بناء على مصالح مشتركة بين الطرفين في البداية، إلا أنّه وفي الوقت نفسه حدّ من خيارات هذه الدول وبالتالي من سياساتها ونفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإذا كانت دول الخليج العربية مضطرة أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى أن تجنب التعاون مع الأخير نظراً لعقيدته الماركسية المتعارضة مع فطرة أهل الخليج وعقيدتهم الإسلامية، فإنه ومع انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد هذا الوضع موجودا[٢].

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ عالم (الأحادية القطبية) الذي نعيشه اليوم هو مرحلة انتقالية قصيرة المدى، وأنّ العلاقات الدولية قد ألفت العالم المتعدد الأقطاب، فإنه يجب على دول الخليج أن تعيد النظر في سياسة الحليف الاستراتيجي الواحد

(1) أحمد، جعفر (٢٠٠٤). العلاقات الصينية – السعودية (١٩٤٩-٢٠٠٠)، جامعة الكويت، ص٨٩.
(2) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصّة مع انحدار القوّة الأمريكية وفقدانها السياسات العادلة والمتوازنة، وإهمالها لمصالح دول وشعوب المنطقة مع الانحياز الواضح والفاضح لإسرائيل، والاعتماد على سياسة القوّة المطلقة(١).

ومن هذا المنطلق، توجد على الساحة العالمية العديد من القوى بعضها ناشئ (الصين وروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي) والآخر موجود ولكن يعمل على تحسين موقعه (فرنسا وألمانيا) ولجميعها مصالح مع دول الخليج العربية وإن بنسب متفاوتة، ولذلك لا بد من توثيق وتقوية العلاقات الصينية – الخليجية القائمة، وتحويلها إلى علاقات إستراتيجية بناءة للطرفين اعتمادا على المحاور التالية:

أسباب التحول إلى العلاقات الصينية :

١. إنّ الصين وعلى الرغم من أنّها إحدى أهم القوى الدولية الناشئة من الناحية الإستراتيجية إلا أنّها لا تزال تعد من دول العالم الثالث، وهي بناء على ذلك ليس لديها أي ماض استعماري يثير الحساسيات حول خلفية العلاقات معها أو أهدافها، كما أنّ الصين لا تزال رغم قوّتها تتعامل مع الدول الأخرى من باب الاحترام والتواضع، وليس من باب الإملاءات والغطرسة والضغوط.

٢. إنّ الصين منفتحة في الجوانب الثقافية والتجارية، وتهتم بالآخر من هذه الناحية (ونستطيع أن نلمس ذلك مثلاً من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية التي تعرض فيها صفحات وأقسام باللغة العربية وهو ما تتجاهله معظم إن لم نقل كل الدول التي لديها علاقات ومصالح استراتيجية أقوى من الصين مع دول العالم العربي)، وهذا الأمر يسهّل طرق التعامل والتعاون ويزيد الثقة بين الطرفين من باب الاحترام والتقدير المتبادل.

٣. إنّ الصين تعتمد منذ فترة على ضرورة دعم قيام عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي يتناسب مع توجهات معظم دول العالم ومن بينها الدول العربية

(1) أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق مستوى أكبر من العدالة على الصعيدين الإقليمي، والدولي، ونسبة أكبر من الاستقرار.

٤. القوّة الاقتصادية الصينية الهائلة والمتسارعة. فالاقتصاد الصيني يأتي في المرتبة الثانية عالمياً بحجم (٧,١٢٤) تريليون دولار لعام ٢٠٠٤ إذا ما اعتمدنا على القوة الشرائية مقابل الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا ما قيس بسعر الصرف فهو بحسب نشرة البنك الدولي لشهر كانون أول ٢٠٠٥ يأتي في المرتبة السادسة عالميا بحجم (١,٩٨١) تريليون دولار لعام ٢٠٠٥ وهو في المرتبة الرابعة عالميا إذا ما تمت إضافة اقتصاد هونج كونغ إليه[١].

٥. إنّ العلاقات الاقتصادية الصينية – الخليجية تشهد تطوراً لافتاً ومتسارعاً خلال السنوات الأخيرة، وإنّه لا يجوز أنّ يكون المستوى السياسي أقل من المستوى الاقتصادي الذي تمّ تحقيقه حتى الآن بين الطرفين.

٦. إنّ العلاقات غير الرسمية العربية – الصينية قديمة قدم طريق الحرير والخلافة الإسلامية، وهذه أرضية جيّدة للانطلاق بعلاقات رسمية جديدة خاصّة مع وجود أكثر من جالية إسلامية في الصين تتراوح تقديراتها بين ٢٥ و٢٥٠ مليون مسلم صيني (لا توجد إحصاءات دقيقة).

مصالح الصين في دول الخليج[٢]:

الاقتصاد الصيني هو محور اهتمام جميع القوى العالمية بما فيها الولايات المتّحدة الأمريكية، ذلك أنّ هذا الاقتصاد ومنذ عام ١٩٧٨ تقريبا وهو ينمو بمعدل (٦-١٣) في المائة سنوياً. ويحتاج هذا النمو الكبير إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الأولية والسلع الإستراتيجية لكي يحافظ على وتيرته، كما أنّ الصين تحتاج إلى أسواق خارجية تقوم ببيع منتجاتها فيها واستثمار أموالها لتوسيع رقعة انتشارها المالي والاقتصادي من أجل استغلال نموذجي للطفرة التي تشهدها على الصعيد

(1)هويرن، محمد، مرجع سابق، ص ٩٥.
(2) تيرة، بكر مصباح، مرجع سابق، ص ٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي لاسيما، أنّها تأتي في المرتبة الثانية عالمياً في الاحتياطيات النقدية بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار بعد اليابان التي تأتي بالمرتبة الأولى. ومن هذا المنطلق فإنّ دول الخليج العربية تستطيع أن توفّر عنصرين أساسيين في استراتيجية الصين الاقتصادية، ألا وهما النفط والأسواق التجارية[١].

١. النفط: تعتبر الصين ومنذ عام ٢٠٠٣ المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتّحدة، وقد تخطّت الصين في تلك الفترة اليابان، واحتلّت مركزها في ما يتعلّق باستهلاك النفط مع طلب كلي يساوي (٦,٥) مليون برميل يومياً. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب الصيني على النفط (١٤,٢) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥ مع استيرادها الصافي لحوالي (١٠,٩) مليون برميل يومياً. وبازدياد الطلب العالمي على النفط وتقلّص المنتوج النفطي أو تدهوره، تستطيع دول الخليج التي تستحوذ بالإضافة إلى إيران والعراق على ما يقرب من (٤٥%) من احتياطي النفط المعروف منذ عام ١٩٤٥ و(٥٩%) منذ نهاية عام ,٢٠٠٣ خاصّة أنّها تمتلك المراتب الأولى والخامسة والسادسة (السعودية ٢٠ في المائة، الإمارات فوق (٨%) بقليل، الكويت أقل من (٨%) بقليل) من الاحتياطي النفطي العالمي، والتي تتميز حقولها النفطية بطول متوسط عمرها البالغ ٩٠ سنة متجاوزة المتوسط العمري العالمي للآبار البالغ ٥٠ سنة، وتستطيع هذه الدول أنّ تمدّ الصين بما تحتاجه من إمدادات نفطية ولفترات زمنية طويلة، أو أن تصبح الصين على الأقل المشتري الأول لنفط لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢. الأسواق التجارية: تعد دول الخليج العربية ثامن أكبر شريك تجاري للصين في العالم وثامن أكبر سوق في العالم للمنتجات الصينية، وتاسع أكبر سوق تصدير للصين، وقد حقق تعاون الطرفين في مجال المقاولات والطاقة والاستثمار تقدماً إيجابياً، وهناك طلب كبير على الأزياء والمنسوجات والإلكترونيات ومنتجات الاتصالات الصينية في السوق الخليجية، كما أن الطلب

(1) المصدر نفسه، ص ٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبير على البترول والغاز والمنتجات الكيماوية في السوق الصينية. ولكن على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى القوة الاقتصادية وإجمالي حجم التجارة الخارجية للطرفين، تعتبر التبادلات التجارية بينهما قليلة حتى إن كان الميزان التجاري بين الصين ودول الخليج يبلغ (٦٥%) من إجمالي حجم التجارة بين الدول العربية والصين حالياً[١].

الأسباب الاقتصادية للاهتمام الخليج بالتوجه نحو الصين :

١. يمكن للصين وهي عضو دائم في مجلس الأمن تقديم دعم سياسي ودولي غير محدود لدول الخليج وتالياً للدول العربية في المحافل الدولية، على أنّ ما يميز السياسة الصينية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترامها الخصوصية التي تتمتع بها.

٢. باستطاعة الصين تقديم دعم تكنولوجي وصناعي لا محدود للدول الخليجية التي تمتلك رؤوس أموال قادرة على تحويل اقتصادياتها عبرها إلى اقتصاديات صناعية شرط تجاوز بعض العوائق المتعلقة بالأمر.

٣. يمكن لدول الخليج العربية الاعتماد على التسلح الصيني خاصّة في المسائل الحسّاسة والتكنولوجيا النووية لاسيما أنّ الصين تقدّم هذه الامتيازات من دون أي شروط أو قيود كبيرة وهو عكس ما تقوم به أمريكا تجاه هذه الدول.

٤. تستطيع الصين وعبر أسواقها وقطاعاتها الاقتصادية أن تكون ملجأ ممتازا لرؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية وخاصّة أثر الفوائض المالية المحقّقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت وفق تقرير النفط الشهري لمركز الخليج للأبحاث عن ديسمبر ٢٠٠٥ وحده ٢٠ مليار دولار، الأمر الذي سيؤمن أرباحاً كبيرة إذا ما تمّ استثمار هذه الفوائض في اقتصاد نامٍ ونشيط كاقتصاد الصين.

(1) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص ١٠٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. من الممكن أن تقوم الصين وعبر بناء علاقات استراتيجية معها كسر التحالف الأحادي مع أمريكا والهيمنة المطلقة لأمريكا والمفروضة بالقوة في المنطقة، وتحقيق توازن سياسي وعسكري واقتصادي إزاء الانفراد الأمريكي بدول الخليج على الصعد كافة، ومن شأن هذه العلاقات أن توفّر لدول الخليج خيارات أكبر وسياسة رصينة وأكثر تحرراً من الضغوط.

٦. يمكن للصين تحقيق توازن في الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد الدعم اللامحدود الأمريكي – الأوروبي لإسرائيل. ومن إيجابية التحالف الخليجي مع الصين، أنّ للصين علاقات طيبة وجيدة مع العديد من الدول العربية الأخرى مثل السودان، سوريا، مصر والجزائر، وبذلك فهذا النوع من التحالفات لا يتصادم مع سياسات الدول العربية المختلفة وهو على عكس ما كان قائماً إبان الحرب الباردة من انقسام الدول العربية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية[١].

٧. تستطيع الخبرة الإدارية والاقتصادية في تحقيق التنمية والتقليل من البطالة وإدارة الاستثمارات وجذبها، وتطوير النظام التعليمي العالي.

(1) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوائق إقامة علاقات صينية – خليجية استراتيجية

١. عدم وجود سياسة خارجية موحدة ورؤية استراتيجية مؤسساتية لدى دول المجلس رغم العوامل المشتركة العديدة، وبالتالي اعتماد السياسة الخارجية على ردود الأفعال واقتصارها على قرارات شخصية في أغلب الأحيان مع اعتماد سياسة خارجية محافظة جدا وغير براغماتية(١).

٢. قلّة عدد الباحثين والمهتمين بالشأن الصيني في هذه البلدان نسبة إلى عدد واهتمامات زملائهم في اختصاصات الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا،

٣. ضعف التعاون الثقافي والإعلامي الذي لا يرقى بتاتاً إلى مستوى العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الطرفين والعلاقات التاريخية القديمة.

٤. الهيمنة الأمريكية المطلقة والأحادية على الخليج في المجالات كافة والتي تشكّل العائق الأول والأكبر في وجه علاقات استراتيجية صينية – خليجية.

٥. تردد الصين في الوقت الحالي في إنشاء علاقات استراتيجية على شكل تحالفات نظراً لضعف الجانب السياسي لديها مقارنة بالجانب الاقتصادي، وخوفاً من أن يحدث تحرّكها هذا ردّة فعل سلبية لدى الولايات المتّحدة فتدخل معها في دائرة صراع قبل أن تتهيأ لهذا الوضع(٢).

وفي جميع الأحوال، تبقى العلاقات الصينية – الخليجية علاقات حسنة حالياً وتحتاج إلى دعم كبير، وقد كانت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التي قام بها إلى الصين مؤشراً ممتازاً إلى توجه جديد لاسيما أنّها الزيارة الرسمية الأولى له خارجياً منذ توليه الحكم، وهي الأولى أيضاً لملك سعودي إلى الصين منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولا شكّ في أنّ هذه الخطوة تصب في الإطار الذي تبغيه دول المجلس، بانتظار المزيد.

(1) أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص٨٩.
(2) الوادي، محمد خير، مرجع سابق، ص ١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقبل العلاقات الصينية الخليجية:

تحتل الصين المرتبة الاولى عالميا من ناحية الاحتياطيات النقدية الاجنبية التي تجاوزت التريليون دولار في العام ٢٠٠٦، فيما تقع اليابان في المرتبة الثانية برصيد ٨٠٠ مليار دولار. وتحتل الصين المرتبة الاولى عالميا كأكبر دولة مصدّرة في العالم بعد ان تجاوزت الولايات المتّحدة في العام ٢٠٠٦ ثمّ ألمانيا في العام ٢٠٠٧، وبلغ الفائض التجاري لها في العام ٢٠٠٦ حوالي (١٧٧,٥) مليار دولار، وهي في طريقها لاحتلال موقع ثالث أكبر اقتصاد في العام المقبل متجاوزة ألمانيا ومباشرة خلف كل من الولايات المتّحدة الأمريكية واليابان التي تحتل المركز الثاني كأكبر اقتصاد في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً أيضا من حيث أكبر الدول المصدرة للرساميل للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت حصتها (١١,٨%) من الرساميل المصدرة عالمياً[١].

هذا وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي العربي منذ منتصف الثمانينات، فقد كان حجم التبادل لا يكاد يذكر ١ مليار دولار إلى أكثر من ١٢ مليار دولار في العام في العام ٢٠٠٣، ثمّ إلى ٢٠ مليار العام ٢٠٠٤، و ٣٣,٨ مليار دولار العام ٢٠٠٥، و٤٤,٩٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ونما بنسبة (٢٠%) نهاية العام ٢٠٠٧ أي بزيادة (١٧,٣) مليار دولار[٢].

وعلى الرغم من النمو الملحوظ والسريع للتبادل التجاري بين الطرفين الاّ انّه لا يزال يحتاج إلى المزيد من المساعي لمواكبة ذلك بخطوات تؤسس لعلاقة ثابتة ومتينة. ومن هذه الخطوات:

١- **زيادة حجم الاستثمارات الثنائية:** فالاستثمارات الخليجية الناجمة عن الفوائض المالية لا تزال ضعيفة جدا في منطقة شرق آسيا بشكل عام وفي الصين بشكل خاص مقارنة مع مناطق آخرى. إذ يقدّر معهد التمويل الدولي انّ (٦٠ مليار دولار)

(1) مونتير، روبرت، مرجع سابق، ص١٠٧.
(2) الساكت، محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٤١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اصل (١,٤) تريليون دولار هو حجم الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الست الذي ذهبت إلى آسيا، بينما ذهب القسم الأكبر إلى الولايات المتّحدة واوروبا بنسبة (٣٠٠) مليار دولار للأولى و(١٠٠) مليار للثانية. ولذلك من الواضح انّ هذه الاستثمارات لاتزال ضئيلة في الصين خاصة اذا ما اخذنا بالاعتبار انّ نصف دول مجلس التعاون الخليجي تعد من اكبر الدول المصدّرة للرساميل في العالم وفقا لارقام صندوق النقد الدولي التي تضع المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً والأولى عربياً بحصة (٦,٦%)، بين أكبر الدول المصدرة للرساميل على مستوى العالم للعام ٢٠٠٦، بينما احتلت الكويت المركز التاسع عالمياً بحصة (٢,٩%)، فالإمارات المرتبة ١١عالميا والثالثة عربيا بحصة بلغت (٢,٥%)[١].

وبالمقابل تشهد الاستثمارات الصينية الخارجية نمواً كبيراً ومتسارعاً بشكل هائل، وهو ما يحتّم على دول مجلس التعاون الخليجي تطوير القوانين والآليات والقطاعات التي تسمح باجتذاب الاستثمارات الصينية، واهمال هكذا خطوة لا بد وان ينعكس سلباً في المستقبل. فبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دخلت الصين مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم الخارجى، إذ انتقلت من الاجتذاب المفرط للاستثمارات الأجنبية إلى مرحلة الجمع بين اجتذاب الاستثمار الاجنبى والاستثمار الصيني في الخارج، فكان نتيجة ذلك أن ازداد الاستثمار الصينى المباشر في الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدّل نسبته (٧١,٣%) سنويا، ولا شك في أنّ ازدياد الفوائض التجارية الصينية إلى جانب احتياطيات العملات الاجنبية وتراكمها كما رأينا يلعب دوراً كبيرا في دفع الصين للاستثمار الضخم في الخارج مستقبلا، علما بأنّ الصين حاليا، وكما جاء في بيانات تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث أكبر الدول المصدرة للرساميل للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت حصتها (١٧,١%) من الرساميل [٢].

(1)عبد الحي، وليد، مرجع سابق، ص٤٢.
(2) ضاهر، مسعود، (٢٠٠٦). الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح، مجلة حوار العرب، العدد ١٦، مارس، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تنويع المجالات الاستثمارية الثنائية: إذ انّ ازدياد حجم الاستثمارات الصينية في الخارج حتّم عليها تنويع المجالات التي يتم الاستثمار فيها واتسعت القطاعات التى تقدم فيها الصين استثماراتها في الخارج من التجارة التصديرية العادية والمأكل والمشرب والمعالجة البسيطة إلى شبكات التسويق وتداول البضائع الملاحى واستغلال الموارد والانتاج والتصنيع والتصاميم والبحوث والتطوير. فحتى نهاية عام ٢٠٠٦، وصل اجمالى الاستثمارات الصينية المباشرة (في غير القطاع المالي) في الخارج إلى (٧٣,٣٣) مليار دولار امريكى في اكثر من ١٦٠ دولة .

صحيح انّ الصّين تستورد اليوم أكثر من (٥٨%) من حاجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط يأتي معظمها من دول الخليج العربي، وصحيح انّ حوالي (٦٠ - ٨٠%) من صادرات دول المجلس تتكون من النفط ومشتقاته، لكن يجب ان يتم استغلال حاجة الصين إلى النفط من أجل التأسيس لعلاقات اقتصادية استراتيجية اعمق مما هي عليه لتشمل العديد من المجالات إلى جانب النفط والغاز والبتروكيماويات والمعادن الاساسية والخدمات لاسيما المالية والسياحية، بالاضافة إلى قطاعات البناء والعقارات، وهي جميعها تشكل مجالات استثمار مشتركة للطرفين، وتساعد دول مجلس التعاون على تخفيف اعتمادها على النفط بشكل مطلق في صادراتها[١].

٣- المنطقة التجارية الحرّة: ويبدو انّ المباحثات بين الطرفين لعقد اتفاقية تجارة حرّة تجري على قدم وساق لإتمامها قبل نهاية العام الحالي (٢٠٠٨م) على الرغم من الصعوبات التي تشهدها جولات التفاوض، والتي عقد آخرها في آب من العام ٢٠٠٧ بعد أن أنهى الفريقان خمس جولات بدأت في الرياض في نيسان من العام ٢٠٠٥ واستمرت حتى آخر جولة عقدت في تموز العام ٢٠٠٦ بشنغهاى الصينية. ومن أهم أهداف الاتفاق مع الصين هو التعاملات النفطية، وبالتالي فان الاتفاق على

(1) عطوان، خضر عباس، مرجع سابق، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقامة منطقة حرة سيلغى الرسوم الجمركية، فتزيد الصادرات النفطية إلى الصين في مقابل ترويج البضائع والمنتجات الصينية في الأسواق الخليجية[١].

ويتيح توقيع هكذا اتفاقية بين الطرفين تحرير حوالي (٩٢ سلعة) من الرسوم والقيود الجمركية، ويسمح أيضا بتنويع الصادرات الخليجية وعدم اقتصارها على النفط الذي يعدّ العقبة الأساسية في المفاوضات الجارية بين الطرفين، حيث تريد الصين أن يتم رفع الضريبة الجمركية عن مواد البتروكيماويات والنفط خلال فترة تصل إلى (١٠ سنوات) في حين ان الدول الخليجية تسعى إلى تسريع رفع الضريبة الجمركية، أو أن يكون التركيز في البداية على تحرير السلع الخليجية المطلوب نقلها مع إمكانية النظر في تحرير بعضها خلال فترة انتقالية من دون ربط ذلك بموضوع طلب الصين[٢].

المجالات الاستثمارية: يعتبر هذا الجانب متطوراً مع اليابان قياساً بما هو عليه مع الصين. ولعلّ ذلك يعود إلى قدم السوق الياباني المالي والى سمعته الممتازة واستقراره النقدي، كما يعود إلى جودة الواردات اليابانية، وتوافر الفرص الاستثمارية الجديّة والى الثقة بالسمعة اليابانية في هذا المجال.

ويقف مستقبل تطوير وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين عند قدرة دول المجلس على ان تشكّل كتلة اقتصادية مستقلة ضخمة تعمل وفق أسس وآليات اقتصادية حديثة تسعى إلى الاستمرارية والتطور لتنتقل من مرحلة النمو الاقتصادي إلى مرحلة التنمية الاقتصادية[٣].

(1) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص ٨٢..
(2) الزيدي، خضير، مرجع سابق، ص ٦٢٩.
(3)أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص ٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة التوجهات بحسب المصالح الصينية، وهي سياسة يتحكم فيها كل من المحدد الخارجي والمحدد الداخلي، فالمحدد الخارجي المتمثل في علاقة بكين بكل من موسكو وواشنطن وررريتها الخطر المهد لمصالحها كان له بالغ الأثر على سير خط السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ولا سيما في العقود الثلاثة من عمر جمهورية الصين الشعبية، أما المحدد الداخلي وبخاصة المرتبط بالاقتصاد والرغبة في تحقيق درجات عالية من النمو، فقد بدأ يؤثر في التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه منطقة الخليج منذ بداية التعينيات، وأصبح أكثر تأثيراً منذ بداية القرن الحاي والعشرين، الحاجة إلى النفط أصبحت ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي التي جعلت الحكومة الصينية تغير الكثير من أفكار أكثر واقعية ومتماشية مع مصلحة الصين الجديدة، وهذا التوجه يبدو أنه سيكون هو السيطر على سياسة الصين الخارجية المقبلة ولفترة ليست بقصيرة تجاه منطقة الخليج العربي كجزء أساسي من فلسفة النهوض السلمي التي تتبعها الصين.

لذلك فإن السعي الصيني الدؤوب إلى التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول المنطقة يأتي بهدف تعزيز هذا الدور الاقتصادي المهم للمنطقة في الوجه الخارجي الصيني، لكن الحكومة الصينية تعلم أن سعيها هذا من الممكن أن يواجه بمعارضة من قبل الولايات المتحدة وشركاتها العاملة في المنطقة، وعليه نجد أن الحكومة الصينية قد تفهمت إلى الحاجة أن تكون علاقتها مع الولايات المتحدة علاقة تعاون في المنطقة وليست علاقة توتر، لذلك فهي لا تسبب مشاكل لواشنطن في العراق وإيران ولا تحاول التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية للمنطقة، الحافز، بالطبع، الرغبة الشديدة في إبقاء المنطقة شريكاً اقتصادياً أساسياً مع الصين، وعليه نستطيع القول أن السياسة الخارجية الصينية نحو منطقة الخليج العربي قد انتقلت من التأثير بالعامل الخارجي إلى التاثير بالعامل الداخلي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج :

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- دفعت متغيرات العلاقات الدولية في المرحلة الحالية، وفي ضوء سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع دول الخليج قد رفعت بالجانبين الخليجي والصيني من تطوير علاقاتهما السياسية والاقتصادية والثقافية.
- شكل النفط متغيراً رئيسياً في العلاقات الخليجية الصينية حيث أن الصين تعتمد على بترول منطقة الخليج في تغطية جزء من احتياجاتها البترولية في الفترة الحالية، وسوف تتزايد احتياجات الصين إلى النفط الخليجي في المرحلة المقبلة.
- تقوم العلاقات الصينية الخليجية على سياسة الاعتماد المتبادل، حيث إن الدول الخليجية تحتاج إلى الصين من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والصين تحتاج إلى بترول واستثمارات الخليج، فقد أثرت التحولات في السياسة الخارجية الصينية وتبنيها سياسة خارجية منفتحة تقوم على التعاون، وتخليها عن منهج تصعيد الثورة والفكر الاشتراكي، ووقوفها إلى جانب القضايا العربية في المحافل الدولية يضاف إلى ذلك نظرتها إلى منطقة الخليج كسوق لمنتجاتها.
- أثرت التحولات السياسية في منطقة الخليج العربي واختلال توازن القوى في منطقة الخليج العربي بعد احتلال العراق وصعود إيران كقوة سياسية وعسكرية، وتداعيات برنامجها النووي على المنطقة والعالم أثرت إيجابياً على التقارب الخليجي الصيني.
- أدى نمو الاقتصاد الخليجي بشكل ثابت على عكس اقتصاديات الدول الكبيرة التي بدأت تشهد تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي، واحتمالات صعود الصين كقوة عالمية في ظل النظام الدولي الحالي، وفي ظل السياسات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية على المستوى العالمي ورفض كثير من دول الخليج لسياساتها وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول فقد أدى ذلك بدول الخليج أن تتجه إلى تطوير علاقتها مع مختلف دول العالم، وطرقت سياسة التوجه شرقاً كإطار سياسي واقتصادي في العلاقات الخليجية في المرحلة المقبلة.

- تعد الصين قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها، وتشكل منطقة الخليج هدفاً لتحقيق مصالحها الوطنية، فهي تقوم باستيراد النفط وتربط بينها وبين دول المنطقة علاقات وثيقة، وعليه فإن الصين تنظر إلى هذه المنطقة نظرة استراتيجية، ويجب أن تحافظ على سلامتها وسلامة مصالحها الدولية فيها، وهذا يفرض على الصين بالضرورة أن تكون لها نظرة وموقف محدد وواضح تجاه كثير من القضايا التي تخص شأن الخليج العربي.

- تعتبر القضايا السياسية في الخليج العربي (البرنامج النووي الإيراني، واحتلال العراق، والأمن الإقليمي لمنطقة الخليج) من أكثر القضايا التي تستحوذ ومن دون مبالغة على اهتمام القوى الكبرى التي تأخذ هذه المسائل الحساسة بالاعتبار عند صياغة القرار السياسي الخارجي لها، وكثير من الدول العظمى ترى أمن الخليج العربي أمراً ملحاً لا يمكن التغاضي عنه أو إهماله، وذلك نتيجة علاقة الارتباط المباشرة أو غير المباشرة بكثير من المصالح الوطنية الحيوية لهذه الدول في منطقة الخليج العربي.

- تهتم الصين بمنطقة الخليج لوجود مصالحها الوطنية، ولذلك من المؤكد أن تكون لها أيضاً رؤيتها الخاصة بالكثير من القضايا ذات الصلة بأمن الخليج العربي، وعندما تتعامل الصين مع هذه القضايا المهمة لابد من اتخاذها مواقف سياسية واضحة على ضوء العوامل المحددة للسلوك الصيني في منطقة الخليج العربي، والتي يعتبر ازدياد العمق في العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة من أهمها، لأن الاقتصاد في عالمنا المعاصر أصبح المحرك الأساسي لكثير من العلاقات الدولية القائمة على المصالح المتبادلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وإذا نظرنا إلى الصين من زاوية السياسة الدولية فإنها تعتبر حسب الإمكانيات المتوفرة لديها أحد أكبر اللاعبين في النظام الدولي المعاصر، ونتيجة لبروز العملاق الصيني كقوة قادمة تتضح لنا ملامحها في تنامي الاقتصاد الصيني السريع، أن الصين قد تتحول في المستقبل إلى القوة الأولى عالمياً. وبالرغم من وجود قوى دولية كبرى أخرى تسعى إلى اعتلاء قمة النظام الدولي، إلا أن هذا لا يقلل من احتمالية تأهل الصين إلى هذه المكانة العالمية.

- إن حجم قوة الصين جغرافياً وديمغرافياً وعسكرياً، يجعل منها قوة قادمة، فطموحاتها العالمية واقتصادها القوي ودبلوماسيتها المميزة قد تعبد لها الطريق الممهد نحو اعتلاء عرش النظام الدولي الجديد. وإن القوى العالمية اليوم مهتمة كل الاهتمام بالشأن الصيني، وتحاول جاهدة رصد تحركات السياسة الخارجية الصينية، من أجل فهم سياسة الصين تجاه الشؤون الدولية. فمواقفها السياسية تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في المعادلات السياسية والقضايا العالمية.ويتوقع أن يكون مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الصين الشعبية واعدا في ضوء انضمام الجانبين إلى منظمة التجارة العالمية. ومن الممكن أن يرتفع التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (٢٠%) لتصل إلى (٤٨) مليار دولار في ٢٠١٠ ، فالصين اليوم تعد ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، وتبلغ حصتها ١٢% من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط، وتستورد ثلث حاجتها من النفط من الخارج. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تعادل حصة الصين أكثر من (٢٠%) من حجم النمو الذي سوف يشهده الطلب العالمي على الطاقة، وذلك خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة. وتستورد الصين حالياً (٣٢%) من نفطها، وهي كمية يُرجَّح أن تتضاعف خلال الأعوام الخمسة المقبلة. ويُرجح أن ترتفع وارداتها من الغاز

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ٢٠١٠ إلى ما بين (٢٠ ــ ٢٥) مليون متر مكعب، بينما كانت قادرة على سد احتياجاتها من الغاز من الموارد المحلية في عام ٢٠٠٠.

- إذا كانت الطاقة هي التي تدفع الصين إلى التطلع نحو الخليج، فإن النفط هو الذي يعمق العلاقات بين الخليج والصين. وكمثال على ذلك تبلغ حصتا إيران والمملكة العربية السعودية مجتمعتين نحو ثلثي الواردات الصينية الحالية من نفط الشرق الأوسط. وتلتقي هذه المعطيات مع التطلع الخليجي نحو آسيا كسوق مفضلة ووجهة استثمارية واعدة. وقد تعزز الجانب التجاري في هذا التوجه كنتيجة غير مباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مع اكتشاف المنتجين الخليجيين أن الشكوك وعمليات التدقيق التي فُرضت على العرب في الغرب ليست موجودة بالدرجة ذاتها في آسيا.غير أن الشراكة بين الصين وأقطار مجلس التعاون الخليجي تتضمن مصلحة مشتركة لأسباب أخرى أيضاً. وأول هذه الأسباب أن الجانبين متفقان على تعزيز نهج الانفتاح، وحريصان على الاستفادة من المناخ التجاري والاستثماري العالمي ،ويتمثل السبب الثاني في أن الصين دخلت بتوسع إلى قطاع الخدمات النفطية في المنطقة، من خلال توقيع ثلاثة آلاف عقد في أقطار مجلس التعاون الخليجي، قيمتها (٢,٧) مليار دولار، وتتصل بخدمات العمالة، وذلك منذ عام ٢٠٠١. وتضمنت الروابط الاقتصادية الصينية المتنامية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٤ اتفاقاً حول التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتقني، والتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة بين الصين وأقطار المجلس يُضاف إلى ذلك أن الصين تبحث عن مجالات الحصول على مواد خام غير ذات صلة بالطاقة، من أجل تزويد صناعاتها، وهو ما يوسع نطاق محفظتها الاستثمارية في المنطقة.

- أدت الروابط الاقتصادية أيضاً إلى توطيد العلاقات بين الجانبين في المجالات السياسية والأمنية، ولا سيما أن الانتقاد الصيني لحملات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ينسجم مع مواقف حكومات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقطار مجلس التعاون الخليجي الرافضة للتدخل في الشأن الداخلي، باعتبار أن الإصلاح يأتي متدرجاً وينبع من الداخل. وعلى صعيد التعاون في مجالات الدفاع والأمن، من المرجح أن تزيد الصين من مشاركتها في الترتيبات الأمنية الإقليمية، وذلك لحماية الطرق التي تتزود عبرها باحتياجاتها من الطاقة. كما أن من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تعزز جهودها في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، لأن زعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج سينعكس سلباً على المصالح الصينية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

- ضرورة تطوير العلاقات بين بلدان الخليج نفسها حتى تصل إلى مستوى الوحدة (أو الاتحاد)، لكي يصبح مجلس التعاون الخليجي قوة سياسية وإستراتيجية موحدة، ومؤثرة في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى مثل الصين، وهذا ما يبدو أن مجلس التعاون قد طمح إليه من خلال قراراته التي اتخذها في الدورة الثانية والعشرين في مسقط (أواخر العام ٢٠٠١)، حيث قرر إقامة "اتحاد جمركي" بين دوله، على أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ في مطلع عام ٢٠٠٣، وإقامة (اتحاد نقدي) ووضع "عملة واحدة" لهذه الدول، على غرار ما فعله الاتحاد الأوروبي، وذلك في موعد أقصاه مطلع عام ٢٠١٠، واعتماد تشريعات وأنظمة موحدة في مختلف المجالات " القانونية والبيئية والتربوية والاجتماعية" وتشكيل " مجلس للدفاع المشترك". وهكذا يمكننا أن نرى " مجلس التعاون الخليجي" يسير قدماً، ويخطى حثيثة نحو تحقيق الوحدة بين دولة، في زمن قريب.

- ضرورة ضم الهيمنة إلى الوحدة أو الاتحاد المشار إليه، ويذكر في هذا المجال أن مجلس التعاون قد اتخذ " خطوات تمهيدية" لإدخال " اليمن" في رحابه، وذلك عندما أتاح له الاشتراك في عد من نشاطاته، بانتظار أن تصبح ظروف اليمن ملائمة لاستكمال عضويته في المجلس، وبدخول اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، يتم انخراط دول شبه الجزيرة العربية، كلها، في وحدة تامة ربما تعيد، إلى جزيرة العرب، مجدها التليد، وتجعلها قوة فاعلة مؤثرة في علاقاتها مع دول العالم.

- ضرورة قيام دول مجلس التعاون والصين بمواجهة التحديات وذلك عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتسارع التقنية الحديثة في ظل استحقاقات العولمة الاقتصادية، ومتطلبات تحرير السوق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة ان تقوم الصين بتقديم خبرتها كتجربة إصلاحية لتحقيق إصـــلاحات هيكلية في اقتصاديات دول المجلس من شأنها النهوض بالاقتصاد والتنميـــة الشاملة وذلك على غرار ما فعلته اليابان مع الصين وما فعلته الـــصين مـــع الهند.

- ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول عدد وحجم ونوعية الفـــرص الاستثمارية والتجارية لدى الشركات الصينية والقطاع الخاص بدول مجلس التعاون، فعلى الرغم من التطور النوعي والكمي الذي يشهده حجم التبـــادل التجاري بين الظروف خلال السنوات الأخيـــرة إلا أن هـــذا الحجـــم ظـــل متواضعاً بسبب غياب البيانات والمعلومات عن كلا الاقتصاديين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

أبو عامر، علاء (٢٠٠٠)، **الوظيفة الدبلوماسية "نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها"**، دار الشروق، عمان.

أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٤). مقومات الصعود الصيني، **مجلة شؤون خليجية**، العدد ٣٩.

أبو هيف، علي صادق (١٩٧٢)، **القانون الدولي العام**، دار المعارف، الاسكندرية.

أحمد، جعفر (٢٠٠٤). **العلاقات الصينية – السعودية (١٩٤٩-٢٠٠٠)**، جامعة الكويت، الكويت.

الأشعل، عبد الله (١٩٩٠)، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط١، دار السلاسل، أبو طبي.

بدوي، محمد طه (١٩٧٢)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت.

بيير رينوفان (٢٠٠٠)، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز كم نقش، منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت – باريس.

تسومسكي، نوعام (٢٠٠٠)، **الربح فوق الشعب "الليبرالية الجديدة والنظام العولمي"**، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله.

توفيق، سعد حقي (١٩٩٩)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجندي، غسان (١٩٩٨)، **الدبلوماسية متعددة الأطراف**، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان.

حتى، ناصيف يوسف (١٩٨٥)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت.

حداد، ريمون، (٢٠٠٠)، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**، دار الحقيقة، بيروت.

الحسن، حسن (١٩٩٣)، **التفاوض والعلاقات العامة**، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت.

الدقاق، محمد السعيد (١٩٨٠)، **مذكرات في العلاقات الدولية**، الدار الجامعية، بيروت.

دورتي، جيمس (١٩٨٥)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت.

الرمضاني، د. مازن (١٩٩١)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد.

سليم، محمد السيد (١٩٩٨)، **تحليل السياسة الخارجية**، بروفشنال للإعلام والنشر، القاهرة.

عبد القادر محمد فهمي (١٩٩٧)، **النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان.

فرج الله، سمعان بطرس (١٩٧٤)، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوق العادة، سموحي (١٩٦٠)، **الديبلوماسية والبروتوكول**، الأهلية للطباعة والنشر، دمشق.

الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٤)، **الموسوعة العسكرية**، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

كيسنجر، هنري (٢٠٠٢)، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

بدوي، محمد طه (١٩٧٦)، **مدخل إلى معلم العلاقات الدولية**، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية.

مقلد، إسماعيل صبري (١٩٩١)، **العلاقات السياسية الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"**، المكتبة الأكاديمية، بيروت.

ممدوح محمود مصطفى (١٩٩٨)، **مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي.

نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٧)، **العلاقات الدولية**، جامعة بغداد، بغداد.

نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٨)، **الوجيز في الاستراتيجية**، جامعة بغداد، بغداد.

هارت، ليدل (١٩٧٨)، **الاستراتيجية في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت.

الوادي، محمد خير، (٢٠٠٥). **إضاءات على السياسة الصينية الخارجية**، الأهالي، دمشق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوريات:

أمين سمير (١٩٩٠)، تأملات النظام العالمي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٣٥)، بيروت.

باز، عبد الكريم، (٢٠٠١). العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي والتجاري، **مجلة الدبلوماسية**، العدد (٢١)، الرياض.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). استراتيجيات الصين النفطية، **مجلة العصر**، ٢٠٠٦/٥/٣١، بيروت.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (١٧)، شباط ، الرياض.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦). نحو علاقات صينية – خليجية استراتيجية. **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (١٨)، آذار، الرياض.

تطور سريع خلال سنوات محدودة في العلاقات السعودية الصينية، **مجلة المعرفة**، العدد (١٥١)، ٢٠٠٧.

تيرة، بكر مصباح، (١٩٨٨). التطور الاستراتيجية للسياسة الصين الشعبية في منطقة الخليج العربي، **مجلة التعاون**، العدد (١١٠)، بيروت.

جبان، لي ولي، (٢٠٠١)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٤٥)، القاهرة.

جلال، محمد نعمان (٢٠٠٣)، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، **مجلة الصين اليوم**، العدد (٤)، بكين.

الجميل، سيار، (١٩٩٧)، العولمة، أهداف الغرب والقوميات الآسيوية ومتغيرات النظام العالمي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٢١٧)، بيروت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حافظ، محمد شوقي عبد العال، (١٩٩٣)، موقع العرب من النظام العالمي الجديد، **شؤون عربية**، العدد (٧٥)، عمان.

حتي، ناصيف يوسف، (١٩٩٩) التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في : العرب وتحديات النظام العالمي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

خلف، محمود (١٩٨٩)، النظرية والممارسة الديبلوماسية، **المركز الثقافي العربي**، بيروت.

الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠٦). التعاون العربي الصيني في القرن الواحد والعشرين، الصعود الصيني، جامعة القاهرة، **مركز الدراسات الآسيوية**، القاهرة.

سعيد محمد السيد (١٩٨٦)، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت.

سليم، محمد السيد (٢٠٠٣)، نحو بناء منتدى عربي–صيني للتعاون، **مجلة الصين اليوم**، العدد (٤)، بكين.

سويد، ياسين (٢٠٠٢)، صراع القارات، دراسات أمنية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

سويد، ياسين (٢٠٠٦)، الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، واقع وخيارات، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

ظاهر، مسعود، (٢٠٠٦). الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح، **مجلة حوار العرب**، العدد (١٦)، القاهرة.

عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، (١٩٧٨–٢٠١٠)، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبدالله، رضوان راضي، (١٩٩٤). الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، **مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)**، عمان.

عرابي، عبد القادر (١٩٩١)، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٤٧)، بيروت.

عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٢). الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد (٣)، تموز، الرياض.

عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٧). الصين ومستقبل علاقات القوى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٣٤١)، تموز، بيروت.

فهمي، عبد القادر محمد، (٢٠٠٠). دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد (٤٢)، أبو ظبي.

دراسات عالمية (١٩٩٨)، النظرة الآسيوية لدول الخليج العربية، العدد ٢٤، **مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية**، أبو ظبي.

قنديل، حنان (١٩٨٧)، الصين بعد ما، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (٨٩)، القاهرة.

قنديل، حنان، (٢٠٠٧). الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٩)، بيروت.

الكردي، عبد الله عبد المعين، (٢٠٠٨). العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، **مجلة بحوث دبلوماسية**، العدد (٧)، الرياض.

كيسنجر، هنري (١٩٩٠)، العلاقات بين الشرق والغرب، **مجلة المنار**، العدد (٦١)، باريس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليبر، روبرت (٢٠٠٥)، "الإستراتيجية الأمريكية في فترة حكم بوش الثانية"، **مجلة قضايا عالمية**، المجلد (٢)، العدد (١)، يناير–فبراير، ٢٠٠٥، بيروت.

المدني، عبد الله (٢٠٠٧). الخليج وسياسة التوجه شرقاً. الخليج في عام ٢٠٠٦–٢٠٠٧، **مركز الخليج للأبحاث**، دبي.

مسلم، طلعت (١٩٩٨)، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ط٢، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

مونتير، روبرت، (٢٠٠٤). لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (١٢٤)، بيروت.

هلال، علي الدين، وآخرون (٢٠٠٥)، العرب والعالم، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

هويون، محمد، (٢٠٠٧). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (١٣)، الكويت.

ثالثاً: الصحف:

بلقزيز، عبدالإله (٢٠٠٣). "**لا بديل عن علاقة استراتيجية بالصين**"، صحيفة الوطن السعودية، العدد (٨٧٧)، (الأحد ٢٠٠٣/٢/٢٣)، الرياض.

رشيد، حيدر (١٩٩٥)، **العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد**، جريدة الدستور، العدد (٩٩٦٤)، عمان.

الصين قوة عظمى في العالم، صحيفة الحياة، ٢٠٠٣/٨/١٠، لندن.

القريشي، أحمد (٢٠٠٥). "**استراتيجية أمريكا في جنوب آسيا: تلبية مصالح الهند لاحتوائها**". صحيفة الحياة، العدد ١٥٣٤٠ (٢٠٠٥/٤/١)، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محافظة، علي، (٢٠٠٧). **العرب والصين**، صحيفة الدستور (الأردن)، ٢٠٠٧/١٠/٢١. عمان.

الهواري، فاروق (٢٠٠٣). "**حرب الأفيون الأولى والثانية، وحرب البترول الأولى في العراق**". صحيفة الأهرام الاقتصادي، العدد (١٧٨٨)، (١٤ أبريل ٢٠٠٣)، القاهرة.

رابعاً: التقارير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢)، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك، ص ٣٦.

البنك الدولي (١٩٨٢)، **تقرير عن التنمية في العالم**، واشنطن، ١٩٨٢.

البنك الدولي (١٩٨٣)، **تقرير عن التنمية في العالم**.

البنك الدولي (١٩٨٥)، **تقري عن التنمية في العالم**.

خامساً: المنشورات

زهرة، عطا محمد صالح (١٩٩٣)، في النظرية الدبلوماسية، **منشورات جامعة قار يونس بنغازي**، بنغازي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٠)، **الأمانة العامة**، النشرة الاقتصادية، العدد الخامس عشر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: الرسائل الجامعية غير المنشورة

الزيدي، خضير، (٢٠٠٣)، **العلاقات العربية – الصينية: الواقع وآفاق المستقبل**، في سامي عبد الله خصاونة (محرر)، العلاقات العربية – الآسيوية، الجامعة الأردنية، عمان.

عبيد، علي نايف (١٩٩٦)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

العلاقات الصينية السعودية تشهد تطوراً سريعاً، نقلاً عن الموقع التالي: **www.aljazera.net**.

قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، انظر **http://unstats.un.org** .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

"Japan Land of Rising Aerospace (1983):" **Astronautics and Aerronautics** (September 1983).

Bin Huwaidin (2007). **China's Relations with Arabia and the Gulf**. 1949-1999.

Colin Smith and Shyam Bhatia (1980), **"Stealing the Bomb for Pakistan"**. World Press Rreview (27 March 1980) .

Derbshire, Jan (1991): **Politics in China, From Mao to the Post-deng Era**, (W. & R. Chambers Ltd. Edinbourgh).

Deutsh, Karl (1987); **"Peace, Violence and War "in vayrynen, R. A others;** The Quest for Peace (Sage Publications, London).

Edward David V. (1969) **"International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston**, Inc. U.S.A,.

Franz, Uli (1989). **Deng Xiaoping, Boographic, traduit de Pallemand Par Jeanne-Marie Gaillard,** (Paris, Paquet Companie. 12 Fixot, 1989)

Harsh, (2006), **Saudi Arabia woos China and India**, Middle East quarterly, Fall,.

Henderson, simon, (2006), **Chinese - Saudi cooperation: oil but also missiles**. Policy watch, 21, April,

Herman Kahn and Anthony J. Wiener (2000), **"The Next thirty-Three years: A Framework of Speculation"** In: Daniel Bell, Ed. Toward the Year: Work in Progess (Boston: Houghton Mifflin, 1968),

Herman Kahn and Anthony J. Wiener, The Year 2000: **A Framework for Speculation on the Next Thirty Three years** (London: Macmullan, 1969).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ian Milesk Sam Cole and Jay Gershuny (1978): **Images of The Future, in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds**. World Future: The Great Debate. London: Martin Robertson.

John Calabrese (1991), **China's Changing Relations with the Middle East** (London: New York: Pinter Publishers.).

Kaplan, M.(1969), **"Vaiants on six models of the international systems."** In Rosenau, J. (ed).; International Politics and foreign Policy (The Free press, new York).

Kegley and Wildopf (1980), **World Politics: Trend and Transformation,** "World Armament and Disamament," in : SIPRI Yearbook, .

Lerche, Jr., C. & Said, A (1979); **Concepts of International Politices** (prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N. J.)

Luft, Gal & Anne Korin (2004).**"he Sino-Saudi Connection**" Commentary Magazine.

Robert Wright and W. Ray Hook (1981), **"Forecasting the 80's – Space Systems**," (July-August 1981).

Roskin, M. & Berry, N (1990), **An interdiction to Internationa Relations** (prenctice-Haal, Englewood Cliffs, N. J) .

Sandwick, John A. (ed.)(1984), **The Gulf Cooperation Counil, Moderation and Stability in an Interdependent World**, (Washington DC, American Arab Affaires Council). Ramazani, R. K.: The Gulf C

Scott Sullivan (1984), "The Decline of Europe", **Newsweek** (9 April 1984)

Sidney Shapiro, (1982), **"India-Number 2 in Reusable Beesters'** Astronautics and Aeronautics (April 1982)

Sprout, Harold and Margarte (1963), **"Foundations of International Poltics**" D. Van Nostrand Company, Inc. U.S.A.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Thomas A. Metzger and Roman H. Myes, (2005), **"Chinese Nationalism and American Policy**, "ORPS.

World Bank, Word Development Report, 1987 (Washignton, D.C.: The Bank, 1987), Table 3,

Zheng Bijian (2005). **"China's [Peaceful Rise] to Great – Power Status**." Foreign Affairs. vol. 84. no5 (September – October 2005)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE POLITICAL AND ECONOMICAL RELATIONS BETWEEN CHINESE THE GULF COOPERATION COUNCIL'S STATES WITHIN THE NEW INTERNATIONAL SYSTEM

BY

Khalled Huseen Joma'h

Super visor

Dr. Faisal Al-Rfo'o, Prof

ABSTRACT

Changes within the new world order pushed those working policies and structures in their relations.

These policies and structures were based on mutual exchange and on the balance of interests.

The Chinese Gulf's relation's developments represents a real understandings from both sides of the regional and international conditions, and the importance to develop these between the two b sides.

This study aimed at studying and analyzing the reality and the future of the Chinese and Gulf's relations, and the international changes, specially the likelihood that China will become on effective world power at the international order.

The order to answer the study's main problem regarding the extent of the regional and international political changes on these relations, and to achieve the study's goals, the researcher, used political systems methodology, and the mutual dependence approximation.

The study's most important result are the following:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- The Chinese Gulf's relations were based on mutual dependence policy, that is the Gulf's states needs China in the economic military, and political fields, at the same time China needs the Gulf's oil and its investments.
- This result let China to change its foreign policy, adopted on open policy based on cooperation and abandoned its revolutionary thought and socialist concept. Also, China took supporting stances towards the Arab issue at the international arenas, and became to regard the Arab Gulf's Region as the market for its products.
- The political changes in the Arab Gulf's Region and the shaking balance of power after the occupation of Iraq, and the emergence of Iran as a political and military power, and its nuclear programme consequences on the region and on the world affected the Chinese Gulf's approximation.

The main study's recommendation are the following :

- The importance for China to provide its experiences in the reform's field to the Gulf cooperation states' council to achieve the structural reforms in economics able to raise the comprehensive development in the economic.
- The importance to provide a data base and the information including the number of economic and investment opportunities, the volume and the type of these opportunities available in the Chinese firms and in the private sector in the Gulf's stats in order to increase the trade exchange volume between the two economy, and to develop this exchange both qualitative and quantitative.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com